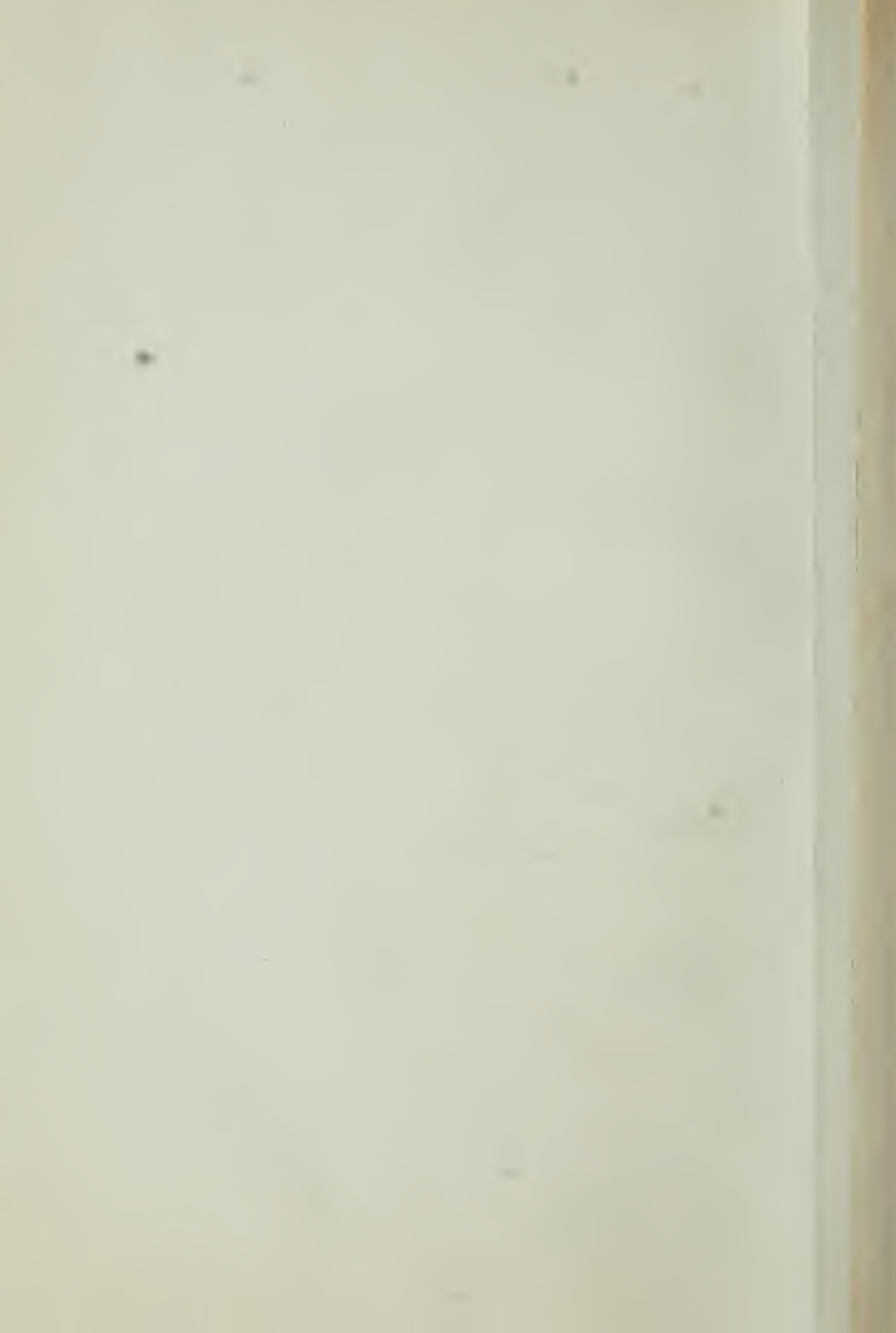


al-Kawakibi, Muhammad ibn
Hasan
Manzumet al-Kawakibi

PJ
7765
K38M35
1899





تباع هذه الكتب في المحلات المذكورة

(بمصر) في محل ما ترمي الطبع أحمد ناجي الجمالي ومحمد زاهد ومحمد أمين
الخانجي وأخيه بشارع الحلوجي بخط الأزهر

(وبمحل) السيد عمر حسين الخشاب بالسكة الجديدة

(طنطا) بمحل حضرة الفاضل السيد الشيخ عبد اللطيف الكنتي

(في دمشق الشام) بمحل أحمد ملتزمي الطبع محمد زاهد وولده محمد شريف

خانجي

(بجلب) بمحل ملتزمي الطبع إدارة الشيخ عبد الرحمن سكر الكنتي

(بزنجبار) محل السادات عبد الرحمن ومحمود الجمالي

(بالاستانة) بمحل محمد حسن جمالي محمود باشا جاده سنده يارم خاتمه

نمرة ٢٧

المتوسط للإمام المحدث الشيخ عبد الرأوف المناوي في جزأين كبار وثمنه
بالاشتراك في الميعاد الاول اثنا عشر قرشا وذلك لغاية شعبان وفي الميعاد
الثاني ثمانية عشر قرشا نهاية الطبع

﴿ كتاب مفردات ألفاظ القرآن في اللغة ﴾

للإمام أبي القاسم القاضي حسـين بن محـمد بن الفضل المعروف بالراغب
الاصمهاني وهو نافع في كل علم من علوم الشرع والأدب كما ذكره نغرة
الدين الرازي وقد جعل الكتاب على حروف التهجى وهو كتاب جليل في بابيه
وقد باعنا طبعه بثـمـن كل جـمـل مـلتزمـين المـادة بحرف كبير ووضعنا
على هامشه ﴿ كتاب الوجوه والنظائر من علوم التفسير ﴾ للإمام أبي
عبد الله الحسين بن محمد الدامغاني الذي رتب فيه كتاب مقاتل في وجوه
القرآن ولا يخفى على طالب السبى المعارف والعلوم ما في هذين الكتابين من
جليل الفائدة وقد رتبناهما في مجلدين وجعلنا ثمن الاشتراك فيهما
عشرين قرشا وفي الميعاد الاول لغرة رمضان وفي الميعاد الثاني ثلاثين
قرشا لنهاية الطبع

﴿ كتاب تفسير الخازن ﴾

وبهامشه كتاب تفسير الشيخ الأکبر وهو هذا جار طبعه بالاسـتـانـه وقد
انتهى منه الجزء الاول والثاني وثمنه لنهاية الطبع عـشـرون قرشا صاغ

﴿ كتاب المخلاص ﴾

لصاحب الكشـكول خاتمة الأدباء وكعبة الظرفاء محـمـد بن هـبـاء الدين
العاملی مذيلا بكتاب أسرار البلاغة للؤلف المذكور وبهامشه كتاب
سكران السلطان تأليف الإمام العالم شهاب الدين بن العباس أحمد
ابن يحيى بن أبي بكر الشـهـير بابن مجلة المغربى التلمسانى الخنفى في جزء
واحد وثمنه للمـشـرك سـتمـة عـشـرون صاغ

﴿ تنبيه ﴾

عن بيان الكتب التي يسر الله لنا تمام طبعها وهي تباع في محلنا المعروف
بشارع الخلوحي بخط الازهر الشريف بمصر وثمنها بالقرش الصاغ

﴿ كتاب الاتحاف بحب الاشراف ﴾

للشيخ عبد الله الشبراوي وبهامشه حسن التوسل في آداب
زيارة افضل الرسل للفاكهى مع نشر الميث بالاحاديث الواردة
بفضائل أهل البيت للسيوطي

﴿ كتاب تفرج المهيج بتلويح الفرج ﴾

الجامع لثلاث كتب أولها حل العقال للدبيب عبد الله الجازي
مذيلا بالارج في أدعية الفرج للسيوطي وبهامشه ما عيد
النعم ومبيد النقم لقاضى القضاة تاج الدين السبكي
المبادئ المنطقية للشيخ عبد الله وافي الفيومي

قصة المولد النبوى للبر زنجى ملحق به أسماء السادات البدرين
مضبوط بالشكل

﴿ كتاب مفتاح العلوم ﴾

للامام سراج الملة والدين أبى يعقوب السكاكى وبهامشه كتاب
شرح اتمام الدرايه لقراء النقاية للامام السيوطي

﴿ الكتب الجارى طبعها الآن ﴾

﴿ كتاب جمع الوسائل في شرح الشمائيل ﴾

تأليف الامام العالم العلامة على بن سلطان القارى الحنفى وبهامشه الشرح

﴿ فهرست منظومة الكواكب ﴾

صيفة

- ٢ خطبة الكتاب
 ٥ باب الامر
 ٣٧ فصل في التخصيص على الشئ باسمه العلم
 ٤١ فصل المشروعات على نوعين
 ٤٥ فصل في الامر والنهي
 ٤٦ باب أقسام السنن
 ٥٢ فصل في التعارض
 ٥٥ فصل في البيان
 ٦٠ فصل في أفعال النبي صلى الله عليه وسلم
 ٦٢ باب الاجماع
 ٦٤ باب القياس
 ٧١ باب الاستحسان
 ٨٧ فصل في بيان الاهلية
 ٩٠ باب الامور المعترضة على الاهلية

﴿ تمت ﴾

طبعها ومثل شكلها ووضعها (حضرة أمين أفندي الخانجي) المكتبي
جوزي على ذلك خيرا ووفى من ربه خيرا وذلك بالمطبعة العامة
العلمية الثابت محل ادارتها مصر بشارع الصناديقه اداره (حضرة
السيد عمر هاشم المكتبي وأخيه السيد محمد هاشم) بلغا لأعمال بجاه

النبي الخاتم وكان الفراغ من هذا الطبع الميمون وتمثيل

هذا الشكل المصون أوائل شهر رجب الفرد

الحرام من سنة ١٣١٧ من هجرة

سيد الانام عليه أفضل

الصلاة والسلام

آمين

ولم تكن منوطاً برخصه * كقتل مسلم فذاك غصه
 وكان انا وحرمة قد تنكشف * كالخمر والميت فذا نصاعرف
 وحرمة ليست تكون تنكشف * لكن برخصة تكون تتصف
 وحرمة لانكشاف تقبل * وما بالا كراه لها تحـ قول
 لكن لرخصة تكون تحتمل * كالكل مال الغير حيث لا يحل
 فذا ان للقتل فيه ما صبر * فانه هو الشهد المعتبر
 وان الله من المحامد * ما ليس بحصيه لسان الحامد
 ثم صلاته مع السلام * على النبي المصطفى التهامي
 وآله وصحبه الاجساد * والتابعين مرشدي العباد

حمد المن نصب الادلة على تفرد بالوجود لذوى مشاهدته وارشد اهل
 العناية ودلهم على طريقه القويم طريق اهل محبته وصلاة وسلاما على
 انسان عين اهل الارشاد وآله المستضيئين بنوره واصحابه ائمة الهدى
 الناهجين الى سبيله (وبعد) فقد تم طبع كتاب منظومة الكواكب
 في اصول فقه الامام الاعظم ابي حنيفة الجامعة مع صغر حجمها المسائل
 غراء منيفه وجزاه الله خيرا فقد نظم من المنار وزاد عليه مسائل مهمة
 جملة من الكتب الجليلة البكار وقد جاءت في حلى طبعها تيسر مجالة
 بضبط حروفها مع دقة في هذا الشكل النفيس وذلك على نفقة ملتزم

وَلَا مَصْلَاحَ كَانَ فِي الْأَقْوَالِ * لِأَن يَكُونَ آلَةً الْمُقَالِ
أَذِي سَتَجِبُ لُ النُّطْقُ بِاللسانِ * مِنْ غَيْرِهِ فَلَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ
لِذَلِكَ عَلَيْهِ الْاِقْتِصَارُ بِحَصْرِ لُ * فَإِنْ يَكُنْ لِلْفُسْخِ لَيْسَ يَقْبَلُ
وَلَا تَوَقَّفُ لَهُ عَلَى الرِّضَا * فَبِالْإِنْفَادِ الْقَوْلُ فِيهِ قَدَمْضَى
وَذَاكَ كَالنَّكَاحِ وَالطَّلَاقِ * وَالنَّذْرِ وَالْيَمِينِ وَالْعِتَاقِ
وَأَنْ يَكُنْ لِلْفُسْخِ فِيهِ مُخْتَمَلٌ * كَذَا تَوَقَّفُ عَلَى الرِّضَا حَصْرُ
كَالْبَيْعِ كَانَ ذَلِكَ ذَا انْعِقَادٍ * وَلَا رِضَا فَكَانَ ذَا فُسَادٍ
وَلَا يَصِحُّ هَهُنَا الْإِفْرَاقُ * لِأَن مَابِهِ هَذَا الْاِخْبَارُ *
دَلَّتْ عَلَى انْعِدَادِهِ ذِي الْحَالِ * وَمَا كَمَا أَقْوَاهُ الْأَفْعَالُ
فَتَمْلِكُ قِسْمَانِ فَكَالْأَقْوَالِ * قِسْمُ فَلَيْسَ صَالِحًا بِحَالِ
لِأَن يَكُونَ آلَةً فِي الْفِعْلِ * لَغَيْرِهِ كَوَطْئِهِ وَالْاَكْلِ
إِذَا كَلَّمُوهُ وَوُطِئَتْهُ اسْتَحْأَلَا * بِآلَةِ السَّوَى وَلَا مَحَالَا
كَذَاكَ قِسْمٌ لَيْسَ كَالْأَقْوَالِ * فَكَانَ صَالِحًا بِتَمْلِكِ الْحَالِ
لِيَكُونَهُ لِمَنْ عَدَاهُ آلَةً * كِتْلَفٍ عَدُوٍّ وَمَالَةٍ
لِذَلِكَ عَلَى الَّذِي يَكُونُ أَكْرَهًا * هَذَا الْقِصَاصُ دُونَ شَخْصٍ أَكْرَهًا
وَحَرَمَةُ الْأَشْيَاءِ مِثْلُ مَا عُرِفَ * تَنَوَّعَتْ خُرْمَتُهُ لَا تَنْكُشُ

فلا يكونُ أَمْثَالًا وَلَا يَحْدُ * ولم يكن عليه أَيْضًا مَنْ قَوَّدَ
 ولم يكن عُدْزًا بِحَقِّ عَبْدٍ * فَيُوجِبُ الضَّمانَ بِالْتَّغْيِي
 كذا الدِّيَاتُ اذْ مِنْ الْحَقِّ وَقِي * كَانَتْ كَذَاكَ صَحَّةُ التَّطْلِيْقِ
 كذا اذْ عَقْدُ الْبَيْعِ مِنْهُ اَوْجَبًا * وَالْخَصْمُ مُحْطًا بِقَوْلِ اَوْجَبًا
 وَذَلِكَ فِي الْفَسَادِ شَرْعًا يَشْهَرُ بِهِ * بَيْنَ عَائِدَةٍ هُنَاكَ الْمَكْرَهُ
 كَذَاكَ مِنْ اَنْوَاعٍ اِلَّا كَرَاهُ * اَقْسَامُهُ لَيْسَ بِهَا الشَّكُّ
 اذِ يَعْزَمُ الرِّضَا وَاَيْضًا يَفْسَدُ * هُنَاكَ الْاِخْتِيَارُ اذِ يَفْسَدُ
 وَذَلِكَ مُلْجِيٌّ هُنَا اَوْ يَعْزَمُ * رِضَا وَلَا اِفْسَادَ فِيهِ يَعْلَمُ
 اَوْ لَمْ يَكُنْ رِضَاهُنَا فَيَفْقَدُ * بَلَى يَكُونُ النِّعَمُ ثُمَّ يَوْجِبُ
 كَجَنَسٍ عَرَسٍ بِهِ كَذَا اَبُوهُ * اَوْ اَبْنُهُ وَمِثْلُهُ اُخُوهُ
 وَلَا يَنَافِي كُلُّ ذِي الْاَقْسَامِ * بِاسْرِهَا اَهْلِيَّةُ الْاَحْكَامِ
 فَذَلِكَ بَيْنَ رَخْصَةٍ وَحَظَرٍ * وَالْفَرْضُ دَائِرُ بَغِيرٍ يُكْرَهُ
 وَلَيْسَ ذَا الْاِخْتِيَارِ يَبْطُلُ * وَانْهَ عَلَى الْيَقِيْنِ بِحَصْرِ
 وَحَيْثُ اِخْتِيَارُهُ الصَّحِيحُ * مَعَارِضًا يَكُونُ فَالْاِتْرَاجُ
 لِدَّاعٍ لِي مَا كَانَ اِفْسَادًا * اِنْ مَحْكَمًا هُنَا بَلَا اِتْرَادَ
 وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ اِلَى مَا يَفْسَدُ * يَكُونُ مَنَسُوبًا لِفَنِّهِ يَوْجِبُ

فلم يكن في حكمه ههنا المرض * اذ كان ههنا تفاوت الغرض
 فانه يكون ذاتنوع * مؤثر في قصر ذات الاربع
 كذلك في التأخير للصيام * لعدّة تكون من ايام
 وحيث كان ذا بالاختيار * وليس موجبا بالاضطرار
 فمن يكون أصبح الصّباح * عليه صائما فلا يباح
 هناك فطره اذا مسافرا * يكون كالمقيم حيث سافرا
 ولا كذا المريض فالافطار * له فماله ههنا اختيار
 وذلك في الحالين حيث يفطر * فهاهنا كفارة تقـرر
 فشيء يكون ههنا السفر * مبيحة للفطر فهي معتبر
 ولا كذا المقيم حيث افطرا * فان يسافر بعد ذلك كفرا
 وما كذا يكون حال من عرض * عليه بعد فطره ههنا المرض
 وبالخروج كان رخصة السفر * لما عني النبي صرح واشتهر
 ليست الى تمام علة السفر * فتلك للتحقيق قطعاً تعتبر
 كذا من الانواع ههنا الخطأ * وذلك عذر صالح ان يسقطا
 حقوقه سبحانه اذا حصّل * عن اجتهاد منه رفعاً للزال
 وان ذلك شبهة مطلوبة * تصير في اسقاطه العقوبة

واذيكون الهزل في الاقرار * فيما احتمال الفسخ فيه جاري
 أولا فان الهزل فيه يبطل * وهـ زله في ردة اذ يحصل
 كفرا يكون لا بما فيه هـ زل * لكن بعين الهزل كفره حصل
 قمستخف ذا على هـ ذي الصفة * وان من انواعه هنا السفة
 وانه هنا صـ دور الفعل * على خلاف الشرع ثم العقل
 ولو يكون اوصـ له مشروعا * مثل الر باذ كان ذا ممنوعا
 وانه التـ بذر ايضا والسرف * وكان أهـ لا للخطاب والشرف
 ولا ينافي ذاك حـ كما يشرع * بل عنه ماله يقينا يمنع
 في أول البـ لوغ بالاجماع * لنصـه فـ كان ذا امتناع
 ومالديه الجـ اوصـ لا يوجب * هنا كذا لديه ما لا يوجب
 في كل ما بالهزل ليس يبطل * لا غيره فالجـ فيه يحصل
 وان من انواعه هنا السـ فر * وان حـ ذه الصحيح المعتبر
 ان فارق البيوت من مقامه * وقصده السـ ير الى مرامه
 مسافة الثلاثة الايام * مع اللـ الى تلك بالتمام
 ولا ينافي ذلك الاهـ له * كلا ولا احكامها الشرعية
 لكنه قطعاً مظنة النصب * فـ كان للتخفيف نفسه السبب

وخلعه وعتقه بالمال * فان تهازلا به ذى الحال
 باصليه فاذهما توافقا * على البناء العرس كانت طالقا
 والمال لازم لان الله زلا * فى الخلع لاناثير منه أصلا
 وليس بالبناء فيه مختلف * كذلك الاعراض اواذ يختلف
 لديه مال كن لديه لا يقع * لكن همان اعراضا وقع
 والمال واجب هنا اجماعا * وحيثما تخالفا نزاعا
 فسدعى الاعراض فيه صدقا * فالقول قوله هنا محققا
 وفى السكوت منه ما يجوز * والمال اجماعا له تحوز
 وان يكن فى القدران توافقا * على البناء تلك كانت طالقا
 والمال لازم هنا محققا * وقال بل طلاقها معلق
 بالاختيار ثم ان توافقا * هنا على لاشئ كانت طالقا
 والمال لازم بكون حتما * وان يكن فى الجنس فالمسمى
 لديه ما بكل حال يوجب * وعند ماسميا يطلب
 اذا على الاعراض كان المتفق * وان على البناء فيه يتفق
 فهنا توقف الطلاق * واذا يكون منه ما الوفاق
 ان ليس شئ يوجب المسمى * ويلزم الطلاق فيه حتما

لكن بما تواضعاً كان العمل * والالف في الهزل يقيماً قد بطل
 وان توافقاً على البناء * على الذي هنا بلا امستراء
 تواضعاً عليه فالالفان * هناك عنده بهذا الشأن
 وان يكن في الجنس لافحاً له * فالبيع جائز بكل حاله
 وان بما لا مال فيه حاملاً * يصح ذوا الهزل كان باطلاً
 واذا يكون المال فيه بالتبع * مثل النكاح ان باصليه وقع
 فالعقد لازم ولكن يبطل * هنالك الهزل وحيث يحصل
 في قدره فان على الاعراض * توافقاً بالجد والتراضى
 فالهمر رالفان وحيث يتفق * على البناء الالف كان المتفق
 وان على ان لم يكن شئ حضر * لذين لا ولا على فكر خطر
 كان النكاح جازراً بالالف * ومثل ذاك يكون حال الخلف
 اما اذا في الجنس ذلك اتفق * فان على الاعراض فيه يتفق
 فالهمر ما هناك سميها * وان على البناء ذامبناه
 كذا على ان لم يكن شئ خطر * كذا حيث الخلف منه مظهر
 فهنا وجوب مهر المثل * في ذاك الذي قلنا بغير فصل
 واذا يكون المال فيه المقصداً * كالصلح عن دم هنا تعمداً

كذا من الأنواع عند التلجئة * وتلك أن يضطر مؤجلها
 أمر إلى أمر يـكون الباطن * منه لظاهر له يبين
 وانها كالمهزل بالسوية * فلاننا في هذه الاهلية
 ولا وجوب هذه الاحكام * لما اتى عن سيد الانام
 فان على هـزل هم تواضعا * اذا بأصل البيع كان واقعا
 والاتفاق بينهما هنا حصل * على البناء فالفساد والخالف
 كالبيع حيثما الخيار يشترط * به على الدوام في هذا النمط
 وان على الاعراض ههنا حصل * فالبيع صحيح لكن الهزل بطل
 وان على ان لم يكن شئ حضر * لذين لا ولا على في كـر خطر
 كذلك في الاعراض والبناء * ان يخلف صحيح بلا امتراء
 لديه حيث صحه الايجاب * كانت هي الاولى بلا ارتياب
 لكن هنا قالا هنا المواضعة * أولى فذى بالسبق كانت واقعه
 فكانت الاولى الى ان يوجد * ما يوجب النقص لها فتفقد
 فان يكن في البقـدر أى في السر * ألف وألفان هنا في الجهـر
 فان توافقا بأن لم يحضر * شئ وفي الفـكر ههنا لم يخطـر
 كذلك حيث الاختلاف حاصل * فالهزل من غير ارتياب باطل

جهل الشفيع مثل جهل الجارية * بالعتق لم تكن بذلك داريه
 أو الخيار مثل جهل بكر * اذما بان كاح الولي تدرى
 كذلك الوكيل والمأذون * وضد ذلك مثله يكون
 والسكر فيه الحكم كالانجاء * ان من مباح كان كالدواء
 وشرب مكره أو المضطر * فليس صحة الإطلاق تجري
 به كذا تصرف الأمور * منه وان يكن من المخطور
 فلم يكن منافي الخطاب * وتلزم الاحكام في ذا الباب
 كحصة الاقرار والطلاق * والبيع والشراء والعتاق
 لارادة ومثلها اذا أقـر * بالحد خالصا فليس يعتبر
 والمزول ان يراد بالعبارة * ما لم يكن وضعا ولا استعاره
 ولا اختيار الحكم ذا منافي * ولـلـرضايه ولا ينافي
 * رضاه ههنا بان يباشرا * ولا اختياره فكان صائرا
 كما خيار الشرط حيث يشترط * في البيع دائما على ذلك النمط
 والهزل لا اري باب ضد الجدة * والضد معلوم بحد الضد
 والشرط كونه هنا مشروطا * صراحة بذكره منوطا
 وذكروا في العقد ليس يشترط * وما خيار الشرط من هذا النمط

للبعـل والعـرس هـنالك القود * مثل الديات حسيما هـذا ورد
 وانه بعـد كـلاحياء * حكم بدار الخلد والجزاء
 ونوعه الثاني يسمى المكتسب * فالكسب فيه كان للإسم السبب
 وسبعة أنواعه فالاول * الجهل ثم منه جهل يبطل
 كجهل كافير فليس عذرا * يكون للشقي ذافي الاخرى
 وجهل ذي الهوى الردي المبتدع * ان في صفات الله هـذا يتدع
 او كان في احد كـام تلك الاخرى * وجهل ذي بغى فليس عذرا
 فـكان ضامنا مال اتلفا * لعادل وجهل من قد خالفا
 حكم الكتاب الذي فيه اجتهد * اوسنة بالاشـتهار تعمدا
 كذا نـل بالبيع في أم الولد * فانـه مخالف لما ورد
 ونوعه الثاني لعذر يصلح * كجهل من الى الخـلاف ينجح
 في موضع صح اجتهد المجتهد * فيه وموضع لشبهة ترد
 وذا كـمل من يكون افطرا * للاحتجام ظنه هـم مفطرا
 ومثل من زنى بظن الخـل * بملك غرسه لقرط الجهـل
 والثالث الجهل اذا ما صادرا * يكون ذا من مسلم ماهاجرا
 من دارهم فـعذرهم حقا * كذا يجـهـل له يكون ملحقا

مِنْ أَجْلِ ذَاتِ هِزْهْ يَكُونُ * مَعْدَمًا وَبَعْدَهُ الدُّيُونُ
 فِيهِ أَوْصَى وَذَامِنْ ثُلُثٍ * أَيْ ثُلُثِ مَالِهِ خِشَقُ الْأَرِثِ
 خِلَافَةً عَنْهُ وَفِي ذَلِكَ النَّظَرُ * لَهُ كَمَا أُنِيَ كَذَلِكَ فِي الْخَبَرِ
 وَذَامِنْ لَهُ اتِّصَالٌ بِالنَّسَبِ * بِهِ أَوَّلُ الَّذِي يَكُونُ بِالسَّبَبِ
 أَوَّلُ الَّذِي يَكُونُ ذَا اتِّصَالٍ * دِينًا فَكَانَ ذَا لِيَمِينِ الْمَالِ
 فَبَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ الْمَكَاتِبَةُ * تَبْقَى كَمَا كَانَتْ لَهُ مَعَ أَحِبَّاهُ
 كَذَلِكَ إِذَا يَمُوتُ عَنْ وَفَاءٍ * مَكَاتِبُ تَبْقَى بِإِلَامِ اسْتِزَاءِ
 وَالْعُرْسُ إِذَا تَكُونُ ذِي فِي الْعِدَّةِ * تَغْسِلُ الزَّوْجَ بِتِلْكَ الْمُدَّةِ
 لِلْمَلِكَةِ خِلَافَ إِذَا تَمُوتُ * إِذَا كَوْنُهُمَا لَوْ كَتَّ يَفُوتُ
 ثُمَّ الَّذِي احْتِيَاجُهُ لَا يُدْفَعُ * بِهِ كَمَا الْقَصَاصُ فَهُوَ وَيُشْرَعُ
 عَقْرُهَا بِوَبِّهِ لِدَرْكِ الْأَوْلِيَاءِ * بِذَلِكَ الثَّارِ بِإِلَامِ اسْتِزَاءِ
 وَمَا جَنَى الْجَانِي عَلَيْهِمْ قَدْ وَقَعَ * إِذَا فِي حَيَاتِهِ هُنَاكَ مَنْتَفَعُ
 بِذَلِكَ الْقَصَاصِ بَدَأَ وَجَبَ * لَهُمْ وَلِيَّتٌ أَنْ عَقْدًا ذَا السَّبَبِ
 فَصَحَّ إِذَا عَفُوهُ هُنَا الْمَجْرُوحُ * وَالْوَارِثُونَ عَفُوهُمْ صَحِيحُ
 مِنْ قَبْلِ مَوْتِهِ وَإِنْ الْأَعْظَمَا * يَقُولُ لِأَرِثَ مَنْ تَقَدَّمَا
 وَحِينَئِذَا الْقَصَاصُ مَا لَانْقَلَبَ * يَصِيرُ مَرُورًا لِذَلِكَ قَدْ وَجَبَ

وذی لصحة الصيام تُشترط * نصا مخالف القياس في النظم
 فما إلى القضاء ذاته عُدی * وليس دامت الصلاة عُدَا
 اذ ليس في قضائه حقا حرج * وما قضائها على هذا التبرج
 كذلك الموت وذا ينافي * أحكام ذی الدنيا بالاختلاف
 من كل ما التکلیف فيه يحصل * من أجل ذا الزكاة عنه تبطل
 وكل قربة فتلك تعدم * وانما يبقى عليه المأثم
 وما الحاجة عليه قد مرع * لغيره يبقى وليس يرتفع
 وان يكن بالعين ذاته علقی * فذا على مقدار ما تبقى بقي
 والدين لا يبقى بحض الذمه * الا اذا المال اليه ضمه
 او الذي به تؤكّد الذمم * وذاك ذمة الكفيل لا جرم
 من أجل ذاك تبطل الكفالة * عن ميت بالدين لا محالة
 ان مفلسا عند الامام الاعظم * ولا كذا محجور عبدا علم
 بدینه اقرب حيث الذمه * بحقه على الكمال ثمة
 وكل مشروع على وجه الصلة * فالموت من غير ارباب ابطله
 الا اذا اوصى فذاك يعتبر * من ثلث ماله على الذي اشهر
 وان يكن حقاله تبقى * بقدر ما يحتاج ذاك حقا

لَوَارِثٍ أَوْ الْغَرِيمِ فَلَمْ رَضْ * يُعَدُّ فِي الْأَسْبَابِ حَيْثُمَا عَرَضَ
أَذَى تَعَلَّقَ الْحَقُّوقِ ذَا السَّبَبِ * لَوَارِثٍ أَوْ الْغَرِيمِ أَوْ ذُو حَبِّ
فِي مَالِهِ فَكَانَ ذَا الْحَبْرِ * مِنْ جِهَةِ الْأَسْبَابِ فَهُوَ يَجْرِي
بِقَدْرِ مَا صَيَّغَتْهُ الْحَقُّوقِ * تَعَلَّقَتْ بِهِ عَلَى التَّحْقِيقِ
أَنْ يَتَّصِلَ بِالْمَوْتِ ذَلِكَ الْمَرَضُ * فَكَانَ مُسْنَدَ الْحَيِّ مَا عَرَضَ
فَلَمْ يُؤْثَرْ حَيْثُ لَا تَعَلُّقًا * لِحَقِّ وَارِثٍ يَكُونُ مُطْلَقًا
كَذَا عَزِيمَةٍ فَيُشْمَا حَصَلُ * تَصَرُّفٍ مِنْهُ لِمَا الْفَسْخَ اخْتَمَلُ
فَأَنَّهُ يَصِحُّ فِي ذَا الْحَالِ * وَالنَّقْضُ مُمَكِّنٌ بِإِلَّا مُحَالِ
هَذَا أَنْ أَحْتَجِجَ كَمَا أَذْهَبُ * كَذَلِكَ أَنْ طَابَى لِذَلِكَ السَّبَبِ
وَكَمَا الْفَسْخَ لَيْسَ بِجَمْعٍ مَل * كَمَا مُعَلِّقٌ بِمَوْتٍ قَدْ جُعِلَ
وَذَلِكَ كَالْإِعْتِقَادِ وَقَعَاءَ عَلَى * حَقِّ الْغَرِيمِ لِذِي قَدْرِ أَقْصَا
أَوْ وَارِثٍ وَلَا كَذَلِكَ الرَّاهِنُ * فَالْعِتْقُ بِالْإِفَادِ مِنْهُ كَأَنَّ
أَذَى يَدِلُّ عَلَى عَيْنِ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ * فَذَلِكَ بِالْإِفَادِ هَهُنَا قِنُ
وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ بِالسَّوِيَّةِ * لَا يَعْدِمَانِ هَهُنَا إِلَّا هَلِيَّةُ
لَكِنَّمَا صَالَاتُنَا مَنْوُطَةٌ * فِي الشَّرْعِ بِالطَّهَارَةِ الْمَشْرُوطَةِ
فِيهَا فَادْتَفَعُوا فَلَا دَاءُ * حَقًّا يَفُوتُ مَا بِهِ امْتِرَاءُ

فَلَا تَصِحُّ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ * مِنْ ذَيْنِ لَا كَالْفَرَضِ فِي الصَّيَامِ
 وَلَا يَحُورُ زَانٌ يَكُونُ مَالِكًا * مَا لَمْ يَكُنْ مَالًا هُنَا وَذَلِكَا
 كَمَا النِّكَاحُ كَانَ أَوْ كَمَا الدِّمُ * بَلَى يَنَاقِي الرِّقَّ شُرْعًا فَعَلِمَ
 حَقًّا كَمَا لِلْعَمَالِ فِي الْإِهْلِيَّةِ * لِمَا غَدَا كَرَامَةً سَنِيهِ
 كَالْحِلِّ أَوْ وَلَايَةِ وَالذَّمَّةِ * وَلَمْ يَكُنْ مُؤْتَرًّا فِي الْعِصْمَةِ
 أَيْ عِصْمَةِ الدِّمِ الَّتِي مُؤْتَمَّتْ * تَكُونُ بِالْإِيمَانِ وَالْمَقُومَةِ
 بِدَارِهِ فَذَلِكَ حُرِّيَّةٌ تَبَرُّ * بَلَى يَقِيمُهُ لَهُ كَانَ الْآثَرُ
 مِنْ أَجْلِ ذَا بَالِ الْعَبْدِ حُرِّيَّةً قَتْلُ * كَذَا مِنْ الْمَأْذُونِ شُرْعًا يَقْبَلُ
 أَمَانُهُ فَيُخَازِ حَيْثُ بَعَثَتْ * بِالْحَدِّ وَالْقِصَاصِ لِلَّذِي عُرِفَ
 كَذَلِكَ فِي مَسْرُوقِهِ الْمُسْتَهْلَكِ * وَمِثْلُ ذَلِكَ قَائِمٌ لَمْ يَهْلِكْ
 وَإِنْ يَكُنْ فِي الْجُرْحَيْنِ مَا اعْتَرَفَ * فَيُحْكَمُ بَيْنَ الْأَنْثَمَةِ اخْتَلَفَ
 وَإِنْ مِنْ أَقْسَامِ ذَلِكَ الْمَرَضِ * وَلَا يَنَاقِي ذَاكَ حَيْثُما اعْتَرَضَ
 أَهْلِيَّةَ الْحُكْمِ إِذَا لَحِقَ بِهِمْ وَجَبَ * وَلَا عِبَادَةٌ وَإِذَا كَانَ السَّبَبُ
 لِلْوَيْتِ وَهُوَ الْعَجْزُ فَقَدْ تَمَحَّضَا * فَكَانَ مِنْ أَسْبَابِهِ أَنْ يَمْرُضَا
 لِذَا الْعِبَادَاتِ عَلَيْهِ تُشْرَعُ * بِقُدْرَةِ قُدْرَةٍ لَهُ لَا تُنْعَعُ
 وَالْمَوْتُ غَلَّةٌ بِكُلِّ حَالٍ * تَكُونُ فِي خِلَافَةِ الْأَمْوَالِ

وانه من غير ما ريب حَدَثُ * بكلِّ حالٍ حيثُ ما حَدَثُ
 وانه للامتدادِ يقبَلُ * فيسقط الاداءُ حيثُ يحصلُ
 ذاقِ الصلاةَ ان يزدنَا على * يومٍ وليلةٍ كما قد فُصِّلَا
 لدى مجيْدٍ في الصلاةِ * كان اعتبارُهُ وبالساعاتِ
 لديهم ما والامتداد قد نذرُ * في صومِهِ من أجلِ ذالِا يعتَبِرُ
 والرقُّ ذا عجبٍ زِي يكونُ حُكْمًا * وانه الجُزاءُ كان حُكْمًا
 في الاصلِ لكن في البقاء صَارَا * حُكْمًا وأثبتهُ والله اعتبارَا
 به يصيرُ المرءُ لِلْمَلِكِ * والابتداءُ عَرْضَةً أَنْ يَمْلِكِ
 وانه وصفٌ فلا يسَ يَحْتَمِلُ * تجزِيَا كالعتقِ ضِدُّهُ جُعِلُ
 كذلك الاعتاقُ اذ لديهم ما * يكونُ مثلُ العتقِ كَيْلَا يُلْزَمَا
 بِبَلَاءٍ مَوْثِرٍ هَذَاكَ الْأَثَرُ * أَوْ عَكْسُهُ أَوْ أَنَّ فِيهِ يَعْتَبَرُ
 مِنْ غَيْرِ مَا رِيَبٍ تَجْزِي الْعَتَقِ * لَكِنَّهُ قَالَ مَقَالَ الْحَقِّ
 بِأَنَّهُ اِزَالَةُ لِلْمَلِكِ * وَذُو التَّجْزِي ذَا بَغْيٍ يَرِشُكُ
 وَلَمْ يَكُن اسْقَاطُهُ لِلرَّقِّ * وَمِثْلُهُ اثْبَاتُهُ لِلْعَتَقِ
 وَلَا يَكُونُ مَا كَالْمَالِ * ذُو الرَّقِّ مَعْلُومٌ كَابْهَذِي الْحَالِ
 وَالْعَبْدُ لَيْسَ يَمْلِكُ التَّسَرِّي * كَالْحُرِّ فِي مَكَاتِبِ اذِيجُّرِي

لَمْ يَكُنْهُ طِفْلاً كَذَا الْمُعْتَرِي * فَمَا لِحَقِّ اللَّهِ ذَا شَبِيهِ
 وَيُوضَعُ الْخُطَابُ كَالْعَصْبِيِّ * عَنْهُ كَذَا عَلَيْهِ لِلْوَلِيِّ
 وَلَايَةً وَلَمْ يَكُنْ وَلِيًّا * عَلَى السَّوَى إِذَا شَبِهَ الصَّبِيَّ
 وَإِنَّ مِنْ أَقْسَامِهِ النَّسِيَانَا * بِلَا اخْتِيَارٍ يَغْتَرِي الْإِنْسَانَا
 وَلَا يَنَاقِي ذَا وَجَدٍ مَوَاجِبَ * مِنْ حَقِّهِ سَجَانُهُ بَلْ إِنْ غَلَبَ
 كَمَا يَكُونُ حَالَةُ الْعَصِيَامِ * وَمِثْلُهُ النَّسِيَانُ لِلْسَّلَامِ
 كَمَا إِذَا يَنْسَى فَلَا يُسَمَّى * فِي حَالَةِ الذَّمِّ لَشَوْبٍ وَهَمٍ
 فَانْهَ عَفْوٌ وَلَيْسَ يُجْعَلُ * عِذْرًا بِحَقِّ الْعَبْدِ حَيْثُ يَحْصُلُ
 وَإِنَّ مِنْهَا النَّوْمُ وَهُوَ يَوْجِبُ * تَأْخِيرَ مَا الْعَبْدُ بِهِ يُخَاطَبُ
 وَلَيْسَ مَانِعٌ أَلَوْ جُوبُ أَصْلًا * بَلَى يَنَاقِي الْإِخْتِيَارَ فِعْلًا
 فَيَبْطُلُ الْإِسْلَامُ وَالطَّلَاقُ * وَرَدَّةُ الْبَيْعِ وَالْعِتَاقُ
 وَمَالُهُ حُرْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ * إِنْ يُتَلَّ فِي الصَّلَاةِ كَالْكَلَامِ
 أَوْ إِنْ يَقَعُ فِيهِ فَهِيَ لَيْسَتْ نَقْصًا * وَمَالُهُ قَصْدٌ وَلَا تَعْمُدُ
 وَإِنْ مِنْ أَقْسَامِهِ الْأَنْعَاءُ * وَذَا مِنْ الْأَمْرِ اضْلاَمُ تَرَاءُ
 فَيَضَعُ الْقَوَى وَلَا يَكُونُ * مِنْ بَلْعَةِ الْقَلْبِ لَا كَذَا الْجَنُونُ
 فَكَانَ كَالنَّوْمِ كَذَا التَّعْبُدُ * يَكُونُ بَاطِلًا وَذَاكَ أَوْكَدُ

فلم تزل فرضية الإيمان * فان يؤدّه بذّا الآوان *
 فذلك الفرض بلى عنه وضع * الزامه الاداء فهو ممتنع
 وجه له الامر هنا ان قد سقط * ما يقبل العفو على ذاك النمط
 فليس عهده عليه أصلاً * وانما يصح منه فعلاً
 كذال الذي خلع عن الضرر * فانه شرعاً يكون المعتبّر
 فاعن الميراث شرعاً بحرم * بالقتل عندنا ولو كان يحرم
 في الكفر بالحرمين مثل الرق * فليس مثل القتل ذال الفرق
 ثم الجنون وهو شرعاً مسقط * عنه العبادات فتلك تسقط
 وحيث لم يمتد كان ملحقاً * بالنوم والحد الذي تحقّقا
 به امتدادُهُ زيادةً على * يوم ولي له على ما فصلاً
 ذاتي صلاته وان يستغرفاً * في الصوم شهراً كما قد حقّقا
 وفي الزكاة الحول ثم الاكثر * كالكل عن يعقوب ذاك يذكر
 كذا من الاقسام ههنا العتّة * وذا بطفيل عاقل له شبهة
 في كل ماله من الاحكام * فصح منه الفعل كالكلام
 فالذين كان شرعاً يمتنع * ويمنع العهدة اذا تشرّع
 وليس عهدة ضمان المتلف * اذ عهدة المحل ليست تنفي

كقبض موهب كذا أَنْ يَقْبَلَهُ * فإنه صح له أَنْ يَقْبَلَهُ
والفعل منه ان يكن محض الضرر * فذاك باطل فليس يعتبر
وذلك مثل القرض والطلاق * كذا وصية وكالعتاق
وما يكون بين ذين دائراً * كما اذا باع كذا ان آجرا
فان ذامن الصبي جازاً * اذا وليه له أجازا
والشافعي قال كل نفع * يكون ممكناً باذن الشرع
فخصه به ان باشر الولي * فلم يجز ان باشر الصبي
وحيث لم يمكن من الولي * جاز كما وصية الصبي
ومثل ذا اختياره للواحد * أي واحد من أمه والوالد

﴿باب الامور المعترضة على الاهلية﴾

وماء على أهلية الخطاب * يكون عارضا بهذا الباب
نوعان منسوب الى السماء * لاقدرة العبد بلا امتراء
وان من أقسامه هنا الصغر * وذلك كالجنون شرعا يعتبر
في أول الاحوال ثم ان عقل * والبعض من آثار عقله حصل
فالنوع من أهلية الاداء * كان له من غير ما امتراء
وعنده باقي وذلك مسقط * لكل ما عن بالغ قد يسقط

كالْعَشْرِ وَالْخُرَاجِ لَا ذِي بَطْلٍ * فَلَا وَجُوبَ فِيهِ أَصْلٌ لَا يَحْصُلُ
 كَالْمَحْضِ مِنْ عِبَادَةٍ فَمَا وَجِبَ * كَذَلِكَ سَبَبُ ذَلِكَ السَّبَبِ
 ذَا أَوَّلِ الْقِسْمَيْنِ ثُمَّ الثَّانِي * أَهْلِيَّةُ الْإِدَاءِ ذِي نَوْعَانِ
 فَتِلْكَ بِالْكَمَالِ حَقًّا تَوْصَفُ * طَوْرًا وَطَوْرًا بِالْفُصُولِ تُعْرَفُ
 وَقَدَرُهُ الْعَقْلُ إِذَا مَا تَقَصَّرَ * وَالْجِسْمُ حَيْثُ نَقَصَهُ يُقَرَّرُ
 فَالْنَقْصُ فِي أَهْلِيَّةِ الْإِدَاءِ * مِنْ ذَيْنِ كَأَنَّ بِلَا امْتِرَاءِ
 وَذَلِكَ مِثْلُ الْبَالِغِ الْمَعْتَمُودِ * وَالْعَاقِلِ الْطِفْلِ بِلَا تَمَوُّدِ
 فَهَهُنَا الْإِدَاءُ لَا يَحْتَمُّ * بَلَى بِحُجَّةِ الْإِدَاءِ يَجْزَمُ
 وَأَنْ يَكُنْ هَذَا بِالْكَمَالِ * تَكْمَلُ وَيَبْتَغِي عَلَى ذَا الْحَالِ
 تَوَجُّهُهُ الْخِطَابِ حَيْثُ يَوْجِبُ * بِذَلِكَ الْإِدَاءُ فَهُوَ يَطْلُبُ
 وَقَدْ تَمَوَّعَتْ هُنَا الْأَحْكَامُ * فَسَمِيَّةٌ كَانَتْ هُنَا الْأَقْسَامُ
 فَالْحَسَنُ فِي حَقِّ الْإِلَهِ أَنْ حَصَلَ * وَلَمْ يَكُنْ بِغَيْرِ حُسْنٍ مُحْتَمَلُ
 يَصِحُّ كَالْأَسْلَامِ لَيْسَ يَلْزَمُ * لِلطُّفْلِ فَلَا إِدَاءُ لَا يَحْتَمُّ
 وَالْقَبِيحُ أَنْ يَحْصَلَ وَلَيْسَ يَحْتَمِلُ * سِوَاهُ مِثْلِ الْكُفْرِ مَا عَفُوًّا جُعِلَ
 فَصَحَّ فِيمَا بَيْنَ ذَيْنِ كَانَا * أَدَاؤُهُ حَقًّا وَلَا ضَمَانَا
 وَمَا يَكُونُ غَيْرَ حَقِّ اللَّهِ * أَنْ خَالَصَ النَّعْبُ لَا اشْتِبَاهُ

بـلى اذا أعين بالتجارب * والدرك بالامهال للعواقب
 فالترك للايمان لم يسوغ * فليس معذور وان لم تبغ
 لكن تقول فيه الاشعرية * اذغافل يكون بالكيفية
 عن اعتقاده الى أن يهلك * كذا اذا يكون هذا مشركا
 ولم تنله دعوة فيعذر * من أجل ذا الايمان لا يقرر
 من النصبي عاقلا وعدنا * صح ولا تكليف فيما ههنا
 وتلك قسمان بلا امتراء * أهلية الوجوب والاداء
 وانما أهلية الوجوب * تبنى على محلها المطلوب
 الذمة التي يقبضها تعهد * فكأننا ذمة اذ يولد
 لها صلاح للذى له يجب * ولذى عليه اذ منه مطلب
 لكننا الوجوب ليس يقصد * لذاته فالكم اذ لا يوجد
 كان الوجوب باطلا فاطفأ * ان عاقلا وليس ثم عقل
 يكون ضامنا لحق العبد * بمثل اتلاف او التعدي
 ومصرف العرس كذا الاقارب * وعوض المبيع فهو واجب
 ولم يكن جزاء أو عقابا * على النصبي فهو ولا ايجابا
 لكن حق الله حتما يوجب * ان صح حكمه فله مطلب

وَجُودُ شَيْءٍ مَا بِهَا تَعَلَّقًا * وَلَا وَجُوبُهُ بِهَا تَحَقُّقًا
فَانْهَآ تَكُونُ كَالْإِحْصَانِ * فَمَا عَلَى الشُّهُودِ مِنْ ضَمَانٍ
أَنْ يَرْجِعُوا مَعَ الشُّهُودِ بِالزَّانَا * أَوْ وَحْدَهُمْ فَلَا ضَمَانَ هَهُنَا

﴿فصل في بيان الاهلية﴾

الْعَقْلُ فِي أَهْلِيَّةِ الْخُطَابِ * مُعْتَمِدٌ مِنْ غَيْرِ مَا ارْتِبَابٍ
لَكِنَّهُ قَدْ يَدْرِكُ الصَّغِيرُ * بِالْعَقْلِ مَا لَا يَدْرِكُ الْكَبِيرُ
فَكَانَ ذَاتُ قَاوُتٍ كَمَا اشْتَهَرُ * وَالْبَعْضُ قَالَ الْعَقْلُ لَيْسَ يُعْتَبَرُ
بِالْوُرُودِ السَّمِيعِ ثُمَّ اذْوَردَ * فَالسَّمْعُ دُونَ الْعَقْلِ كَانَ الْمُعْتَمَدُ
لَا يَكُنْ يَقُولُ أَهْلُ الْأَعْتِرَالِ * الْعَقْلُ عَلَيْهِ بِالْإِحْصَالِ
فِي وَجِبِ الذِّى يَكُونُ اسْتِحْسَنًا * مُحَرَّمًا مَا قَبِضَ بِهِ تَبْيِينًا
وَأَنَّهُ يَفُوقُ شَرْعِي الْعَمَلِ * لَا يَقْبَلُ النُّسُخَ وَمَالَهُ بَدَلُ
فَعِنْدَهُمْ لَا يَثْبُتُ الدَّلِيلُ * شَرْعًا لِمَا لَا يَدْرِكُ الْعَقُولُ
فَنَ لَهُ عَقْلٌ عَلَيْهِ قَرَّرَا * بِطَلَبِ الْإِيمَانِ أَذْوَردَ
كَذَا الصَّبِيُّ عَاقِلٌ يَكْفُ * بِهِ وَمَنْ لَدَعْوَةٍ لَا يَعْرِفُ
أَذْوَردَ لَهُ فَهُوَ أَنْ لَمْ يُعْتَقَدْ * إِيْمَانًا أَوْ كُفْرًا بِنَارِ تَبَقُّدُ
لَكِنْ نَقُولُ ذَاكَ لَا يُكْفُ * وَأَنَّهُ بِالْعَذْرِ حَقًّا يُوصَفُ

وذا كما الطهر بكون والسفر * ودفعه أصل أصيل يعتبر
 والثالث الشرط وذا ما علقاً * به الوجود لا الوجه وبمطلقاً
 وخمسة أقسامه بالضبط * فمنه ما يكون محض شرط
 كالعبد حران لدار نادخل * ومنه ما يكون في حكم العال
 كحفر بئر أو كشق زق * فالخفر شرط الهلك مثل الشق
 كذلك منه ماله حكم السبب * كحل قيد عبده حتى هرب
 ومنه ما يكون شرطاً امماً * ولا يكون ذلك شرطاً حكماً
 كقول الشرطين اذ تعلقاً * بدين حكم مثل ما نعلقاً
 بان دخلت الدار ذي يمارق * وهذه الدار فانت طالق
 ومنه ما يكون في ذا الشأن * كما علامة فكالاحصان
 وانما بالصيغة الشرط عرف * فتلك عن معناه ليست تخريف
 كما حروف الشرط أو دلالة * كقول من يقول في مقالته
 المرأة التي بها زوج * تبين بالثلاث فالزوج
 وصف للمرأة ولا تعينا * فكان شرطاً لا كذا ان عينا
 ويجمع الوجهين لا محالة * ان صرح الشرط بهذا الحالة
 والرابع العلامة المعروفة * بقولهم بانها المعروفة

والحـولُ لم يَمِضْ كذا الإِجَارَةُ * اذ وضَعُها لِلنَّفْعِ بِالْعِبَارَةِ
وعِلَّةُ فِي حَيْزِ الْأَسْبَابِ * كَمَنْ شَرَى الْقَرِيبَ فِي الْأَنْسَابِ
وعِلَّةُ الْمَوْتِ كذا التَّعْدِيلُ * كَمَا أَمَامَنَاهُ يَقُولُ
كذلك كُلُّ عِلَّةٍ لِلْعِلَّةِ * فَانْهَ تَعَدُّ مِنْ ذِي الْجُمَّلِ
مِنْ ذَلِكَ وَصِفٌ فِيهِ شُبُهَةُ الْعِلَلِ * كَالْوَصْفِ مِنْ وَصْفَيْنِ حَيْثُمَا حَصَلَ
أَذِلَّيسَ ذَلِكَ وَحَدَّهُ بِعِلَّةٍ * وَالْعِلَّةُ الْاِثْنَانِ أَعْنَى الْجُمَّلِ
وعِلَّةٌ مَعْنَى هُنَا وَحُكْمًا * تَكُونُ لَا تَكُونُ تِلْكَ أَسْمَا
كَأَنَّ الْوَصْفَيْنِ عِنْدَهُ الْاِثْرُ * وَالْعِلَّةُ الْمَجْمُوعُ مِثْلًا أَشْتَهَرَ
وعِلَّةٌ تَكُونُ تِلْكَ أَسْمَا * وَلَمْ تَكُنْ مَعْنَى وَكَانَتْ حُكْمًا
كَمَا يَكُونُ لِلَّهِ تَرْخِصُ السَّفَرُ * وَالْحَدَثُ النَّوْمُ فَعِنْدَهُ الْاِثْرُ
وهي كَمَا اسْتَطَاعَتْ مَعَ فَعِيلٍ * كَانَ مَعَ الْحَكْمِ بَعْدَ فِعْضِلِ
إِذَا اقْتَرَانَهَا بِهِ حَتْمًا وَجَبَ * وَقَدْ يُقَامُ هَاهُنَا الدَّاعِي السَّبَبُ
مَقَامَ مَدْعُوٍّ فَكَالْدَلِيلِ * مَقَامَ مَدْلُولٍ بِذَا الْقَبِيلِ
وَذَا الدَّفْعِ الْجَزِيرِ وَالضَّرُورَةِ * وَذَا كَالِاسْتِبْرَاءِ فِي ذِي الصُّورَةِ
أَوِ الْإِحْتِمَاظِ مِثْلُ تَجْرِيمِ النَّظَرِ * وَمَادَعَا إِلَى قَضَائِهِ الْوَطَرُ
وَقَدْ يَكُونُ ذَالِهُ دَفْعِ الْحَرْجِ * وَإِنْ دَفَعَهُ يُؤْجِبُ الْفَرْجُ

ولا كذاط لاقه ان علقاً * بالملك في التي ثلثاً مطلقاً
لان ذاشط له حكم العلل * حتى كان عينها الذي حصل
فصار ذاً معارضاً لشبهه * تقدمت عليه فاعرف وجهه
وانه يعد قسمياً للعلل * ايجابه المضاف حيثما حصل
فانه يكون للعلل السبب * وحكمه مؤخر اهنا واجب
وان ما يضاف من ايجاب * يعد للعلل من الاسباب
وعند في الاسباب من ذى الجملة * ما كان فيه شبهة من علة
وذاك كاليمين في الطلاق * فيما ذكرناه وبالعتاق
والعلة الثانية وذا ما يوجب * في الابتداء الحكم اذ يستحب
ذى سبعة وعلة بالاسم * يكون والمعنى معاً والحكم
كمطلق البيع فذا لملك * في الشرع موضوع بغير شك
وعلة تكون تلك اسماً * لاعلة معنى هنا او حكماً
وتلك كالايجاب اذ يعلق * بالشرط اذ ليس له تحقق
وعلة معنى هنا واسماً * وليس علة تكون حكماً
كالبيع حيثما الخيار يشترط * والبيع موقوف على هذا النمط
كذلك ان يصف هنا الايجاب * الى الزمان مثله النصاب

ولم يكن بدون ذلك الخلف * يمان ذاك في الغموس والخلف
 هناء على ميس السماء ينعد * هذا وما الغموس أصلاً منعقد
 وما تعلقت به الاحكام * فانه أربعة أقسام
 فأول الأقسام من هذى السبب * فانه ما الى الحقيقة انتسب
 وذا الى الحكم طريقاً يحسب * وما وجوب أو وجود ينسب
 اليه لا ولا المعاني للعقل * مع قوله منه لمن له عقل
 لكن هناك علة بالجزم * تكون بينه وبين الحكم
 ولا تضاف هذه الى السبب * فما وجودها الى هذا انتسب
 كمن على مال لكيما يسرفاً * يدل أولاً لتقل ان تحققاً
 فان يضاف اليه كان للسبب * بذلك حكم علة فينتسب
 اليه مثل القود أو سوق الجمل * ففهم ما الضمان ثم عاقد حصل
 وحلفه بالله والطلاق * ومثل ذا اليمين بالعناق
 فذاع الى المجاز سمي السبب * لكنه الى الحقيقة انتسب
 بشبهة فبطل ما علقاً * تميزه فقط درما تحقاً
 من شبهة ففي المحل يبقى * وما بدونه يكون حقاً
 فاحتاج للمحل كالحقيقة * فان يفت يبطل بذى الطريقة

اذْأَمُّهُ التَّصَدِيقُ وَالْإِقْرَارُ * فَصَارَ لِلْإِقْرَارِ رَأْيٌ رَأْيُ الْعِتَابِ
 اذْأَمُّهُ أَوَّلًا لَزَامُوهُ وَالْخَلْفُ * حَقٌّ عَلَى التَّصَدِيقِ لَيْسَ يَخْتَلِفُ
 وَذَاكَ عَنْ أَحْكَامِ هَذِي الدَّارِ * فَحُكْمُهُ عَلَيْهِ حَقٌّ جَارِي
 ثُمَّ الْإِدَاءُ مِنْ أَبٍ أَوْ أُمٍّ * خَلِيفَةٌ صَارَ هُنَا فِي الْحُكْمِ
 عَنْ الصَّغِيرِ أَذِي صَبِيٍّ مُسْلِمًا * إِنْ وَاحِدُ الْأَصْلَيْنِ كَانَ أَسْلَمًا
 كَذَا يَصِيرُ الْاطْفَالُ أَيْضًا الْخَلْفُ * أَذِي تَبَعَ الدَّارَ عَنِ الَّذِي سَلَفَ
 مِنْ وَالِدَيْهِ حَيْثُ صَارَ مُسْلِمًا * فِي الْحُكْمِ مِثْلُ مَنْ يَكُونُ أَسْلَمًا
 كَذَلِكَ التَّطَهُّرُ يَرِيسُ يَخْتَلِفُ * بِالْمَاءِ أَوَّلُ وَالتَّيْمُ الْخَلْفُ
 فُطِمْتُ فِيمَا لَدَيْنَا الْخَلْفُ * وَالشَّافِعِيُّ بِالضَّرُورَةِ اعْتَرَفَ
 لَيْكُنْ عَنْ الْمَاءِ هُنَا الْخَلِيفَةُ * كَانَ التَّرَابُ أَذًى بُوْحَنِيْفُهُ
 كَذَاكَ يَعْقُوبُ لَذَاكَ قَدْ ذَكَرَ * لَيْكُنْ مُجِدُّوْهُ مِثْلُهُ زَفَرٌ
 هُنَا يَقُولَانِ التَّيْمُ الْخَلْفُ * عَنْ الْوَضُوءِ ثُمَّ هَذَا الْخَتِيفُ
 يَدْنِي عَلَيْهِ حُكْمُ ذَا التَّيْمِ * إِنْ أَمَّا ذَا الْوَضُوءِ شَرْعًا فَأَعْلَمُ
 وَمَا بَغَى يَرِيسُ وَالِدَالَهُ * لِلنَّصِّ مِنْ خِلَافِهِ بِحَالِهِ
 وَالشَّرْطُ كَوْنُ أَوَّلِهِ مَفْقُودًا * عَلَى اِحْتِمَالِ كَوْنِهِ مَوْجُودًا
 لِأَجْلِ أَنْ يَصِيرَ ذَلِكَ السَّبَبُ * لِلْأَصْلِ مُوجِبًا فَذَلِكَ سَبَبٌ وَجِبُ

وما يكونان به والحق * لله غالبٌ ومستحقُّ
مثل القصاص فيه حقُّ الله * وحقُّ عبده بلا اشتباه
امدقُّ وق الله فالثمانية * محض عباداتٍ وتلك سامية
وتلك كالايمان والفروع * وذى ثلاثة على التنويع
فانها الاصل والواحد * ثم الزوائد التى توافى
كذا عقوبات تكون كاملة * مثل الحدود وهى نفعا سامية
كذا عقوبات تكون قاصرة * بمنع ارث قاتل ودائرة
من الحقوق وهى كالكفارة * عبارة لمن جنى اماره
كذا عبادته سامية فى المؤمن * كإزكاة الفطر فى هذا السن
كذا مؤنة يغى بها نكر * تضمنت عبادة كالعشر
كذا مؤنة تكون ضمنا * عقوبة مثل الخراج معنى
وثام من الاقسام حق قائم * بنفسه مثاله الغنائم
نعمس تها لله حق كائن * وان مثل ذلك المعادن
آما حقوق العبد فهى كالبذل * لمتلف والغصب حيثما حصل
وهذه الحقوق ليس يختلف * قسمان منها الاصل كان والخلف
وزان فى الايمان قد تقررا * وعند أهل الفقه قد تحررا

فانها تقوم بالمصـنوع * وأين تابع من المتبـوع
 اما الذي لكثرة الاشبهاء * ففاسد من غير ما اشتباه
 وقلة الاوصاف والعُـموم * فساده حقاً من المعلوم
 فما بذلك عنـدنا ترجيح * وانّ ذا القول هو الصحيح
 وحيث كان ثابتاً رفع العـلل * فغاية الامر انّ أن يُنقل
 وانه من عـلة لآخرى * لتثبت الاولى فذلك آخرى
 كذلك من حكم الحكم آخرى * بالـعلة الاولى اذا ما قرّرا
 أو ان الى حكم سوى هذا انتقل * وعـلة أخرى هنا من العـلّ
 أو انه من عـلة لعـلة * أخرى اذا برؤم هـذي النقلة
 ليثبت الحكم الذي نَقَدّمَا * لا العـلة الاولى التي قد قدّمَا
 ولم يكن صحيحاً الا الرابع * والاحتجاج المستقيم الواقع
 على ذوى الكفر من الخليل * فليس ذامن ذلك القـبيل
 لكنه بالانتقال قد دَفَع * هنالك اشتباههم كـي لا يقع
 وكلما سمعته من الحجج * في مسلك التفرير من واندراج
 فما به بُـوّه شـيآن * الاول الاحكام ثم الثاني
 هو الذي الاحكام قد تعلقت * به وذى اربعة تحققت
 منها حقوق الله بالخصوص * كذا حقوق العبد بالخصوص

من أجل دَانَصَفَيْنِ كَانَتْ الدِّيَّةُ * يقضى بها هنا بِحُكْمِ التَّسْوِيَةِ
 كَذَا الشَّيْءُ فَيُعَانِ إِذَا تَفَاوَرَا * فِي الْجَزْءِ شَائِعًا فَلَا تَفَاوَرَا
 وَمَا هُوَ إِلَّا تَرْجِيحُ قُوَّةِ الْأَثَرِ * وَذَا كَالِاسْتِحْسَانِ فَهُوَ الْمَعْتَبَرُ
 حَقًّا لَدَى تَعَارُضِ الْقِيَاسِ * فَانْهَ الْأَقْوَى بِإِلَّا التَّيْبَاسِ
 وَقُوَّةُ النَّبَاتِ فِي الْوَصْفِ عَلَى * حُكْمِ هُوَ الْمَشْهُورُ فِيمَا عُلِّلَ
 بِهِ كَقَوْلِنَا بِصَوْمِ الشَّهْرِ * لَهُ تَعْنِيْنُ لُذَاكَ الْأَمْرِ
 فَانْهُ أَوَّلَى مِنَ الْمَقَالَةِ * بَانْهُ فَمِنْ رَضٍ وَلَا تَحَالَهُ
 فَانْهُ بَانَصَّ صَوْمٍ مَخْتَصُّ هُنَا * وَقَدْ وَجَّهْنَا هُنَا التَّعْيِينَ
 سَرَى إِلَى الْغُصُوبِ وَالْوَدَائِعِ * وَالرَّدِّ فِي فُسَادِ بَيْعِ الْبَائِعِ
 وَكَثِيرَةُ الْأَصُولِ وَاطْرَادِهِ * بِالْإِنْعَكَاسِ فَهُوَ مِنْ سَدَادَةٍ
 لَمْ يَكُنْ فِي التَّجَرُّعِ أَنْ ضُرِبَانِ * تَعَارُضًا فَالْقَوْلُ فِي الرُّجْحَانِ
 فِي الذَّاتِ أَنَّهُ يَكُونُ أُخْرَى * مِنْهُ إِذَا فِي الْحَالِ ذَا اسْتَقْرَأَ
 فَالْحَالُ بِالذَّاتِ بِلَا مَمْنَعَةٍ * قِيَامُهَا وَإِنْهَا تَابِعَةٌ
 لِذَلِكَ بِالطَّبِخِ وَشَيْءٌ يَنْقَطِعُ * حَقَاقَةُ وَفْقِ الْمَالِكِ وَيَمْتَنِعُ
 لِأَنْ حَقٌّ صَانِعٌ فِي الصَّنْعَةِ * مِنْ كُلِّ وَجْهِ قَائِمٌ فِي الشَّرْعَةِ
 وَالْعَيْنُ مِنْ وَجْهِهِ هُنَا تَقَرَّرَا * هَلَا كُنْهَا فَمَنْكَ كَانَتْ أَجْدَرَا
 وَالشَّافِعِيُّ قَائِلُ ذُو الْأَصْلِ * أَحَقُّ لِأَرْتِبَابٍ مِنْ ذِي الْفِعْلِ

اذ ابضد حكمه بعارضه * من غير ان يكون ما باقضه
 ان لم يزد اوزاد بالنفس غير * اوانه يزيد بالنغم غير
 اوانه نفى الذى المعلن * هناك لم يثبت اذ يعامل
 او يثبت الذى يكون مانفى * يشيران حكمه قد انتفى
 بان يكون تحت المعارضه * فيظهر التصحيح فيما عارضه
 كذا يحكم كان غير الاول * وفيه نفى حكمه المعلن
 وتارة فى علة للاصل * وذلك باطل بغير فصل
 اذ اعنى لم يكن معدى * كانت او المعنى الذى تعدى
 الى الذى عليه اجماع السلف * او الذى يكون فيه يمتد
 وكل ما كان من الكلام * ذاهبة فى الاصل وانتظام
 على سبيل الفرق كان يذكّر * فاننا حقاله نقـرر
 ليظهر الفقه على الممازعه * فذلك لا يبراد عنه مانعه
 لكن اذا ما قامت المعارضه * ولم يكن دفع فكانت ناهضة
 تعين الترجيح حيثما فصل * فرد من المثلين والفضل حصل
 وصفا على ذلك فلن يربحنا * بمثله القياس اذ لن ينجحنا
 كذا الحديث والكتاب بل ربح * بقوة يكون فيه اذ نجح
 فذو جراحات على من قد جرح * جراحة لا غير اصل لا مارجح

فاعلمَ بذالى توجيهِ هذا المقالِ * هناعلى منوالِ الاسـتدلالِ
 فالشئُ اذ يكونُ ذا دلالةٍ * حتماعلى شئٍ فلا استحالةُ
 انْ ذلك الشئُ يكن دليلاً * عليه كم فردٍ له مثيلٌ لا
 وقلبُ وصفه عليه شاهدٌ * من بعد ما كان له معاضدا
 كقولهم بأن صومَ الشهرِ * فرضٌ فلا أداء فى ذا الامرِ
 الا لتعيينِ لما نواه * كمثـلٍ حاله اذا قضاهُ
 لكن نقولُ الفرضُ قد تعيَّنَا * ففيه عن تعيينِ نيةٍ غـيـ
 كما القضاء لـيـن التعيـنُ * يكونُ بالشروعِ وهو بينُ
 ولا كذا الاداء اذ تعيَّنَا * من قبله فالفرقُ قد تبينَا
 وتارة تكونُ قلبُ العـلـى * من غير وجه هـذه الادلـةُ
 كقولهم فى النفسِ ذاتُ عـبـد * فلانتمُّه اذا ما يفسدُ
 وليس بالشروعِ أصلاً يلزمُ * كما للوضوءِ لا ولا يحتمُ
 لكن نقولُ حيثُ ذا كذا كما * فالاستواء واجبٌ هنا كما
 فى النذرِ والشروعِ فى هذا العملِ * وليس يخفى ما هنا لك من خـلـلٍ
 ففاسـدٌ اذ يكونُ ذا الالبـسـا * وانه هـو المسمى عكساً
 والثانى منها خالصُ المعارضـة * أعنى التى ليس بها مناقضـةُ
 نوعانِ تارةً يحكمُ الفرعِ * وانه هـو والصحيحُ المـرعى

بالوصف أولا فليس مذكّر * بخارج أصله فلا فليس يعتبر
 ثم بما ثبت — وثمة دلاله * بذلك الوصف ولا محالة
 وذا وجوب غسلنا المكانا * فالوصف حجة بذلك كانا
 فانما وجوب تطهير البدن * لاجل ما به دونهما فاعلمن
 والتجزي ذاك ليس يقبل * والغسل واجب هنا فيشمل
 ولا كذا الحكم فيما يسئل * اذ لم يجب غسل به فما غسل
 ولا لعدم العلة الحكم انعدم * ويورد الجرح اذا ما سال دم
 ورفع بالحكم اذ هذا حدث * ويوجب التطهير حيثما حدث
 ان يخرج الوقت هنا وبالغرض * فذاك حاصل فليس يعترض
 فالتصديق البول لا ريب الحدث * لكن اذا ما دام بعد ما حدث
 يصبر في الوقت لا محالة * عفو كذا دم به ذى الحالة
 والحالة التي هي المعارضة * نوعان نوع قد حوى المناقضة
 وانه القلب فقلب الله * حكم وعكسه وان مثله
 في قولهم بأن أهل الكفر * جنس وان الحكم جلد البكر
 بمائة فحين يكون ثيبا * فالجرح مثل المسلمين او جبا
 لكن نقول المسلمون انما * يكون جلد بكرهم ما قدما
 لجرح ثيب لهم وان ترد * تخالفا فالقلب أصل لا يرد

* وانما اطلاقه يكون * لان الاطلاق هتاعين
 وان منها ههنا الممانعة * اقسامها بغير شك اربعة
 فذي بوصف اوصلاحي وصف * للحكيم اوفى الحكيم حين الخلف
 ونسبة الحكم الى ما عللا * به من الوصف على ما قصه لا
 وان من هذي فساد الوضع * كمثل ما قد عللوا في الفرع
 ايجاب الافتراق بالاسلام * من واحد الزوجين لاعتصام
 وان من اقسامها المناقضة * فانها لا تدفع ايضا ناهضة
 كالشافعي نية التيمم * كما الوضع عنه فليعلم
 طهارتان كيف في هذا فرض * لاذ اذ ابعث ثوب ينقض
 اما التي تدعى هنا المؤثره * فانها الثوابت المقررة
 وماسائلها مدافعة * من بعد ما بدى بها الممانعة
 الالبما يكون بالمعارضه * فانها لا تقبل المناقضة
 ولا فساد الوضع بعد ما ظهر * بالذكري او بسنة منها الاثر
 ويوجب الدفع اذا النقض ورد * بأربع تعدد في هذا الصدد
 كقوله ولنا في معرض التعليل * في خارج وليس من سبيل
 من السبيلين بانه حدث * كالبول دون نجاسة اذا حدث
 فيورد النقض بغير السائل * فدفعنا النقض هذا السائل

فاذيكونُ ذاكَ فَعَلَ الشَّارِعَ * فالصَّومُ باقٍ ليس ذاللمانعِ
 فَرَكْنُ صَوْمِهِ هُنَاكَ باقٍ * فصَوْمُهُ يَبْقَى بِالشَّقَاقِ
 وَأَنْ تَقْسِمَ الْمَوَانِعَ ابْتَنَى * عَلَيْهِ وَهِيَ خَمْسَةٌ فِيمَاهُنَا
 ذِمَّةٌ مَنْ أَنْعَقَادِ الْعِلَّةِ * كَبَيْعِ حَرْفِهِ مَضْمَحَةٍ
 وَمَانِعُ لَهَا مِنَ الْقَامِ * كَبَيْعِ عَبْدٍ الْغَيْرِ فِي الْأَحْكَامِ
 وَمَانِعُ ثَبُوتِ حُكْمٍ يَنْعَعُ * كَمَا خِيَارُ الشَّرْطِ حَيْثُ يُشْرَعُ
 وَمَانِعُ تَمَامِ حُكْمٍ فَرَرَا * كَمَا خِيَارُ رُؤْيَا لِمَنْ شَرَى
 وَمَانِعُ كَمَا خِيَارِ الْعَيْبِ هـ أَنْ يُلْزَمَ الْحُكْمَ بَغْيِ رِيْبٍ
 وَانَّهُ لَا بَدَمَ مِنْ شَرْحِ الْعَالِ * كَيْلَا يَكُونَ فِي الْقِيَاسِ مِنْ خَلَلٍ
 فَتَارَةً تَكُونُ ذِي مَوْثَرَةٍ * وَتَارَةً طَرْدِيَّةٌ مَقَرَّرَةٌ
 لَكِنْ عَلَى كُلِّ ضَرْبٍ دَوَّعَ * تَقْضِي عَلَيْهِ هَهُنَا بِالْمَنْعِ
 أَمَا وَجُوهُ الدَّفْعِ لِلطَّرْدِيَّةِ * فَانْهَا أَرْبَعَةٌ قَوِيَّةٌ
 وَأَنْ مِنْهَا قَوْلُنَا بِالْمَوْجِبِ * مِنْ عِلَّةٍ قَصْدُ تَمَامِ الْمَطْلَبِ
 وَانَّهُ الزَّامُ مَا الْمَعْلُومُ * يَرُومُهُ فِي حَيْثُ مَا يَعْلَلُ
 وَذَلِكَ مَعَ بَقَاءِ الْاِخْتِلَافِ * فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ عَلَى الْاِخْتِلَافِ
 كَقَوْلِهِمْ بِأَنْ صَوْمَ الشَّهْرِ * فَرَضُ فَلَمْ يَكُنْ بَغْيِ نَكْرِ
 الْاِبْتِغَاءِ لَهُ بِالْتَبَيُّهِ * وَأَنْتَا قُلْنَا بِذِي الْقَضِيَّةِ

وَذَا الْخِلَافِ كَانَ فِي النُّقْلِي * وَلَا خِلَافَ كَانَ فِي الْعَقْلِي
كُلُّ مُصِيبٍ فِي الَّذِي بِهِ اجْتَهَدَ * وَالْحَقُّ لَيْسَ وَاحِدًا بَلْ ذَاعَدَدُ
وَذَاكَ أَنْ يَخْطِئَ فِي ابْتِدَاءِ * يَكُونُ مُخْطِئًا وَفِي انْتِهَاءِ
فِيمَا يَقُولُ الْبَعْضُ وَالْمُخْتَارُ * مَا قَالَهُ أَصْحَابُنَا الْأَخْيَارُ
مَنْ أَنَّهُ مُصِيبٌ ابْتِدَاءً * وَمُخْطِئٌ لَأَشَلِّ انْتِهَاءً
مَنْ ذَاكَ قَلْنَا لَا تَخْصُ الْعِلَّةُ * وَخَالَفَ الْبَعْضُ بِهَذِي الْجُمْلَةِ
وَذَا مَصْرُوبٌ لِجَلِّ مُجْتَهِدُ * يَقُولُ فِي التَّعْلِيلِ حِينَئِذَا قُصِدَ
بِأَنْ عَاقِبَتِي لِذَاكَ تَوْجِبُ * وَالْحَكْمُ مَعَ قِيَامِهَا لَا يَوْجِبُ
لِمَانِعٍ فَنَ مَحَلِّ الْعِلَّةِ * يَكُونُ مُخَّرَجًا بِذِي الْأَدِلَّةِ
وَعِنْدَنَا عَلَى انْعِدَامِ الْعِلَّةِ * يُبْنَى انْعِدَامُ الْحَكْمِ مِنْ ذِي الْجُمْلَةِ
إِذَا الَّذِي يَكُونُ حَقًّا صَائِمًا * وَالْمَاءُ صَبَّ إِذَا يَكُونُ نَائِمًا
فِي حَلْقِهِ فَصَوْمُهُ شَرَعًا فَسَدَ * لِفَوْتِ رُكْنِهِ الرَّاكِبِينَ الْمُعْتَمِدَ
لِكَيْمَا النَّاسِي عَلَيْهِ يُلْزَمُ * ثُمَّ الْمَجْبُورُ لِلْخُصُوصِ يَجْزِمُ
أَنْ أَمْتِنَاعَ حَكْمِذَا التَّعْلِيلِ * لِمَا مَضَى مِنْ ذَلِكَ الدَّلِيلِ
أَعْنِي وَجُودَ مَانِعٍ هُوَ وَالْآثَرُ * وَعِنْدَنَا ذَا الْقَوْلِ لَيْسَ يُعْتَبَرُ
فَلَا انْعِدَامُ الْعِلَّةِ الْحَكْمُ أَمْتِنَعُ * إِذَا فَعَلَ نَاسٍ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَّبَعِ
يُضَافُ فِيمَا جَاءَ فِي الرِّوَايَةِ * لِصَاحِبِ الشَّرْعِ فِي الْجَنَابَةِ

كَاتِبُهُ السُّجُودَ إِذَا تَلَّاهَا * فِي حَالِهِ الصَّلَاةِ إِذَا صَلَّاهَا
 فَانَّهُ عَلَى الْقِيَاسِ يَرْكَعُ * لَكِنْ بِالِاسْتِحْسَانِ ذَا لَا يَنْفَعُ
 وَإِنْ مَانَعَهُ مُسْتَحْسَنًا * أَيْ بِالْقِيَاسِ ذِي الْخَفَاءِ اسْتَحْسَنًا
 فَانَّهُ يَصْلُحُ فِيهِ التَّعَدُّدُ * وَلَا كَذَا الْأَقْسَامُ أَعْنَى الْبَاقِيَّةُ
 لِذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْمَسْمُومِ * مِنْ قَبْلِ قَبْضٍ لِلْمَبِيعِ حَتْمًا
 لَا يُوجِبُ الْيَمِينَ فِي الْقِيَاسِ * عَلَى الَّذِي بَاعَ بِلَا التَّبَاسِ
 لَكِنْ الْاسْتِحْسَانُ قَطْعًا يُوجِبُ * فَهُمَا الْيَمِينَ حَقًّا تَطْلُبُ
 وَذَلِكَ الْوَرَاثُ قَدَّمَ دِي * وَمِثْلُهُ الْإِبْجَازُ أَيْضًا عَدَا
 وَبَعْدَ قَبْضِ الْيَمِينَ بِالْأَثَرِ * فَوَرْدُ النَّصِّ عَلَيْهِ يُقْتَصَرُ
 وَالْاجْتِهَادُ شَرْطُهُ أَنْ يَعْلَمَا * مَعَانِي الْمَكَّابِ وَالْمَقْدَمَا
 مِنَ الْوَجُوهِ فِيهِ وَالْأَقْسَامِ * وَسُنَّةُ النَّبِيِّ ذِي الْأَكْرَامِ
 بِكُلِّ مَالَهَا مِنَ الطَّرِيقِ * وَمِنْ وَجْهٍ وَهِيَ عَلَى التَّحْقِيقِ
 وَيَعْرِفُ الْوَجُوهَ فِي الْقِيَاسِ * بِضَبِّ طُهَا مِنْ غَيْرِ مَا التَّبَاسِ
 وَإِنْ حُكِمَ ذَلِكَ الْإِصَابَةُ * بِغَالِبِ الرَّأْيِ مَعَ الْإِتَابَةِ
 وَمُخْطِطًا وَرَأْيًا يَكُونُ الْمَجْتَهِدُ * وَتَارَةً يُصِيبُ فِيمَا يَجْتَهِدُ
 وَالْحَقُّ حَيْثُمَا الْخِلَافُ يَعْزُضُ * فِي الْفَقْهِ وَاحِدٌ كَنْ تَقْوُضُ
 فِي مَا بَيْنَ مَسْعُودٍ بِمِلْكَ الْحَالِ * أَقْنَى وَقَالَ أَهْلُ الْأَعْتِرَالِ

اذ في الحديث النهي عنها قد ورد * كذلك وصف الوتر في هذا الصدد
 ورابع الاقسام فيما فصل لا * تعذبه للحكم في النص الى
 ما ليس نص ههنا يحتمل فيه * لثبت الحكم المـ راد فيه
 فتملك حكمك عندنا محتم * والشافعي جائز لا يلزم
 بخوza التعليق للاحتمال * لعلة تقصر عن ذى الحاله
 لكن لاثبات الثلاثة الاول * ونفيها التعليق حقا قد بطل
 فرباع الاقسام قد تبقى * فللقياس كان ذلك حقا
 ﴿باب الاستحسان﴾

وان الاستحسان كان بالاثـ * وكان بالاجماع في الذى اشتهر
 كذا ضرورة وبالخطـ في * من القياس ليس بالخطي
 وذا كالاقتناع او مثل السلم * كذلك تطهير الاواني لاجرم
 ومثله سورسباع الطير * اذ كان ظاهرا بغير ضمير
 والعلة التى تكون بالاثـ * هى التى صارت لدينا معتبر
 كذلك الاستحسان قد تقدم * على القياس عندنا محتمما
 اذ كان ذا قياسنا الخفيا * هذا اذا تأثر به قويا
 لذلك الاستحسان قد تأخرا * اى ما فساد الخفي قُررا
 اذ كان ذا قـوى باطن الاثر * فليس الاستحسان قطعا معتبر

اَنْ مِنْ الْغَايَاتِ مَا لَا يَدْخُلُ * وداخلا فالشك حتماً يحصل
 لذلك لم يَدْخُلْ وانه عَمِلُ * بلا دليل ههنا كما نقل
 كالاحتجاج حيث يُسْتَدَلُّ * ههنا بوصف ليس يُسْتَقَلُّ
 الابوصف ذلك الفرق يُقَعُّ * به فالاستدلال حَقّاً اُمتنع
 كالشافعي قال في مَسِّ الذِّكْرِ * بان مَسَّ الفَرْجِ هَذَا يَتَّبِعُ
 وانه من غير ما شَكَّ حَدَثَ * كَمَسِّهِ فِي حَيْثُ مَا الْبَوْلُ حَدَثَ
 كذا الاحتجاج ههنا بوصف مُخْتَلَفٌ * اى الذى يكون فيه يَخْتَلَفُ
 كالقول في السَّكَاةِ الْمَعْجَلَةِ * بانها مِنَ الْعُقُودِ الْمَبْطَلَةِ
 لا تَمْنَعُ التَّكْفِيرَ فَهِيَ تَنْفُسُ * كَمَا كِتَابَةُ الْخَبَرِ تُنْعَقُ
 كذا بما لا شَكَّ اَنَّهُ قَسَدٌ * كالقول في الثَّلَاثِ نَاقِصُ الْعَدَدِ
 عَنْ سَبْعَةٍ فَكَانَ كَالْأَقْلِ * مِنْ آيَةِ خِيَابِهِ نَصٌّ لِي
 كذا بما ليس له دَلِيلٌ * ثُمَّ الَّذِي كَانَ لَهُ التَّعْلِيلُ
 أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ فَلَمَوْجِبُ * أَوْ وَصْفُهُ وَالشَّرْطُ فَهُوَ يُطَابُّ
 أَوْ وَصْفُهُ وَالْحَكْمُ فِي الْقَضِيَّةِ * أَوْ وَصْفُهُ وَذَلِكَ كَالْجَنَسِيَّةِ
 كَحُرْمَةِ النِّسَاءِ فِي الْأَحْكَامِ * وَالسَّوْمِ فِي الزَّكَاةِ لِلْأَنْعَامِ
 كَذَا الشُّهُودُ فِي النِّكَاحِ تُشْتَرَطُ * وَالْعَدْلُ فِي شَهَادَةِ بَذَا النَّمْطِ
 فَانَّهُ شَرْطٌ كَمَا الَّذِي كَوَّرَهُ * كَذَا الْبَيْتِ بِرَأْسِ الْمَذْكُورَةِ

وانه يُجَانِسُ التَّعْلِيلَ — لَا * بالنفي حيث لم يكن دليلاً
 فان الاستقصاء فيه للعدم * لا يمنع الوجود مثلاً جزم
 به الامام الشافعي قائلًا * ان النكاح لا يكون حاصلًا
 ان تشهد النساء والرجال * معاً في النكاح مأل
 الا اذا همتا تعين السبب * كمثل مولود الذي له اعتصام
 اذ لا ضمان في الذي محمد * يقوله اذ غصبه لا يوجب
 كذلك الاستصحاب ليس حجة * موجبة تكون في المحجة
 اذ ما يكون مثبتاً لا يوجب * بقاء مثبت وليس يطلب
 وذلك فيما بالدليل حقاً * والشك في بقاء محققاً
 فهنا الاستصحاب حكم الحال * على ثبوت ذلك المنوال
 بعد حجة تكون دافعه * والشافعي قال لا بل قاطعه
 فان بيع شئ من دار * ويطلب الشريك في العمار
 لشفعة فالمشترى ان يجحد * ملك الشريك وهو منه في اليد
 فالقول قوله وليس يوجب * الابرهان اذن فيطلب
 والشافعي قال لا بل يلزم * بغير برهان فلا يجزم
 ومثله تعارض الاشباه * فغير صالح بلا اشتباه
 مثل المرافق التي ابنى زفر * دخولها في الغسل حيثما ذكر

وما لِكُلِّهَا الْمُسَمَّى يَنْسَبُ * مِنْ أَجْلِ ذَا الْإِبْدَالِ فِي هَذَا شَرِيعُ
 وَرَكْنُهُ مَعْنَى هُوَ الْمُنَاطُ * فَالْحُكْمُ بِالنَّصِّ بِهِ يُنَاطُ
 وَالْفَرْعُ لِلنَّصِّ نَظِيرًا يُجْعَلُ * فِي حُكْمِهِ فَالْوَصْفُ فِيهِ يَحْصُلُ
 وَجَازَانُ يَكُونُ وَصْفًا يَلْزَمُ * وَعَارِضًا أَوْ اسْمًا فَذَاكَ مَقْسَمُ
 وَجَازَانُ يَكُونُ ذَا جَلِيًّا * وَجَازَانُ يَكُونُ ذَا خَفِيًّا
 كَذَاكَ حُكْمًا كَانَ ذَا وَفَرْدًا * وَنَارَةً مِمَّا يَعْدُ عَدًّا
 وَجَازِي النَّصِّ وَمَا عَدَاهُ * إِذَا بِهِ يَكُونُ لَاسِيًا وَاهُ
 وَأَنَّ كَوْنَ الْوَصْفِ لِمَحَالِّهِ * لِلْحُكْمِ عِلَّةٌ لَهُ دِلَالَةٌ
 وَذِي صِلَاةٍ مَعَ الْعَدَالَةِ * إِذَا تَطَهَّرَ التَّأْثِيرُ فِي ذِي الْحَالَةِ
 مِنْهُ بِجَنْسِ حُكْمِهِ الْمَعَالِ * بِهِ هُنَا بَغَيْرِ مَا تَعَلَّلَ
 وَالْوَصْفُ أَنْ يَكُنْ عَلَى وَفْقِ الْعَالِ * فَذَا صِلَاةُ بِلَا شَيْءٍ حَصَلَ
 أَعْنَى الَّتِي عَنِ الرَّسُولِ وَالسَّلَفِ * يَكُونُ تَقْلُهَا وَلَيْسَ بِخَتَاسِفِ
 فِي وَلايَةِ النِّسْبَةِ يُعْتَبَرُ * تَعْلِيلُهَا بِإِعْلَانِ الصِّغَرِ
 لِمَا مِنْ الْعَجْزِ بِذَلِكَ اتَّصَلَ * فَكَالْطَوَافِ ذَا عَلَى وَفْقِ الْعِلَلِ
 ذَا مِنْ شَأْنِ الْعَجْزِ بِذِي الصُّورَةِ * وَأَنَّ ذَاكَ مِنْ شَأْنِ الضَّرُورَةِ
 لَا الْإِطْرَادَ بِالْوُجُودِ وَالْعَدَمِ * أَوِ الْوُجُودِ مِثْلَ مَا بَعْضُ جَزْمِ
 إِذَا اتَّفَقَا رُبَّمَا يَكُونُ * ذَاكَ الْوُجُودُ فَهُوَ لَا يَبِينُ

فِي الْأَصْلِ تَنْتَهَى وَلَا تَنْهَاهُ * لَلْفَرْعِ هَهُنَا وَلَيْسَ غَايَةً
 كَذَاتِ عَدَى الْحَكَمِ مِنْ أَفْطَرَا * اذْ كَانَ نَاسِيًا فَلَنْ يُقَرَّرَا
 لِمَنْ يَكُونُ خَاطِئًا وَالْمُكْرَهُ * فَانْهَ لَا رَيْبَ أَنْ عُدُّهُ
 أَعْلَى مِنَ الْإِتْنَيْنِ كَالْتَغْيِيرِ * اذْ يُشْرَطُ الْإِيمَانُ فِي التَّكْفِيرِ
 بِالْعِنَقِ فِي الظَّهَارِ وَالْيَمِينِ * فَعَدَى الْحَكَمِ عَلَى الْيَقِينِ
 إِلَى الَّذِي النَّصُّ الشَّرِيفُ قَدْ وَرَدَ * بِهِ مَغْيِيرٌ إِلَيْهَا الصَّدَدُ
 لِذَا بَقَاءُ حُكْمِ نَصِّهِ عَلَى * مَا كَانَ قَبْلَ بَعْدَ مَا قَدْ عُلِّلَا
 لَكُنْمَا تَخْصِيصُهَا الْقَلِيلَ لَا * مِمَّا أَتَى النَّهْيُ بِهِ مِنْقُولَا
 مَنْ يَبْعِدُنَا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ * لِأَجْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْكَلَامِ
 اذْ قَوْلُهُ الْأَسْـوَاءُ فِيهِ * كَمَا حَدِيثُ هَهُنَا يَجِيءُ بِهِ
 دَلٌّ عَلَى عُمُومِ ذَلِكَ الصَّدْرِ * لِكُلِّ حَالٍ كَانَ فِيهِ يَجْرِي
 وَمَا التَّسَاوَى فِي سَوَى الْكَثِيرِ * فَالْنَّصُّ قَدْ دَلَّ عَلَى التَّغْيِيرِ
 مُصَاحِبُ التَّعْلِيلِ لَا التَّعْلِيلُ * وَفِي الزَّكَاةِ أُثْبِتَ التَّبْدِيلُ
 بِالْنَّصِّ لَا التَّعْلِيلِ فَاللَّهُ وَعْدُ * أَرْزَاقِ أَهْلِ الْفَقْرِ وَهِيَ لَا تُعَدُّ
 وَأَوْجَبَ الْمَالِ الَّذِي يُسَمَّى * لِنَفْسِهِ عَلَى الْغَنِيِّ حَتْمًا
 لَكِنْ بِأَنْجَازِ الْوَعْدِ قَدْ أَمَرَ * مِنَ الَّذِي غَمِيَ فَنَهَى قَدْ ظَهَرَ
 الْأَذْنَ هَهُنَا بِالْأَسْـتَبْدَالِ * لِكَثْرَةِ الْحَاجَاتِ وَالْأَحْوَالِ

وأول الحشر كذا بالقَطْع * دَلَّ عَلَى تَكَرُّارِ ذَلِكَ الصَّنْعِ
 وإنه سبجانه دَعَانَا * إلى اعتبارنا وقد هَدَانَا
 إلى معاني النصِّ اذبه العمل * فيما يكون النصُّ فيه ما حصل
 وهكذا فيما هنا نقول * والاصل في الاصل هو المعلوم
 وأنه لا بد من دلاله * تُمَيِّزُ الْعِلَّةَ لَا مَحَالَةَ
 وأنه لا بد من دليل * يقومُ قَبْلَ ذَلِكَ التعليل
 بأن في حالة القياس * النصُّ معلولٌ بلام التباس
 وان للقياس شرطاً يشترط * والركن والركم ودفعاً يضبط
 وشرطه أن لا يكون اختصاً * بحكمه الاصل بأن ينصا
 على اختصاصه كمثل ما شهد * خُزَيْمَةُ وإنه لمنفرد
 وشرطه أن لا يكون عادلاً * عن القياس أصله وماثلاً
 وذلك مثل المصنوع حيث يبقى * بالكل ناسياً هناك حقاً
 كذا ناعدي حكمه الشرعي * أي ما أتى بنصه المبرري
 بعينه إلى النظر في الفرع * ولم يرد نصُّ به في الشرع
 من أجل ذلك التعليل كما يثبت * اسم الزنا للوط ليس مثبتاً
 فليس هذا الحكم بالشرعي * كحجة الظهار لا نذقي
 لما يكون فيه من تغيير * اذ حرمه الظهار بالثبوت كغير

والفضلُ ما زادَ على المقْدَرِ * شرعاً فذا المقْدَرُ كالْمِقيارِ
فصارَ حَكْمُ النِّصِّ في ذا الامرِ * تسويةً بينهما في القَدْرِ
فاذيةً ووثُ حَكْمُهُ فالحرْمُهُ * فكانَ ذا ولا اِرتيابَ حَكْمُهُ
والقَدْرُ والجنسُ هناكِ الدَّاعِيَا * اليه اذ قد اوجبَ التَّساوِيَا
في التَّدرِجِ هـ هذه الاموالِ * فيقتضى تساوى الامثالِ
ولن يكونَ ذا بدوٍ القَدْرِ * والجنسُ اذ يذُنُ فيه يجرى
معنىً وصورةً هنا المماثلُ * وقيمةُ الجودةِ فيه باطلُله
فانها نصّاً هناكِ ساقطُله * ذا حَكْمُ هذا النِّصِّ ثم الضابطُله
* اَنَّا نَرَى الارْزَ لا محالاً * وما يكونُ مثْلُله امثالاً
وقد تساوتْ ههنا فاضلُ * على مُمائلٍ خلا عن البَدَلِ
في بيعه مثلاً فذا كالثابتِ * بحَكْمِ ذا النِّصِّ بلا تفاوتِ
لذلكِ اثبتناه اِعتباراً * فكانَ منّا ذلكِ اِثْمَاراً
فكانَ ذا انظرَ يربأسُ قد نزلُ * بمن مضى من قَبْلِنَا من الأوّلِ
فانه سبحانه قد اُخْبِرَا * في سورةِ الحشرِ بكنْه ما جرى
على ذوى الكُفْرِ من الدَّمارِ * ومن خُوجهم من الدِّيارِ
لاوّلِ الحشرِ فكانَ داعِيَا * للاِعتبارِ آمراً وناهِيَا
فذلكَ الانْجِاحُ مثلُ القَتْلِ * وكفرُهم دَاعٍ الى ذا الفِعْلِ

في حكمهم موضع على أقوال * يكون اجاعا بهذي الحال
يفيد أن غير ذلك يَبْطُل * وقيل في الصحب فقطذا يجعل

باب القياس

الفرع بالأصل اذ ايقَـدَرُ * في علة والحكم ذائقَـرَرُ
وانه للجنة تُعْتَبَرُ * لقوله سبحانه فاعْتَبِرُوا
وعن معاذ جاء في المنقـول * من الحديث وهو بالمعقول
فالاعتبار واجب بمن مَضَى * وما أصابهم نكالا وانقضى
وذلك بالمعـلوم من أسباب * أدت الى الجزاء بالعقاب
فالعاقل اللبيب من يَسْتَبْصِرُ * بما جرى من حالهم فَيَحْذَرُ
وهكذا تأمل الحقيقة * وذا الى المجاز كالطريقة
وذلك سائغ بـلا تكبير * فكان للقياس كالنظير
بيان ما قلنا حديث الخنطة * بالخنطة ان فهمت أنت ضبطة
فهنا بالجنس ما يكال * مقابل مثـلا يمثـل حال
مقصوده يبعوا بهذا الوصف * فالحال كالشرط بغير خلف
والبيع ذواباحة لا يَطْلَبُ * ايجابه والامر حقا يوجب
فكان مـصروفاً لذلك الحال * فانه شرط بـلا محال
والمثل قدره هنا اذ قد اتى * كمالا بكمل في حديث اثبتا

وليس شرطاً فيه أهلٌ يترتب * ولا انقراضُ العصرِ اذ لم يوجب
 وقيل ان شرطه في اللاحق * أن لا اختلافَ منهم في السابق
 عند الامام لكن الصحيح * ان ليس ذا شرطاً هو والجميع
 ثم اجتماع الكل شرطٌ يشترط * لاختلاف واحد في ذات النمط
 يكون مانعاً له كالأكثر * وحكمه في أصله المنفرد
 أن يثبت المراد فيه شرعاً * على طريقة اليقين قطعاً
 ونارة يكون ذا استناد * الى القياس أو الى الاتحاد
 وإن اجتمع الصحابة الأول * اذا البنا منهم هذا انتقال
 وكان أهل كل عصرٍ اجمعوا * حقاً على النقل له فبقطع
 بأنه كنفه لِماتوا تراً * من الحديث أولاً وأخيراً
 لكنه في النقل بالافراد * كسنة والنقل بالاتحاد
 ثم له مراتب أنواع * وان أقواها هنا الاجتماع
 نصاً من الصحب الكرام يُعتبر * كآية أو ذى التواتر الخبر
 ثم الذي ينص بعضهم ثبت * والبعض منهم يكون قد سكنت
 وبعده اجتماع من تأخراً * عنهم على حكم وما تقرراً
 أصلاً به الخلاف ممن قد سبق * وبعدهم اجتماعهم إن اتفق
 له مخالف من الأئمة * من قبلهم ثم اختلاف الأمة

اذا اشترى من قبل نقده الثمن * هذا اذا ما كان من هذا السن
 فان يكن من غيره ففي العمل * به من الاصحاب خلف قد حصل
 كان يسمى قد راس المال * كذلك في الاجير كالجبال
 وهذا الاختلاف في ما ثبتنا * عنهم ولا خلاف بينهم اتي
 في شأنه ولا يكون قد ثبت * ان الذي ما قاله كان سكت
 لذي بلوغه له مسلما * اذهنا نقليده تحتما
 فالتابعي مثلهم ان تظهر * فتواه في زمانهم وتشر
 كما شرح مثلما قد قالوا * بعض وذا الاصح لاحالا

(باب الاجماع)

والركن في اجماعهم نوعان * عزيمة اصل بهذا الشأن
 وانها القنصيص منهم كلهم * او الشروع منهم بفعلهم
 ورخصه وتلك حيث يثبت * تكلم البعض وبعض يسكت
 كالفعل ثم الشافعي المجتهد * يقول ليس بالاسكوت ينعقد
 وأهلهم من كان ذا اجتهاد * الا اذا ما كان في المراد
 عنه غنى وذا كالاستحمام * اذن كفي الاجماع للعوام
 وشرطه ان لا يكون فاسقا * او ذا هووى به يكون مائعا
 وليس كونه من الصحابة * شرطا ولا من عثرة عصابه

والباطلُ — الذي بالاجتهاد * يُنالُ مع تَأَهُ — لِ المراد
 بالنقص في الحقِّ وبعضُهم أبى * وقال لايجوزُ ذلكَ مذهباً
 لكن نقولُ انه ان لم يرد * وحى اليه بالذي كان قصيدُ
 فبانت — ظار الوحي لا محالَه * يكونُ ما ورأه — ذى الحاله
 وبمدَّة انتظاره العمل * برأيه المصون عن شوب الزلَّ
 وزاعلى غير الصواب لا يُقر * ولا كذاكَ غيره من البشر
 فذا كما الالهام فهو وجَّه * قطعيَّة وافضه المحبة
 ثم شرائعُ الذين قبلنا * مُحسَّن حَقَّ لزومها لنا
 ان فصَّها الله أو الرسـول * من غير انكار في ذى السبيل
 شريعته أنى بها الينا * رسـولنا فأوجب علينا
 ثم الصحابيُّ — لا التباس * تقليده حقا على القياس
 مقدَّم وواجب ان يُتبع * فلاحتمال انه كذا استمع
 لكننا الكرخي قال يُترك * تقليده اذ بالقياس يدرك
 والشافعي قال لا يُقلد * من الصحابة الكرام واحد
 اما لدى اصحابنا فيه — مل * تقليدهم بكل ما لا يُعقل
 قياسه بالاتفاق المعتبر * كما أوَّل الحبيص قاله عمر
 كن شري ما باع بالاقـل * من الذى قد باعه من قبل

فما على الجسد يُزاد بالخبر * لو احْدَثْنِي فليس بعتبر
وليس في كفارة الايمان * يزاد قَدْ الوصف بالايمان
ولا الظهار فهو وبالقياس * فلم يجزها ذابلا التماس
﴿فصل في أفعال النبي صلى الله عليه وسلم﴾

ان النبي المصطفى المكرم * صلى عليه ربنا وسلمنا
أفعاله التي بقضد تصدُر * لازلة فأربعا تقَرَّر
فواجب والقرض والمباح * والنزب واتباعها فلاح
ثم الذي ندرية من أفعاله * وما يكون واقعا من حاله
فانابه يقينا نَقَتَ دِي * بوجهه من غير ما تردد
وما يكون وجهه لا يعلم * بكونه المباح مما يحكمكم
والوحي منه ظاهر وباطن * فالظاهر الوحي الجلي الكائن
اذ كان باللسان أبداه الملك * فكان سامعاه بغير شائن
وبالمبانيغ الرسول عالما * بآية قاطعة وجازما
وذا الذي الروح الامين قد نزل * به عليه اذ به منه اتصال
ومنه ما يكون بالاشارة * منه بلا لفظ ولا عبارة
ومنه ما يكون بالالهام * من ربه المهيمن العلام
لقليه من نوره بديه * من غير شبهة تكون فيه

لكنه في حقِّه قد كانا * من غيرِ ماشائيةِ بيانا
 والنص في جـوازِهِ موجود * وانَّ فيه خالف الـهود
 لكن محلَّ النسخ حكمٌ محتمل * في نفسه وجوده ويحتمل
 أنَّ لا وجودًا اذ لم يُثبت * ما يدفع النسخ فان بوقت
 اوان يؤيد نصًّا أو دلالة * فلا يجوز نسخُه بحاله
 والشرط فيه عندنا التمكن * من عقده القلب فذاك الامكن
 من دون ما تمكِّن الافعال * فذاك قولُ أهل الاعتزال
 فالحكم عندنا بيانُ المدة * لعقد قلبنا وان عقده
 أصلٌ وكان تابعًا له اذن * جميع ما يكون من فعل البدن
 وعندهم بيانُ مدة العمل * للتسليم حكم النسخ حينما حصل
 والنسخ بالقـياس لا يصح * كذلك الاجماعُ ذا الاصح
 وانما يجوزُ بالكتاب * وسنة من غير ما ارتباب
 ان يتفقوا هذا كذا ان يختلف * والشافعي لم يقل بالمتلف
 وذلك اقسامٌ فمنه قسم * منسوخه تلاوة وحكم
 ومنه نسخ الحكم وحده فقط * ومنه نسخها فقط بهذا النمط
 ونسخ وصف الحكم كالزياده * اُربث على النص ولو عباده
 ذاعندنا والشافعيُّ قالا * بيانُ تخصصيص ولا محالاً

وذا الذي استخرجه لا يحصل * من صدره لذا ابتداء يجعل
 وحيث الاستثناء يعقب الجمل * وعطف بعضها على بعض حصل
 فانه الى الجمل يصرف * كالشرط عند الشافعي يعرف
 وذلك عندنا الى الذي يلي * ولا كذا الشرط فلنبتدئ
 ومنه ما البيان للضرورة * من غير وضع كان في ذي الصورة
 فمنه ما يكون كالمنطوق * كالثبوت للام على التحقيق
 في آية النساء حيثما الأب * لما يكون باقيا يستوجب
 ومنه ما بالخال كان ثابتا * كصاحب الشرع اذا ما سكتا
 يكون عند الامر اذ يعين * فانه لا شك شرعا كائن
 وان منه ما يكون يثبت * ضرورة كمثل موالي يسكت
 في حال مال الرقيق باع واشترى * فالدفع للغرر وقد تقررا
 كذلك حيثما الكلام طالآ * كقوله ان له لما لا
 في ذمتي وقدره حقا مائة * ودرهم فاعلمه بامد الفضة
 وما كذا وثوب اذ يقول * كذلك من انواعه تبديل
 نسخ مبين لما قد اطلقا * من مدة الحكم الذي تحققا
 في علمه سبحانه وأطلقا * فظاهير الحكم بحققنا البقا
 فكان ذا في حقنا تبديلا * لاحق ربنا فلا تحويلا

وان الاستثناء للتعظيم * بالحكم ما نعايكون فاعلم
بقدر ما استثنيت فيجمل * تكلم بما يكون بمحصل
من بعد ما استثنيت فيحق * فكان ذاتك ما بما بقي
ذاعبدا والشافعي عارضا * وقال ان ههنا تعارضا *
وان منع الحكم في التحقيق * في ذلك حاصل هذا الطريق
اذ ههنا أهل اللسان أجروا * بان الاستثناء حيث يوقع
اثبات من في كذا ينفي * ما كان مثبتا به غير خلف
فقول لا اله الا الله * بالوضع للتوحيد اذ معناه
النفي والاثبات باتفاق * فان يكن تكلاما بالباقي
يكن اذ انقيا لما سواه * ولم يصرح انه اله
لكن لما استثنيت الخسبنا * من بعد الف قد صحت سيننا
كلمه الذكر الحكم قد ورد * في مكث نوح قد رد ذلك العدد
لكن سقوط الحكم في التحقيق * بما يقوله من الطريق
يكون في الإنشاء لا الإخبار * والقول من أهل اللسان جاري
فيه بالاستخراج باتفاق * وانه تعظيم بالباقي *
فكان ذا بالوضع والعبارة * والنفي والاثبات بالاشارة
وانه نوعان نوع متعطل * وانه الاصل ونوع منقصل

بيانُ تفرير لما يُرامُ * كما إذا يؤكد الكلامُ
 بما ارادَهُ المجازيَّةُ طَع * أو الخصوص فهو منه يُمنع
 ومنه ما يفسر المراد لك * كما بيان مجمل والمشترك
 وكلُّ فردٍ منهما موصولاً * يصح في الكلام أو مفصلاً
 والبعضُ قال فيهما بالوصل * فقط ولم يقل هنا بالفصل
 ومنه تغيير بلا امتراء * وذلك كالتعليق واستثناء
 وما بغير الوصل هـ ذاية تصف * أما خصوص ذي العموم فاختلاف
 فعندنا التراخي فيه مُمتنع * والشافعي قال ليس يمتنع
 لكن لذا الأصل عليه يثبت * إذا العموم كالخصوص عندنا
 للحكم موجبا يَكُونُ حقاً * بالقطع ثم القطع أبس يبقى
 من بعد تخصيصه بلامحال * فكان من قطع إلى احتمال
 يعد تفسيراً على هذا النمط * لذلك قيد الوصل فيه يشترط
 وليس ذاك عنده تغييراً * بل يَكُونُ عنده تقريراً
 أما بيان بقرّة في السورة * فلا يعد ذلك من ذي الصورة
 بل كان تقييداً لما قد أطلقا * فكان نهما ظاهراً محققاً
 والأهل مالابن نصاً يَسْمَلُ * فلم يكن في فُلْكَ نوحٍ بحمل
 فليس داخلاً هناك نصاً * لأنه يَكُونُ منه خُصّاً

وقد انت من موطن الدرايه * أعنى ابن عباس هذا روايه
 ان النبي المصطفى المكرما * قد كان فى حال النكاح محرم
 وذلك فى نكاحه ميمونه * الدرّة الكريمة المصونه
 وذلك مما بالدليل يعلم * اذ ليس بخفى هيئته من مجرم
 فعارض الاثبات لاحالا * فى قولهم كان اذن حلالا
 كما روى هذا يزيد بن الاصم * اذ ابن عباس يفقهه اتم
 وان مما بالدليل يعرف * طهارة الماء كذا اذ يوصف
 نجاسة كالجلل فى الطعام * ووضفه بصفة الحرام
 فيمنع تعارضا كان العمل * بالاصل فيهما فليس من خلل
 وليس ترجيح بكثرة العدد * كالخبر اذ كورة هذا العدد
 وان يكن زيادة فى ذا الخبر * لا اذا فانها لدينا نعت خبر
 فى وحده الراوى بلا تخالف * كالخبر المروى فى التخالف
 وحيث لا اتحاد فهو مجة ل * كالخبرين اذ بين يعمل
 فما على مقيد ما اطلقا * يكون مجمل ولا اذا تخلفا
 هذان فى حكمين حسبما سبق * على اختلاف فيه ليس المتفق

﴿فصل فى البيان﴾

وان ما سمعته من الجحج * يحتاج فى بيانه الى تهج

كَايْتَيْنِ فِي الْيَمِينِ الْوَاحِدَةِ * أَنْتَ كَمَا عَلِمْتَ فِي الْمَائِدَةِ
 وَالْآيَةِ الْآخَرَى غَدَتْ مُسْطَرَّةً * فِي سُورَةٍ تُذَكِّرُ فِيهَا الْبَقَرَةَ
 أَوْ لَا خْتِلَافَ الْحَالِ ذَا فِي حَالٍ * وَذَلِكَ فِي أُخْرَى عَلَى مَنْزِلٍ
 كَقَوْلِهِ فِي ذِكْرِهِ الْمَجِيدِ * يَطَّهَّرُنَّ بِالْخَفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ
 * وَمِثْلُهُ تَغَايُرُ الزَّمَانِ * إِنْ كَانَ بِالْصَّرِيحِ فِي التَّيْبَانِ
 كَايَةً اعْتِدَادِ ذَاتِ الْجَمَلِ * بِالْوَضْعِ فِي النِّسَاءِ إِذَا بِالْمَقُولِ
 نَزُولُهَا بَعْدَ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ * أَوْ كَانَ ذَا دِلَالَةٍ مَقَرَّرَةٍ
 كَمَا ظَرَمَعَ الْمَبِيجَ إِنْ أَتَى * ثُمَّ مِنَ النَّافِي الَّذِي قَدْ أُثْبِتَا
 أَوَّلَى لَدَى الْكَرْخِي لَا تَعَارُضًا * لَكِنْ لَدَى عَيْسَى هُمَا تَعَارُضًا
 وَالْأَصْلُ إِنْ النَّفْيَ إِذَا يَكُونُ * مِنْ جَنْسٍ مَا دَلِيلُهُ يُبَيِّنُ
 أَوْ لَا كَذَا عِنْدَ اشْتِبَاهِ الْحَالِ * لَكِنْ مَنْ رَوَاهُ فِي الْمَقَالِ
 يَكُونُ مَعْرُوفًا بِأَنَّهُ اعْتَمَدَ * دَلِيلُهُ لَعَلَّهُمَا اسْتَنْدَدَ
 يَكُونُ كَالْإِثْبَاتِ لَا مَحَالَهُ * أَوْ لَا فَلَيْسَ مِثْلُهُ بِحَالِهِ
 وَالنَّفْيُ فِي رَوَايَةٍ قَدْ حَقَّقَتْ * إِنْ بَرِيرَةٌ يَقِينًا أَعْتَقَتْ *
 وَزَوْجُهَا عِبْدُهَا نَمَاعُ رُفٍ * يَظَاهِرُ الْحَالِ الَّذِي بِهِ وَصِفُ
 فَلَمْ يَكُنْ مُعَارِضَ الْإِثْبَاتِ * أَعْنِي بِهِ الْمَرْوِيُّ عَنْ ثِقَاتِ
 مَنْ إِنْ تِلْكَ أَعْتَقَتْ وَالْبَعْضُ * حُرُوفُ الْإِثْبَاتِ كَانَ الْفَضْلُ

وان ركنها هنا تقابُلُ * في جُتِّينِ بالسَّوَاءِ حاصلُ
وانه يكون في حُكْمَيْنِ * بينهما تقابُلُ الضَّدينِ
والشرطُ الاتِّحادُ في المحلِّ * والوقتُ ثم حُكْمُ هذا الفصلِ
أَنَّ المصيرَ السَّنةُ السُّنِيَّةُ * ان يَبِينَ آيَتَيْنِ ذِي الْقَضِيَّةِ
وبَيْنَ سَنَتَيْنِ فالاقوالُ * ممَّا عَنِ الْمُحِبِّ أَتَى الْمَأَلُ
أو القياسُ ثم ان عَجَزَ حَصَلُ * فبالاصول كان ثَمَّتِ الْعَمَلُ
وذا كفاي السُّوْرُ لِلْحِمَارِ * فانه المشْكوكُ في الاساتِرِ
تعارضت في شأنه الدلائلُ * وليس ترجيحُ هُناكَ حَاصِلُ
فَاعْمَلِ الْاَصُولَ فِي ذَا الْفَصْلِ * فالماءُ ذُو طَهَارَةٍ فِي الْأَصْلِ
فلم ينجس طاهراً اذا حَدَثَ * ولم يزول لِلتَّعَارُضِ الْحَدَثُ
وواجب اليه أَنْ يُضَمَّ * تيمُّمٌ فذا يكون الْحَكْمُ
فليس بالمشْكُوكِ يَعْنِي الْجَهْلُ * فالْحَكْمُ مَأْمُومَةٌ مِنْ قَبْلُ
لكن اذا بينَ الْقِيَاسَيْنِ حَصَلَ * لم يسقطا فليس بِالْحَالِ الْعَمَلُ
لكنَّ أَيْشَاءَ فِيهِ الْمَجْتَهِدُ * يكونُ عاملاً اذا الْقَلْبُ شَهِدَ
امَّا عَنِ التَّعَارُضِ التَّخْلُصُ * فمن وجوه كان فيها الْمُخْلَصُ
فقد يكونُ ذاكَ لَامَحَالاً * لِلتَّجَمُّعَيْنِ حَيْثُ لَا اعْتِدَالاً
أولاختلافِ الْحَكْمِ اذ في الْعَاجِلِ * يكونُ ذَا الْحَكْمِ وَذَا الْاِتِّجَالِ

كَذَاكَ بَعْدَ مَا رَوَى إِذَا تَحْتَمَلُ * خِلَافَهَا وَالْفُظَّ لَيْسَ يَحْتَمِلُ
 اِذْنُ يَكُونُ سَاقِطًا بِهِ الْعَمَلُ * وَإِذَا يَكُونُ قَبْلَ مَا رَوَى حَصَلَ
 كَذَا إِذَا مَا كَانَ تَارِخُ الْعَمَلِ * هُنَاكَ مَجْهُولًا فَتَأْتِ خَلَلَ
 فَإِنْ يُعَيَّنُ مِنْهُ بَعْضُ مَا حَتَمَ * فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْ بِهِ الْعَمَلُ
 لَكِنَّمَا امْتَنَاعُهُ عَنِ الْعَمَلِ * بِهِ يَكُونُ فِيهِ مُوجِبُ الْخَلَلِ
 وَوَاحِدُ الصَّحْبِ إِذَا مَا يَحْتَمِلُ * خِلَافَهُ فَالطَّعْنُ فِيهِ يَحْصُلُ
 أَنَّ الْحَدِيثَ ظَاهِرًا لَا يَحْتَمِلُ * خِفَافَةً إِلَى أَوَّلِ ذَلِكَ الْأَوَّلِ
 وَمِنْ أَثَمَةِ الْحَدِيثِ أَنْ صَدَرَ * فِي الرَّأْيِ طَعْنٌ مِنْهُمْ لَا يُعْتَبَرُ
 إِلَّا إِذَا مَفْسَرًا هَذَا اتَّفَقَ * وَكَوْنُهُ جُرْحًا عَلَيْهِ الْمَتَّفِقُ
 أَنْ كَانَ مِنْ بَالِ النَّصِيحَةِ اشْتَهَرَ * لِأَنَّ تَعْصِبَ وَبُغْضَ ذَلِكَ صَدَرَ
 مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الطَّعْنُ بِالتَّدْلِيلِ * فِي ذَلِكَ لَمْ يَقْبَلْ وَلَا التَّلْبِيسُ
 كَذَلِكَ الْأَرْسَالُ أَوْ أَنْ يَرَكُضًا * مَرَكُوبُهُ كَالْمَرْحِ لَا تَعْرِضًا
 أَوْ إِذَا يَكُونُ سَنَّهُ حَدِيثًا * لَا مَنَعَ مَنْ أَنْ يَرَوِيَ الْحَدِيثَ
 كَذَا أَنْ لَمْ يَعْتَدِ الرَّوَايَةَ * أَوْ يَكْثُرَ الْفَقْهُ مَعَ الدَّرَايَةِ

﴿فصل﴾

ثُمَّ التَّعَارُضُ الَّذِي بَيْنَ الْجَمْعِ * يَكُونُ فِيمَا بَيْنَنَا وَلَا حَرَجَ
 فِي بِنَفْسِ الْأَمْرِ مِنْ مُعَارَضَةٍ * لَكِنْ لِحُكْمَانَا أَنْ يَكُونَ عَارِضُهُ

محرراً أحدثني ولان * على الذي جرى عليه الشأن
 فان يصل هذا الكتاب مني * فافهم حديث الحديث عني
 فذلك كالمطاب والرسالة * يعدم مثله بهذا الحاله
 كل يكون واضح المحجة * اذا يكون ثابتاً بالبحر
 ورخصة يكون بالاجازة * بلا استماع ثم ان اجازة
 * منا ولا كتابه اياه * فذلك ان يعلم بما حواه
 صحت والا لم تصح ههنا * وجانب المفظ كذلك بينا
 عزيمه اى ما الى الاداء * يكون محفوظاً بلا استراء
 ورخصة اذا الكتاب يعتمد * فان تذكر الذى له يجزى
 فذلك حجة بلا كلام * وحيث لا فلالدى الامام
 وجانب الاداء والعزيمة * فيما هنا آراؤه معلومه
 باللفظ والمعنى بغير ما خلل * ورخصة اذا بعناؤه نقل
 وان يكون محكماً لا يثبت * سواء بالمعنى يجوز ان نقل
 الامن هو الفقيه المجتهد * لعلمه بكل ما به قصده
 وما يكون من جوامع الحكم * او مشكلاً او مجمل فاعلم
 اذا اشتراك لم يجز للكل * النقل بالمعنى بغير فصل
 اما اذا المروى عنه ينكر * رواية كذا اذا لا يترك

يَكُونُ حُجَّةً هُنَا مَطْلُوبَةً * وَخَالَفَ الْكَرْخَى فِي الْعُقُوبَةِ
 وَانْ يَكُنْ لِلْعَبْدِ حَقًّا ضَمِنًا * تَمَحُّضُ الْإِلْزَامِ فَهِيَ وَهْنًا
 كَسَائِرُ الْأَخْبَارِ فِيهِ يُشْتَرَطُ * مَا كَانَ شَرْطُهَا عَلَى ذَلِكَ النَّظْمِ
 وَالشَّرْطُ أَيْضًا هُنَا التَّعَدُّدُ * كَذَا وَلَا يَبُذُّ وَلَفْظُ أَشْهَدُ
 وَحَيْثُ لَا إِلْزَامَ فِيهِ فَالْخَبَرُ * مِنْ وَاحِدِهِ ثَبُوتٌ مُعْتَبَرُ
 وَيُشَرِّطُ التَّمْيِيزُ لَا الْحَالَةَ * وَلَيْسَ شَرْطًا هُنَا الْعَدَالَةُ
 وَانْ بَوَاجِهُ دُونَ وَجْهِهِ مُلْزَمًا * فَوَاحِدُ الْاِثْنَيْنِ قَدْ تَحْتَمَّا
 تَعَدُّدُ هُنَا أَوَّالُ الْعَدَالَةِ * عِنْدَ الْأَمَامِ الْخَبَرُ لَا الْحَالَةَ
 وَرَابِعُ الْأَقْسَامِ فِي نَفْسِ الْخَبَرِ * ذَا أَرْبَعٍ أَقْسَامُهُ عِنْدَ النَّظَرِ
 قَسْمٌ مُحِيطٌ عَلَّمْنَا بِصِدْقِهِ * كَمَا حَكَى نَبِينَا بِنُطْقِهِ
 وَمَا يَحِيطُ عَلَّمْنَا بِكَذِبِهِ * كَمَا تَعَيَّ فِرْعَوْنُ شَأْنَ رَبِّهِ
 وَمَا عَلَى السَّوَاءِ أَى لِلصِّدْقِ * وَالْكَذِبِ كَالْأَخْبَارِ مِنْ ذِي الْفَسْقِ
 وَمَا يَكُونُ رَاجِحًا فِي ذَا النَّظْمِ * كَالْعَدْلِ إِذْ يَحْوِي شُرُوطًا تُشْتَرَطُ
 ثُمَّ لَذَا النُّوعِ هُنَا جَوَانِبُ * ثَلَاثَةٌ فَلِلْإِسْمَاعِ جَانِبُ
 فَانْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ الْإِسْمَاعِ * فَذَاعِزٌ بِمُؤْتَبَرٍ بِالْإِزَاعِ
 بَانَ تَلَوُّهُ عَلَى الْمُحَدِّثِ * كَذَا عَلِيلٌ أَنْ تَلَا فِدَّتِ
 كَذَا الْبَيْتُ بِالْكِتَابِ إِنْ كَتَبَ * إِذَا يَكُونُ ذَا عَلَى رَسْمِ الْكُتُبِ

بُبُونُهُ مَعَ اعْتِدَالِ الْعَقْلِ * فَلَا يَكُونُ حُجَّةً بِالْغُلِّ
 وَالرَّابِعُ الْإِسْلَامُ أَنْ يُصَدِّقًا * وَأَنْ يُقَرِّمَ نَحْلَ مَا قَدْ حَقَّقَا
 بِاللهِ وَالْعَصَفَاتِ وَالْأَسْمَاءِ * وَيَقْبَلَ الشَّرْعَ بِلَا مَنَازِعٍ
 وَشَرْطُهُ بَيَانُهُ أَجْمَالًا * فَيُكْتَفَى بِذَلِكَ لَامَحَالًا
 فَكَافِرٌ كَغَاسِقِي لَا يُقْبَلُ * كَذَلِكَ الصَّبِيُّ وَالْمُغْتَلُّ
 كَذَلِكَ الْمَعْنُوهُ ثُمَّ الثَّانِي * فِي الْإِنْقِطَاعِ تَحْتَ ذَاتِ نَوْعَانِ
 فَظَاهِرٌ وَأَنْ هَذَا الْمَرْسَلُ * أَيْ لَيْسَ ذَا وَسَائِطٍ أَذْ يُنْقَلُ
 فَذَلِكَ بِأَيِّهَا يَكُونُ الْمَرْسَلُ * فَذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ حَقًّا يُقْبَلُ
 كَالْحَكِيمِ فِي ثَانِي الْقُرُونِ عِنْدَنَا * وَثَالِثُ الْقُرُونِ فِيمَا بَيْنَنَا
 أَمَّا الَّذِي مِنْ دُونِهِمْ فَيُنْقَلُ * فِيهِ خِلَافُهُمْ وَأَمَّا الْمَرْسَلُ
 مِنْ وَجْهِهِ إِنْ بَسَّاهُ أَسْنَدًا * فَذَلِكَ عِنْدَ الْكَثَرِينَ سُدَّةٌ
 وَبَاطِنٌ فَإِنْ لَفَّوَتْ الشَّرْطُ * فَذَاعَلَى مَا قَدْ مَضَى بِالضَّبْطِ
 وَأَنْ بَعَرَضِهِ عَلَى الْأَصُولِ * أَذْ بَانَ ذَا مُخَالِفِ الْمُنْقُولِ
 فِي الذِّكْرِ أَوْ فِي السُّنَنِ الْمَعْرُوفَةِ * أَوْ قِصَّةِ مَشْهُورَةٍ وَمَوْصُوفَةٍ
 كَذَا إِذَا مَا أَعْرَضَ الصَّدْرُ الْأَوَّلُ * عَنْهُ فَذَا الْمُرْدُودُ مَابِهِ عَمَلُ
 وَالثَّالِثُ الَّذِي يَمُورُ بِالْخَبَرِ * أَعْنَى مَحَلِّهِ الَّذِي لَهُ صَدْرُ
 فَكَانَ حُجَّةً لَهُ عِنْدَ النَّظَرِ * وَإِنْ يَكُنْ لِلَّهِ حَقًّا فَالْخَبَرُ

فان يكن ممن رَوَى عنه السَّائِفُ * أو الذي يكونُ فيه تَخْتَلَفُ
 كذا عن الطعن به ان يَسْكُتُوا * فذلك كالمعروفِ حَقًّا يَثْبُتُ
 وحيث لم يظهر هُنا من السَّائِفِ * شَيْءٌ سوى الرد وليس يَخْتَلَفُ
 مستنكرًا يكونُ ليس يُقْبَلُ * وما به أصلاً يكونُ يهملُ
 وحيث لم يرد ذا من السَّائِفِ * كذلك لم يُقْبَلْ وليس يَخْتَلَفُ
 فلا يكون واجِبًا به العَمَلُ * بَلَى يكون جائزًا لا خَلَلُ
 وان للراوى شروطًا ثَلَاثَةً * بها يكون حجةً عنه الخَبَرُ
 وان منها العَمَلُ نور تبصر * به العلوم النفس اذ تستبصر
 هذا اذا ما كَلَمَ لا يكونُ * لا كالصَّحِيحِ مثله المجنونُ
 والضبطُ حُدُودُه اِنْ يَسْمَعَا * سَمَاعَ شَخْصٍ لِكَلَامٍ قَدْوَعَا
 * يَفْهَمُ مَعْنَاهُ الَّذِي أُرِيدَا * وحفظُ به ذلِ المجْهُودَا
 مُصَابِرًا مُحَافِظًا الحُدُودِ * الى أداءِ ذَلِكَ الْمُقْصُودِ
 ومن شروطِه هَنا العَدَالَةُ * بأن يكونَ بَالِغًا كَاللَّهُ
 وَرَاجِحًا فِي عَقْلِهِ وَالدِّينِ * عَلَى الْهَوَى لِلَاخِذِ بِالْيَقِينِ
 وان يكن مرتبًا كَبِيرَةً * أو ان أصرَّدا على صَغِيرَةٍ
 اذن يكون ساقطَ العَدَالَةِ * اذ شرطُه الكَمَالُ لا الْحَالَةُ
 دونَ الذي يكونُ فيه قَاصِرًا * كما بالاسلام يكونُ ظاهِرًا

وَإِنَّ ذَاكَ يَوْحِبُ اطمئننا * لِكَمِّهِ لَا يَبْلُغُ الْإِيقَانَا
 ودونه ماصورة ومعنى * ذوشـ بهـ وانه لادنى
 وهو الذى راويه كان واحدا * أو كان اثنين هنا أو صاعدا
 فان فيه لا اعتبار للعدد * اذ كان أدنى رتبة فى ذا الصدد
 مما مضى وذلك يوجب العمل * لكن به علم اليقين ما حصل
 وذلك الايجاب بالكتاب * والسنة الحسنى بلا ارتباب
 كذلك الاجماع والمعقول * وقيل لايجاب والدليل
 ان لم يكر بدون علم العمل * وحيث لا علم فذا انى حصل
 والراوى ان بالفقه واجتهاد * كالخلفاء السادة الامجاد
 يكون معروفا أو العبادلة * فإما من الحديث كان قائلة
 فجاء به القياس بترك * ومالك خلاف هذا يسلك
 ووصفه ان كان بالعدالة * لا الفقه فالحديث فى ذى الحالة
 ان وافق القياس فهو يعمل * به والافقه وليس يعمل
 الاضرورة كتميل ماروى * أبوهريرة الحديث اذ حوى
 ضمان صاع التمر موضع اللبن * فنعمل القياس فى هذا اذن
 وذلك ان يجهل وليس يوصف * بمنح أو ذم وليس يعرف
 عنه سوى حديث أو اثنين * وكان لم يوصف هنا بين

كما يقال حجة الاسلام * كذازكاة الفطر - رفي الكلام

باب أقسام السنن

وممن الأقسام قد تحرّرا * في السنة الغراء قد تقررا
 لكن هذا الباب في هذا السنن * لذكر ما خصت به تلك السنن
 وأربع أقسامه - فالأول * وأنه من بينها المفضل
 كيفية اتصال ما بنا اتصال * من الرسول اذ لنا منه حصل
 وكما لا كان كذاي التواتر * رواه قوم ذو وتكاثر
 اليهم تواطؤا وهذا نسب * فليس ههنا توهم الكذب
 والشرط ان يدوم هذا الحد * فالاتصال ههنا يمتد
 فالخبرون كثرة على غلط * في الجانبين ههنا مع الوسط
 كمثل نقل الذكر والصلاة * والقدر للركعات والزكاة
 وان ذلك - وجب الايقان * علما ضروريا كما العيان
 ودونه ما كان يعبر به * بالصورة الشبهة فهي فيه
 وأنه المشهور في النعدي * وهو الذي اصله من الاتحاد
 يكون ثم بعد ذلك اشهر * جيلا جفيا لا منهم قد انتشر
 فذا اليهم تواطؤا نسب * حتى انتفى ايضا توهم الكذب
 * وهؤلاء القوم قرن ثاني * ومن يكون بعد في الزمان

﴿فصل في الامر والنهي﴾

الامر بالذي من الاقسام * له كذلك انتهى في الكلام
 مطلوبه المشروع من احكام * وذو بأس باب على الاحكام
 مشروعة مثل حدود العالم * والوقت والمالك لمال قائم
 ومثله أيام شهر الصوم * والرأس اذ يمسونه في القوم
 والبيت والارض بخارج نبت * تحقيقا اوتقديرا اذ به تمت
 وكالصلاة والذي تعلقا * بقاء مدة دور به اذ حققا
 فذلك أسس باب اليها ينسب * احكامها فالكل منها يوجب
 وتلك كالايمان والصلاة * والصوم والحج وكذا كاة
 ومثلها ابضاز كاة الفطر * كذلك الخراج مثل العشر
 * وكل المعاملات والطهارة * والكل واضح من العبارة
 وما يكون للعقوبة السبب * فانه اليه فيها ينسب
 كالقتل او كسر قبة كالزنا * فانها الاسباب كانت ههنا
 وموجب التكفير امر يجرى * بين اباحية وبين حظر
 كالقتل مخطنا كذا ان افطرا * نعمة دافهه ولذلك كفرا
 وحيثما لم يجرى الى الشئ انتسب * فذلك الشئ يقينا السبب
 فالاصل في الاضافة التسبب * وما الى الشرط مجازا يجب

ومن لمال الغبير كرها يُتَلَفُ * أو من يخاف الهلك اذ يخَوَّفُ
 فذاك بالمعروف ليس يأمرُ * كرها كذا لمنه كَرِهَ لا ينكرُ
 أو انه يجبى على الاحرام * كائ كل مال غيره الحرام
 في حال الاضطرار والعزيمة * أولى وتلك رتبة عظيمة
 وان ذاك حكمه فان صابروا * يكن شهيدا مثل ما أتى الخبر
 والثان ما استنبج حيثما السبب * باق وان حكمه أيضا واجب
 لكن تراخي فهو - وكلا فطار * في حق من يكون في الاسفار
 والحكم أن الاخذ بالعزيمة * أولى فتلك رتبة عظيمة
 فالصوم خير عن ذناب لا ريب * اذ كان بالكمال ذلك السبب
 لكن ما في الرخصة التردد * اذ كان معناها يمينيا وجدا
 في تلك من وجهه بلى ان يضعف * فقطره أولى بالوقوف
 * أما تم نوعي المجاز * وذلك في المجاز كالممتاز
 فهو الذي عن العباد قد وضع * كالأصر والأغلال فهو ما شرع
 في حقنا فرخصته يسمى * على المجاز كان ذاك جزما
 والرابع الذي هو المرفوع * عما وذا في الجملة المشروع
 وذلك كالاتمام في الاسفار * وحرمة الجزلدى اضطرار
 وغسل رجل لايس للتحف * فالكل ساقط بغير خلف

ونوعها الثاني زوائد السنن * يا ترك لم يسيء وفعلمها حسن
كسيرة النبي في القعود * والاكل والتطويل في السجود
والنفل ما يفعله يثاب * ولم يكن في تركه عقاب
فان يجاوز ركعتين في السفر * فانه نفل لهذا يعتبر
والشافعي قال في الذي شرع * في النفل انه بوضعه وقع
فواجب بقاء كذا الكا * من غير تغيير لما هنا الكا
لكن لدينا بالشروع يوجب * حفظا له والحفظ شرعا يطلب
ولا سبيل ههنا اليه * الا يجعل ما بقي عليه
كالنذر اذا تسمية لله * يصير فالعمل بلا اشتباه
أقوى وان النذر حيث يوجب * صيانة له بدفعه لطلب
اذن بقاء العمل كان أولى * صيانة له بدفعه ذا الفعل
ورخصه وهي بالاسئلة قراء * نعد أربعا بلاه ترا
نوعان من هذي من الحقيقة * والفرد منه ما يذو الطريقة
أحرق من ذا الفرد والنوعان * من المجاز الفرد في ذا الشأن
أتم من ذا الفرد ثم الأول * أعني الذي هو لاحق الاكمل
هو الذي استبيح والمحرم * والحق قائمان فهو بحر
كمكره شرعا بول الكفر * أو وقت شهيرة بالفطر

ثم على نوعين كان مَشْرَعٌ * عزيمةً وأنه اسمٌ قد وُضِعَ
 لما هو الأصل وما تَعَلَّقَا * بعارضٍ أم لا كما قد حُقِّقَا
 وأربع أنواعها في الشرع * فريضةً وتلك ما بانقِطِعَ
 دَلِيلُهَا ولا يَكُونُ فِيهِ * من شبهة هناك تعتريه
 بـ لا زيادة ولا نقصان * وتلك كالإيمان والاركان
 وحكمها اعتقادُها مع العمل * والكفر من جُودِها لقطعها حَصْلُ
 والفسق أن تترك بغير عذر * وواجبٌ مثل زكاة الفطر
 ما كان بالدليل لكن فيه * تكون شبهة فتعتريه
 وحكمه اللزومُ أضافي العمل * لا العلم فالجود فيه أن حَصَلَ
 لا كفر والفسق بلا خلاف * بتركه إن كان باستخفافٍ
 بخبر الواحد ههنا ولا * يَكُونُ فاسقًا إذا تأوَّلَا
 والسنة الطريقة السُّنِّيَّة * مسلوكة في ديننا مَرْضِيَّة
 وانها من العباد تَطْلُبُ * وما هي الفَرْضُ وما لا يُوجِبُ
 وتلك ان تَطْلُقَ بالارتباب * لسنة النبي والاصحاب
 والشافعي قال حيث تَطْلُقُ * فسنة النبي ذا المحقق
 وانها نوعان سنة الهدي * بتركها العتابُ قد تأكَّدا
 وتلك كالآذان والاقامة * جماعة في تركها الملامة

لَكُنْ لَدَيْنَا الْأَمْرُ مُقْتَضَاهُ * كَرَاهَةٍ فِي الضَّادِ لِأَسْوَاهُ
 وَالنَّهْيُ كَوْنُ ضِدِّهِ فِي الْمَعْنَى * كَمَثَلِ شَيْءٍ بِالْوَجُوبِ سُنَّاهُ
 وَهَذَا تَحْرِيمُ هَذَا الضِّدِّ * أَنْ لَمْ يَكُنْ مُلَاحِظًا بِالْفَصْدِ
 بِالْأَمْرِ فَهُوَ لَا يَكُونُ يُعْتَبَرُ * الِاتِّفَاقُ بِتَحْرِيمِ الْمَرَامِ الْمُعْتَبَرِ
 خِيَّتْ لَا تَقْضَى وَيَتَّحَرَّجُ لِلْمَرَامِ * يَكُونُ مَكْرُوهًا بِأَلَا كَلَامِ
 كَالْأَمْرِ بِالْقِيَامِ أَذَلْنَ يَقْضَى * بِالْأَمْرِ فِيهِ النَّهْيُ عَنْ أَنْ يَقْعُدَا
 وَأَنْ يَقُمَ مِنْ بَعْدِ مَا كَانَ قَعْدًا * يَصَحُّ فَعْلُهُ أَذُنٌ خِافَسًا
 فَلَمْ يَقُوتْ ذَا الْقَعْدِ عَوْدُ أَمْرِهِ * لَكِنَّمَا الْقَعْدُ عَوْدُ شَرِّ عَائِدِهِ
 وَالنَّهْيُ عَنْ لِبْسِ الْخَيْطِ أَذُورَدُ * فِي حَقِّ مُحْرِمٍ عَلَى هَذَا الصَّدَدِ
 فَلْيَبْسُ بِهِ الْأَزَارَ وَالرِّدَاءَ * يَكُونُ سُنَّةً وَلَا أَمْرًا تَرَاءَ
 مِنْ أَجْلِ ذَا يَعْقُوبَ قَالَ مَنْ سَجَدَ * عَلَى مُجَسِّسِ الْمَكَانِ مَا فَسَدَ
 لِأَنْ ذَابَتْ بِهِ لَنْ يَقْضَى * وَأَمَّا أَمُورُهُ أَنْ يَسْجُدَا
 عَلَى مَكَانٍ طَاهِرٍ فَانْ يَعْزُدْ * عَلَيْهِ فَالْمُأْمُورُ فِيهِ مَا فُقِدَ
 بِإِزَالَتِهِ هُنَا قَدْ قَالََا * بَأَنَّهُ يَكُونُ لَا مُحْتَالَا
 كَمَا مِلَّ نَجَاسَةً وَيَقْتَرِضُ * تَطْهِيرُهُ دَوْمًا فَفَاتَ الْمُفْتَرِضُ
 بِضِدِّهِ فَكَانَ كَالصِّيَامِ * إِذَا كَانَ أَمْسًا كَأَنَّ عَلَى الدَّوَامِ

﴿ فصل المشروعات على نوعين ﴾

فَنَدَى إِلَى الْإِتِمَامِ كَانَتْ تَفْتَقِرُ * فَمَا إِذَا ابْتُغِيَ التَّمَامُ نَعَتْ بِرِ
 وَمَا بِنَفْسِهِ يَكُونُ تَمًّا * فَلَا اسْتِرَاكَ فِيهِ كَانَ جَزْمًا
 الْأَعْيَا إِلَى كَانٍ يَفْتَقِرُ * وَقَدْ رَأَى الْإِفْتِقَارَ فِيهِ يَفْتَقِرُ
 أَنْ ذُو الْعَمُومِ مَخْرَجُ الْجَزَاءِ * يَكُونُ خَارِجًا بِلَا امْتِرَاءِ
 أَوِ الْجَوَابِ وَهُوَ مَا اسْتَغْلَا * بِنَفْسِهِ أَوْ كَانَ مَسْتَقْلًا
 وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ فَهُوَ بِالسَّبَبِ * يَكُونُ مَخْتَصِمًا اذْنًا بِالْأَرِيْبِ
 لِأَنَّ عَالِيَهُ زَادَ فَاثْتِدَاءَ * يَكُونُ هَهُنَا وَلَا أَمَّا تِرَاءَ
 وَلَمْ تَكُنْ تُنْفِي هَذَا الزِّيَادَةَ * خِلَافَ مَا أَلْبَعَضُ هُنَا أَفَادَةَ
 وَقِيلَ إِنَّ لِلْمَدْحِ كَانِ النِّظْمُ * فَلَا عَمُومَ مَثَلُ ذَلِكَ الذَّمُّ
 وَإِذَا إِلَى جَمَاعَةٍ يُضَافُ * جَمْعٌ فَهَهُنَا لَهُمْ خِلَافُ
 فَعِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ ذِي الصَّنَاعَةِ * ذَا حِكْمَهُ حَقِيقَةُ الْجَمَاعَةِ
 فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ لَاعِنْدَنَا * بَلْ يَقْتَضِي هَذَا اقْتِضَاءَ بَيْنَنَا
 تَقَابُلَ الْإِتِّحَادِ بِالْإِتِّحَادِ * فَادْلُزْ وَجْتِيَهُ فِي الْمَبْلَادِ
 يَقُولُ أَنْ طِفْلَيْنِ لِي وَلِدْتُمَا * مَنَى أَذْنًا وَلَا رِيَابَ بِنْتُمَا
 تَبَيَّنَ كُلُّ اذْتِجَانٍ بِالْوِلْدِ * لِأَغْيَرِهِ مِمَّا يَزِيدُ فِي الْعَدَدِ
 وَالْأَمْرَ بِالْمَأْمُورِ نَهَى مُطْلَقًا * عَنْ ضِدِّهِ لَدَى الْكَثِيرِ حَقِّقًا
 وَالنَّهْيَ عَنْ شَيْءٍ يَكُونُ أَمْرًا * بِضِدِّهِ لَا بِالْجَمِيعِ طَرًّا

ان كان ممكناهم — ذين العمل * وان بحكم واحد كل حصل
 فالجمل ثابت على البقية * كالصوم في كفارة اليمين
 فالحكم للضدين ليس يقبل * لذا على التقييد نصا يحمل
 وفي زكاة الفطر رجاء في السبب * نصان فالجمع بذلك قد وجب
 وذلك من تعدد الاسباب * والقول ان القيد في ذا الباب
 كالشرط ليس عندنا مسلما * وهب كذا يكون ان نسما
 ايجابه النفي وهب يقال * فانما يصح الاسئد لال
 به على سواء لو تمثالا * وما كذا هنا فلا تمثالا
 والقتل شرعا عظم الجائر * فالفرق ثم مثل صبح ظاهر
 والسوم في الزكاة والعدالة * لم يوجبا نفيا هنا بحاله
 بل مبطل الزكاة في العوامل * مشهور سنة كما الحوامل
 فناسخ الاطلاق ذا كالا مبر * في قوله يمينوا في الذكر
 في شان فاسق اذا ما اخبرا * فناسخ الاطلاق ذاته ررا
 قيل القرآن في الكلام يوجب * نظير في الحق فهو انسب
 فاعلى الصبي من زكاة * لاجل الاقتران بالصلاة
 بخملة تكون بالتمام * كمثل ذات النقص في الكلام
 وعندنا بالعطف لا اشتراكا * لكن بذات النقص كان ذاكا

فباطلٌ انْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ * بِالْمَلِكِ اَوْ اِنْ عَلَّقَ الْعَتَاقَ
 وَجَازَقَبَلَ الْحِنْتَ اِنْ يَكْفِرَا * بِالْمَالِ عِنْدَ مَا تَقَرَّرَا
 وَعِنْدَنَا الَّذِي بِشَرْطِ عُلُقَا * كَانَ مُلْكُ الْعَبْدِ كَانَ مُعْتَقَا
 لَمْ يَنْعَقِدْ حَتَّى يُقَالَ ذَا سَبَبٍ * فَبِهِ أَصْلَ لَاهِنَا شَيْءٌ وَجَبَ
 قَانِمَا لِالِإِجَابِ مِمَّنْ أَهْلِهِ * يَكُونُ صَادِرًا وَفِي مُحْمِلِهِ
 وَاشْرُطَ بَيْنَهُ هُنَاكَ حَالًا * وَبَيْنَ ذَا الْمُحْمِلِ لَلْإِحْمَالِ
 فَلَمْ يُضَفْ أَصْلًا هُنَا إِلَى الْمُحْمَلِ * وَلَا انْعَقَدَ إِذَا لَيْسَ مَا وَصَلَ
 وَالشَّافِعِيُّ قَالَ اِنَّ الْمَطْلَقَا * عَلَى مُقَيَّدٍ وَانْ تَحَقَّقَا
 فِي حَادِثَيْنِ لَا ارْتِيَابَ يُجْمَلُ * وَقَيَّدُا أَيْضًا لِذَلِكَ يُجْعَلُ
 فِيمَا سَوَى كِفَارَةِ لَقْنَتِهِ * مَجَانِسُهَا بِغَيْرِ فَرْصَةٍ
 وَقَيَّدُهَا الْإِيمَانُ وَصِفُ زَائِدٍ * كَانِ شَرْطُ حَيْثُ الْحَكْمُ ثُمَّ وَاحِدُ
 فَيَنْتَفِي الْمَنْصُوصُ حَيْثُمَا عِدِمُ * كَذَلِكَ فِي نَظَرِهِ كَمَا عِلْمُ
 فَالْجِنْسُ وَاحِدٌ بِلَا ارْتِيَابٍ * فَالْحَكْمُ وَاحِدٌ بِهِ ذَا الْبَابِ
 ثُمَّ الطَّعَامُ فِي الْإِيمَانِ ثَابِتٌ * لِأَلْقَتْلِ إِذَا كَانَ هُنَا تَقَاوُتُ
 إِذَا كَانَ فِي الْإِيمَانِ بِاسْمِهِ الْعِلْمُ * وَلَا يَسُ مُوجِبًا يَكُونُ لِلْعَدَمِ
 إِذَا لَيْسَ مُوجِبًا سَوَى الْوُجُودِ * وَلَمْ يَكُنْ قِيَمًا دَامِنَ الْقِيَمِ
 وَعِنْدَنَا لِالْأَجْلِ اِنْ تَحَقَّقَا * فِي حَادِثٍ أَوْ حَادِثَيْنِ مُطْلَقَا

هُنَاكَ فِي التَّحْرِيمِ لِلْأَمَّةِ * وَذَائِنِ الْمَسَائِلِ الْهَامَّةِ

﴿فصل في التنصيص على الشيء باسمه العلم﴾

والشيء اذ ينص باسمه العلم * فالبعض بالتحصيص فيه قد جزم
 فـ ذَا نِي الْمَاءِ مِنْ الْمَاءِ فَهَيْم * جَمْعُ مَنْ الْإِنْسَانِ مِنْهُ مَاءٌ لَمْ
 مِنْ أَنَّهُ لَا غُسْلَ فِي الْإِكْسَالِ * اذْ لَمْ يَكُنْ مَاءً بِذَلِكَ الْحَالِ
 وَعِنْدَنَا مَا لَا يَكُنْ مَعَ الْعَدَدِ * أَوْلَا فَلَا تَخْصِيصَ فِي هَذَا الصَّدَدِ
 وَالنَّصْ لَمْ يَشْمَلْهُ كَيْفَ يَوْجِبُ * نَفْيًا أَوْ اثْبَاتًا وَلَا يَسْتَوْجِبُ
 وَحَرْفُ الْإِسْبَغِ غَرَقَ لِمَحَالِهِ * دَلِيلُهُمْ لَا هَذَا الدَّلَالَةُ
 وَمَعَكُمْ ذَا الْأَمْرِ بِمَا تَعَلَّقَا * بِأَمَاءٍ أَذْهَنَ شَهْوَةٍ تَذَقَّعَا
 فَالْمَاءُ لِلْعَبِيَانِ لَا مَحَالَهُ * طَوْرًا وَطَوْرًا ثَابِتٌ دَلَالَةُ
 وَالْحِكْمُ أَنْ يَصِفَ إِلَى الْمُسَمَّى * وَكَانَ مَوْصُوفًا هُنَاكَ جَزْمًا
 بِذِي الْخُصُوصِ مِثْلُهُ أَنْ عُلِّقَا * بِالشَّرْطِ نَفْيُ الْحِكْمِ فِيهِ حَقِّقَا
 فِيمَا يَقُولُ الشَّافِعِيُّ أَنْ عَدَمُ * ذَا الْوَصْفِ أَوْ ذَا الشَّرْطِ فَهُوَ يَنْعَدَمُ
 فَلَمْ يَجْزِ عِنْدَ طَوْلِ الْحَرَةِ * نَكَا حَاجَهُ مِمَّا لَوْ كُنَّا لِلْقَدَرِ
 وَلَمْ تَجْزِ ذَاتُ الْكِتَابِ أَنْ أَمَّهُ * لَقَوِيَ مَا نَصَّ الْكِتَابُ أَفْهَمَهُ
 فَالْوَصْفُ كَالشَّرْطِ لَدَيْهِ يُعْتَبَرُ * كَذَلِكَ لِلتَّعْلِيلِ فِي الشَّرْطِ أَثَرُ
 فِي حَقِّ مَنْعِ الْحِكْمِ حَتَّى مَا وَجِبَ * وَلَمْ يَوْثُرْ قَطُّ فِي مَنْعِ السَّبَبِ

وَبَيَّنْتُ دَلَالَةَ كَالثَّابِتِ * اِشَارَةَ فَلَيْسَ مِنْ تَفَاوُتٍ
لَا كَرَدَى التَّعَارُضِ الْمَقْدَمِ * اِشَارَةَ النَّصِّ بِذَلِكَ يُحْكَمُ
فَتَثْبُتُ الْحُجَّةُ دُونَ الدَّلَالَةِ * كَذَلِكَ النِّفْكَاءُ لَا مَحَالَةَ
وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ بِالْقِيَاسِ * وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ بِأَلَا التَّبَاسُ
وَالَيْسَ لِلْعَمُومِ فِي الدَّلَالَةِ * وَجْهُهُ فَلَمْ يُنْخَصْ ذِي مَحَالَةٍ
ثُمَّ اقْتِضَاءُ النَّصِّ مَا بِهِ حَصَلَ * وَلَيْسَ فِي حَصْرِ وَلَهُ عَمَلٌ
الْإِبْشَرُ لَا يَزِمُ تَقْدِيمًا * وَالنَّصُّ مُقْتَضٍ لَهُ تَحْتَمُّ
لِحُجَّةِ الْمَعْنَى الَّتِي تَنَالُهَا * فَصَارَ ذَلِكَ بِمُقْتَضَا حَاصِلِهَا
فَذَا إِلَى النَّصِّ هَذَاكَ انْتَسَبَ * لَكِنَّ ذَاكَ الْمُقْتَضَى لَهُ طَلَبٌ
وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا حُذِفَ * أَنَّ الْكَلَامَ أَنْ يَدَّ لَا يَحْتَمِلُ
كَعَبْدِكَ اعْتَقَ يَأْتِي بِأَلْفٍ * عَنِ قَبِيضَتِي بِغَيْرِ خِلْفٍ
مَلَكًا وَلَمْ يَذْكُرْ وَكَالدَّلَالَةِ * اثْبَاتُهُ يَكُونُ لَا مَحَالَةَ
إِلَّا لَدَى تَعَارُضٍ فَالْثَّابِتُ * بِهَا أَحَدٌ فِي إِذْلِهِ تَفَاوُتٌ
وَلَا عَمُومَ عَنْهُ دَنَا لِلْمُقْتَضَى * فَقَوْلُ مَنْ عَنِ الطَّعَامِ أَعْرَضَا
إِذَا أُكِّلَتْ فَالْقَبِيضُ مُعْتَقٌ * فِي النَّوْعِ دُونَ النَّوْعِ لَا يَصْدُقُ
وَمِثْلُهُ طَائِفَةٌ أَوْ طَائِفَةٌ * إِذَا نَوَى الثَّمَلَ لَا يَحْتَقِقُ
خِلَافَ أَنْتِ بَاشْنُ وَطَائِفَةٍ * يَا هُنَا دُنْفَسِلَ عَلَى تَفَرُّقٍ

وقوله **كَلَامُهُ أَطْلَقَ** * **فَذَامِنُ الْمَجَازِ فِي الْأَطْلَاقِ**
 من أجل ذلك بائناً تكون * **الاباءة تَدِي فَلَا تَبِينُ**
 واستبرقي الفرج وانت واحدة * **فهنا رجعية لئلا زائدة**
 ثم الصريح الأصل في الكلام * **لَا تِلْكَ لِلتَّصَوُّرِ فِي الْإِفْهَامِ**
 وان ما بالشبهات يذراً * **عن التفاوت الجلي ينبا**
 واذا بظاهر الكلام يعمل * **مما له سوق الكلام يحصل**
 فذلك الاستدلال بالعبارة * **عبارة النص وبالإشارة**
 ان يستدل فهو لا شك العمل * **بما بنفس النظم أيضا قد حصل**
 ولم يكن سبق له الكلام * **مثاله ليظهر المرام**
 في قول ربنا على المولود له * **في الضمن ما للذكر الحكيم فصله**
 فالسوق في الانعاق في العبارة * **وان فيهما ههنا اشاره**
 لأن بالاباءة يختص النسب * **والحكم فيهما سواء قد وجب**
 لكننا أحق ذين الأول * **إذا تعارضا فذا المعول**
 ويثبت العموم للإشارة * **كثمل ما يكون للعبارة**
 اما الذي يكون بالدلالة * **دلالة النص فلا محالة**
 بما يعنى النص كان وضعاً * **ثبوته ولا اجتهداً قطعاً**
 كحرمة الضرب فذلك تعلم * **بالنهي عن أي كذا ما يؤلم**

وحيثُ مُثْلُ أَيْنَ لِمَكَانٍ * فلم يقع أيضاً هذا الشانِ
 بحيثُ شئتُ أوبائنَ انْ ذَكَرُ * مالم تشأْ وفي المشيئة افتَصَرَ
 أيضاً على مجالسها ومآتي * كذا ولا اذا اذابهاتي
 والجمع انْ علامةُ الذُّكورِ * به فعندنا على المشهورِ
 على الذكور والاناثِ يُطْلَقُ * عندا اختلاطهم وليس يَصْدُقُ
 اذا انفردن ثم حيثُ يَحْصُلُ * علامةُ الاناثِ فيه يَسْمَلُ
 صنفُ الاناثِ لا السَّوَى فأنْ يَقُلْ * على بَنِي آمَنُونِي يارْجُو
 اذله البناتُ والبناتُ وَنَا * يَسْمَلُهُمُ الْاَمَنُ وَآمِنُونَا
 على بناتنا فليس شامِلاً * ذكورهم واذيكون قائلَا
 على بَنِي ذَوِ الْبَنَاتِ لَا الذَّكَرُ * فإلهنَّ الْاَمَنُ فِي الَّذِي ذَكَرُ
 ثم الصريحُ ما مرَّاده ظَهَرَ * بكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ حَيْثُ اشْتَهَرَ
 مجازاً أو حقيقة كَحَرِّ * وطائفي والا كل من ذا البرِّ
 والحقم انْ الْحَقْمُ قد تَعَلَّقَا * بنفس لفظٍ به كان تحقُّقاً
 بالذات دون اللفظ حتى اسْتَعْنَى * عن انه ينوي بذلك المعنى
 ثم الكناية الذي قد استتر * معناه واستعماله فما ظَهَرَ
 بدون ما قرينة تبين * مجازاً أو حقيقةً يكون
 مثل الضمير لا وجوبَ لِلْعَمَلِ * الابنيتُ لدفع المحتمل

بأنها للشرط والجاء * تأتي وللوقت على السواء
فدى كان اذابها يجازي * وليس ذاك عندهم مجازاً
وانها لديه ما وقته * كما تقول فرقة البصريه
لكنها بها كثر يرا شرط * ووقتها مثل متى لا يسقط
في مثل ان لديه لم يفرق * اذا انا للعريس لم اطلق
فطال لي لكن لديه ما ثبت * وقوعه مثل متى كما ثبت
ولو دخلت داره فعنه ما * يروى كان فيهم ما أفهم
وكيف للسؤال عن أحوال * حيث لا امكان للسؤال
فانها للحال محضاً نجو * حيث لم يمكن فكيف تبطل
فانت حر كيف شئت يعتق * وفي الطلاق طلقه ذي تطلق
والفضل في الوصف كذا في القدر * مفوض لها اذا لم تجز
للزوج نية وحتماً نوى * فان توافقه فذاك لا يسمى
وان تخالفا فذلك واحد * رجعيه وما عليها زائد
لكن لديه ما الذي لا يقبل * اشارة على السواء يجع
في الاصل والحال فان تعلقا * هذا يكون أصـ له معلقا
وانكم اسم لمهم العدد * فلا طلاق ان يقل في ذا الصدد
ياهن ذانت طالق كم شئت * فلم يكن ما لم تشأ في الوقت

فِيمَا إِذَا لَا يَخِرُّ النَّهَارُ * يَنْوِي فِكْلُ كَانَ إِذَا اعْتَمَارِ
وَأَنْ بَضْ-- يَفْقَهُ إِلَى الْمَكَانِ * كَطَالِقُ فِي هَذِهِ الْعِمْرَانِ
لِلْحَالِ كَانَ مَاخِذًا لِأَنْ يُخْصِمَ رَأَى * فَعَلَّافًا كَالشَّرْطِ هُنَا تَفَرَّرَا
وَأَنْ مَعَ مَدْلُومًا الْمَقَارَنَةُ * وَقَبْلُ لِلتَّقْدِيمِ كَانَتْ كَائِنُهُ
وَبَعْدُ تَأْخِذُ فِي الطَّلَاقِ * ضِدُّكُمْ قَبْلُ بِالِاطِّلاقِ
كُلُّ إِذَا مَا بِالضَّمِّ يَرْتَضِلُ * وَصَفًا لِمَا يَكُونُ بَعْدَهُ جُعِلَ
وَحَيْثُ لَا اتِّصَالَ فَهُوَ وَوَصْفُ * لِمَا يَكُونُ قَبْلُ لَيْسَ خُافُ
وَعِنْدَ الْحُضُورِ نَحْوَ عِنْدِي * فَالْفِعْلُ لِلْإِيْدَاعِ مِنْهُ يُبْدَى
فَالْفِعْلُ هُنَا هُوَ الْمَفْهُومُ * مِنْهُ الْحُضُورُ فِيهِ لَا الْاَزْمُ
وَالْفِعْلُ غَيْرُ يَوْصَفُ الْمُنْكَرُ * بِهِ وَالْإِسْمُ ثَنَاءُ فِيهِ يَكْتُمُ
كَقَوْلِهِ لَهُ عَلَى دَرَاهِمُ * إِذَا قَالَ غَيْرُ دَائِقٍ فَيَمْلِكُ
تَمَامُهُ فِي الرَّفْعِ لَا أَمْتِرَاءُ * وَكَانَ فِي النَّصْبِ هُنَا اسْمُ ثَنَاءُ
يَنْقُصُ دَائِقٍ وَمِثْلُهُ سَوَى * فَكَلِمَةُ كَحِكْمٍ غَيْرَ اسْمٍ تَوَى
مِنْهَا حُرُوفُ الشَّرْطِ تَمَّ الْأَصْلُ * إِنْ أَذْعَى عَلَى سِوَاهُ لَا تَدُلُّ
وَأَنْ عَلَى مَعْدُومٍ أَمْرٍ ذِي خَطَرٍ * دَخُولُهُ مِنْ أَجْلِ إِذَا إِذَا ذَكَرُ
إِنْ لَمْ يُطْلَقْ لَيْ فَانْتَ طَالِقُ * بِمَوْتِهِ أَوْ مَوْنِهَا تَفَارِقُ
مِنْهَا إِذَا قَالُوا أَهْلُ الْكُوفَةِ * وَانْهَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ

الصَّاقُ آلَةَ بَذَا الْمُحَلِّ * لَا كَوْنَهُ مُسْتَوْعِمًا لِلْحَلِّ
 أَمَا عَلَيَّ فَتَمَلَّكَ لِلْإِزَامِ * فَانْ يَقُولُ عَلَيَّ بِالنَّامِ
 أَلْفُ فَذَا لِلدِّينِ لَا اذِ يُوصَلُ * وَدِيْعَةٌ لِّكُنْهَا اذِ تَدْخُلُ
 مَحْضُ الْمَعَاوِضَاتِ مَثَلُ الْبَاءِ * فِي قَوْلِهِمْ حَمَابِلًا امْتَرَاءِ
 كَذَا الطَّلَاقُ فِي الَّذِي وَدَقَالَ * وَعَنْهُ دَهْ لِلشَّرْطِ لَا مَحَالًا
 وَأَنَّ لِلتَّبَعِيضِ مَنْ فَانْ يَقُولُ * مَنْ شَتَّ مَنْ عَيْدِنَا اِذَا الرَّجُلُ
 اِعْتَاقَهُ فَاعْتَقَهُ كُلًّا اِعْتَقَا * لَدَيْهِ الْاَوَاحِدُ اَلْمُطْلَقَا
 وَلِانْتِهَاءِ غَايَةِ كَانَتْ اِلَى * وَفِي الْمَغْبَاغَايَةِ لَنْ تَدْخِلَا
 ذَا اَنْ تَعْمُ بِنَفْسِهَا وَحَيْثُ لَا * فَالْصَّادِرَانُ كَانَتْ لَهَا تَنَاوُلَا
 كَانَتْ لِاِخْرَاجِ الَّذِي وَرَاءَهَا * وَكَانَ ذَا الْاِخْرَاجِ اِنْتِهَاءَهَا
 فَهَهُنَا دُخُولُهَا فِي السَّابِقِ * مَقْرَرٌ كَالْيَدِ وَالْمَرَاْفِقِ
 وَحَيْثُ لَا اَوْشَكَ فِي ذَا الْاَمْرِ * كَانَتْ اِذَنْ لِمَدِّ حَكْمِ الصَّادِرِ
 اَعْنَى لِمَدِّ حُكْمِهِ اِلَيْهَا * وَلَمْ يَكُنْ مُنْتَحِبًا عَلَيْهَا
 وَانْهَ كَالْيَدِ لِللَّيْسِ بِيَامِ * فِيمَا حَكَاهُ النَّصُّ بِالْاِتِّمَامِ
 وَفِي الْاِتِّفَاقِ حَرْفُ ظَرْفِ * لَكِنَّمَا الْخِلَافُ حِينَ الْحَدْفِ
 كَانَتْ طَالِقٌ غَدَاةً دِي * وَحِينَ اثْبَاتٍ كُنْخَوْفِي غَدِ
 فَفِيهِمَا عَلَى السَّوَاءِ حَقٌّ قَا * لَكِنَّمَا الْاِمَامُ حَقًّا فَارْقَا

وفي الزيادة أتت مسائل * عليه مثل ما يقول القائل
مهـ دد اللغـ يران لم أضرب * حتى تصيح فأنش مني وارهب
ان لم أجئ اليك حتى نطعما * ان لم أجئ اليك حتى أطعما
منها حروف الجر منها الباء * وليس في الصاقها امـ تراء
فتدخل الاثنان مثل البر * ان يشردا العبد بقـ دركر
من جـ دالـ بر فالاستبدال * به يصح لا كذلك الحال
ان يشترى كراهذا العبد * اذ كان اسـ لاماً بهـ ذا العقد
ومثل ان اخبرت بالـ دوم * مقيد بـ صدق ذا المفهوم
لان يقول بان خالداً قـ دم * فانما الاطلاق فيه منفعهم
وان يـ لـ لادرس قول الخنقي * ان تخـ رجي الا باذني تطلـ قي
فالشرط كل مرة ان يأذنا * ولا كذا في قوله ان آذنا
والباء كالشرط دخولها على * مشبهة الله بكون مبطـ لا
والشافـ عي قال ان الباء * في آية الوضوء لا امـ تراء
بعضية وقال مالك صـ له * والراجح الا لصاق ذا الموضوع له
فالمسح للمحل كلاً يشـ ل * ان آله المسحـ لي ان تدخل
وان تـ لي المحـ ل كان الـ له * مفعول ذاك الفعل لا محالة
وليس بقـ تضي هنا استيعاباً * فالمتضي يكـ ون لا ارتياباً

فحيثما كلامه تَعَزَّزَ * حقيقة مجازة تَقَرَّرَ
 لكنهما المجاز مثل ما لَمْ * لَدَيْهِمَا في الحكم لا القول الخالف
 ولَعَزَزَ مَوْمٍ أَوْ تَكُونُ أَنْ قُصِدَ * معني اباحه كذا اذا ترد
 في موضع النفي كَلَامًا * هَذَا أَوْ هَذَا فَاذْكُم
 فَرَدَّ امْنِ الْاِثْنَيْنِ شَرَعًا جَحَنَتْ * وَالْحِنْتُ اِذَا يَاهُ مَا يَجِدُ
 بِمَرَّةٍ فَقَطْ وَلَا أَكَلَمُ * اَلَا فَلَانًا أَوْ فَلَانًا بِحَكَمُ
 فِيهِ بَانَ لَا حِنْتُ حَيْثُ كَلَّمَ * فِي ذَا الْمَقَامِ كُلِّ فَرَدٍ مِنْهَا
 فَأَوْكُواوِ الْعُطْفِ لَيْسَتْ عَيْنُهَا * فَالْفَرْقُ بَادٍ بَيْنَ أَوْ بَيْنِهَا
 وَنَارَةٌ عَلَى الْمَجَازِ يُؤْنَى * بِأَوْ كَلَا ان وَمَثَلُ حَتَّى
 ذَا ان يَكُنْ لِلْغَايَةِ احْتِمَالُ * وَلَمْ يَكُنْ لِعُطْفِهَا مَجَالُ
 وَانَّ لِلْغَايَةِ وَضْعَ حَتَّى * مَثَلُ اِلَى لَكِنْ هَا قَدْ يُؤْنَى
 لِلْعُطْفِ مَعَ هَذَا بِخَاءٍ مَعًا * اسْتَنْتَبَ الْفِصَالُ حَتَّى اَلْعَرْعَا
 وَفِي دُخُولِهِ عَلَى الْاَفْعَالِ * مَثَلُ اِلَى مَعْنَى عَلَى مَنَوَالِ
 وَنَارَةٌ يَكُونُ صَدْرُ جَمَلِهِ * وَغَايَةً اِمَّا يَكُونُ قَبْلَهُ
 وَالصَّدْرُ اَنْ يَمْتَدَّ وَالنَّهْيَةُ * فِي آخِرِ الْقَوْلِ دَلِيلُ غَايَةِ
 فَيُثَلَّ كَلَامَ كُنْ تَعَدَّ * فَلِلْمَجَازَاتِ بِذَاكَ قُصِدَ
 وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَدَا اِعْتِبَارُ * فَذَا الْمَحْضِ الْعُطْفِ يُسْتَعَارُ

وصح ان تدخل في الوكله * وفي المبيع لم يجز بحاله
 كذلك لا يصح في الاجار * الا اذا بيع — لم ذوالخيار
 وما به خياره اثنان * اوالثلاث صح في استحسان
 ومثله لديه ما في المهر * ان صحه التخيير فيه تجرى
 وحيث لا فالحكم بالاقل * وعندده الوجوب مهر المثل
 وعندنا التخيير في الكفاره * كما أتى بالنص في العبارة
 فواحد الاشياء لاسواه * محتمم والبعض لا يرضاه
 وقوله في الذكر أو يصابوا * عطفاً على يقطعوا مرتب
 فأوجب معناه بل يصابوا * اذا بقتل النفس كانوا أعطوا
 مع أخذهم للمال بل يقطع * أيديهم وأرجلهم ان يقطعوا
 بالمال بل ينفوا اذا ما خوفوا * طريقنا وذا لاصل بغرف
 ومالك يقرول بالتخيير * أي للامام واخذ الامور
 وان يقل لعبده وللجمل * ذاروا هذا فقول له بطل
 لديه ما قالوا لفرد منها * وما محل العتق ما قد عجمما
 وعندده كذلك لكن أمكننا * بنفس ذالك الكلام ان يعيننا
 اذ يملك التعيين للام * وانه محتمل الكلام
 كصورة العبدین اذهنا العمل * أولى من الاهداف في ذالك المحتمل

فَانْ يَقُلْ طَلَّقْتُكَ بِوَاحِدَةٍ * بِلِ اثْنَتَيْنِ فاعلمى يا باردة
تَطْلُقُ ثَلَاثًا فَهُوَ لَيْسَ بِمِلْكُ * اِبْطَالُ اَوَّلِ فَلَيْسَ يَتْرُكُ
ذَا اِنْ تَكُنْ مَدْخُولَةً وَبِخْتَلَفِ * ذَا الْحُكْمِ فِي الْاَخْبَارِ مِثْلُ مَا عُرِفَ
فِي قَوْلِهِ هـ لِي دِرْهَمٌ * بِلِ دِرْهَمَانِ اِذْ بَيْنَ بَحْكُمْ
وَلَفْظُ لَكِنْ فَهُوَ لَا سِتْدْرَاكِ * اِزَالَةُ لَوْ هُمِ الْاَشْتِرَاكِ
وَاِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ مَا نَفِي * اِنْ بَيْنَ مَفْرُودَيْنِ كَانَتْ فَاعْطِفِ
بِهَ اَوْ لَيْسَ الْعَطْفُ كَيْفَمَا اتَّفَقَ * بِلِ عِنْدَ مَا الْكَلَامُ نَظْمًا اَتَّفَقَ
وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ فَذَامُ سِتَانُفِ * وَذَاكَ كَالْمَوْلَى اِذَا مَا يَعْرِفُ
نِكَاحَ ذَاتِ رِقَةٍ وَقَدْ صَدَّرَ * بِالْاَلْفِ مِنْهَا حَيْثُ مَالُهُ خَبَرُ
فَقَالَ مَا نِكَاحُهَا اُجْبِرُ * لَكِنْ بِالْفَيْنِ فَلَا يَجُوزُ
ذَاكَ النِّكَاحُ فَهُوَ فَسْخٌ يَبْطُلُ * وَاِنْ لَكِنْ فِيهِ حَتْمًا يَجْعَلُ
لِلْاِبْتِدَاءِ فَهُوَ حَقًّا قَدْ اَتَى * بِنَفِي فَعَلِ عَيْنَهُ قَدْ اُثْبَتَا
وَإِنْ اَوْ لَوْ اَحَدِ الشَّيْئَيْنِ * فَقَوْلُ ذَا اَوْ ذَا مِنْ الْاِثْنَيْنِ
حَرِيكَوْنُ مِثْلَ مَا اِنْ اَبْنَاهَا * بِقَوْلِهِ لَذَيْنِ فَرْدُ مِنْ كَمَا
وَاِنَّهُ يَكُونُ ذَا اِنْشَاءٍ * بِحَتْمِ الْمُلِ الْاَخْبَارِ لَا مِرَاءَ
فَلَوْ جَبَّ التَّخْيِيرَ لَكِنْ يَحْتَمِلُ * مِنْ ذَلِكَ الْبَيَانُ مِنْ هَذَا جَعَلَ
مِنْ وَجْهِ اِنْشَاءٍ كَذَا اِظْهَارًا * مِنْ وَجْهِ اِذْ يَجُوزُ ذَا اِعْتِبَارًا

فَمَقَالَ فَهُوَ مُعْتَقٌ فَقَدْ قَبِلَ * فَانَّهُ عَلَى الْقَبُولِ قَدْ حُجِّلَ
 كَذَا عَلَى الَّذِي يَدُومُ مِنْ عَمَلٍ * فَان يَقُولُ أَذَالِي مَا حَصَلَ
 فَانْتَ حَرْكَانَ ذَاكَ مُعْتَقًا * فِي الْحَالِ فَالْتَعْلِيلُ قَدْ تَحَقَّقَا
 كَذَا لِمَعْنَى الْوَاوِ تُسْتَعَارُ * فَقَوْلُهُ وَانَّهُ اقْرَارُ
 لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ فِدِرْهَمٍ * بِدِرْهَمَيْنِ فِيهِ شَرْعًا يُحْكَمُ
 وَلِلتَّرَاخِي ثُمَّ حَيْثُ يُعْطَفُ * كَمَا بُعِيْدَ سَكَنَةٍ يُسْتَأْنَفُ
 لَكِنْ لَدَيْهِمَا تَرَاخِي الْحَكْمِ * فَالْوَصْلُ فِي تَكْلَامٍ بِالْجَزْمِ
 فَطَالِقٌ يَأْمُرُ ثُمَّ طَالِقٌ * لِاشْكُ ثُمَّ طَالِقٌ يَأْمُرُ
 أَنْ تَدْخُلَ لِمَنْ بِهِ الْمَدْخُلُ * فَلَمْ يَقْعَ لَدَيْهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ
 وَأَنْ يَقْدَمَ شَرْطُهُ فَالْأَوَّلُ * مَعْلَقٌ وَالثَانِ حَقًّا بِحُصْلِ
 وَالْثَالِثُ الْاَلْعُوْلُ لَكِنْ حَقًّا * أَنْ الْجَمِيعَ فِيهِ قَدْ تَعَلَّقَا
 لَكِنْ عَلَى التَّرْتِيبِ كُلُّ قَدْ نَزَلَ * وَالْكُلُّ وَاقِعٌ لِمَنْ يَهَادِخُلُ
 وَفِي الْحَدِيثِ جَاءَ فَلْيَكْفِرْ * بِمِنْهُ ثُمَّ لِبَاتٍ فَانْظُرِ
 تَمَامَهُ وَأَنَّ ثُمَّ فِيهِ * كَلَوَاوِ تَوْفِيقًا لِمَنْ يَرْوِيهِ
 رَوَايَةً لَبَسَتْ عَلَى وَتَبِيرَةٍ * فَقَدْ جَرَى الْأَمْرُ عَلَى حَقِيقَتِهِ
 وَبَلَّ لِمَا يَكُونُ بَعْدَ مُثَبَّتٍ * وَمُعْرَضٌ عَنْ سَابِقٍ أَيْ يَسْكُتُ
 عَنْهُ قَبْلَ يَوْثَى يَهَادِرُكَ * لِمَا يَكُونُ مِنْهُ قَبْلَ ذَاكَ

كذلك في تزويجه اختين * ثم صابغوا الاذن في عقه دين
 فان يجزأ بقول اذ علم حصل * نكاح ذى وذى فكل قد بطل
 كما اذا اياهما اجازا * معاً فان تفارقا ما جازا
 نكاحه الثانى يقيناً فاعرف * فالصدر فى الكلام ذو توف
 حقا على أخيرة ان يحصل * فيه هنا مغير للاول
 وانه اذن بلا امـ تراء * يكون كالشرط والاستثناء
 وتستعار هذه للحال * كقوله لعبـده يا مال
 اذلنا الفأ وانت حُر * فبالاداء العتق يسـتـقر
 وتارة تأتى لعطف الجملة * فليس للذى يكون قبـله
 يشارك المعطوف أصلاً فى الخبر * فالى الشرط فيه يفتـقر
 كقول هند بالثلاث طالق * ودعـد طالق فتملك مارق
 كذا اذا تقول طلقـنى ولك * ألفـ فلم تجب فـألف ملك
 لكنها لديهم ما للحال * فكان ذا للشرط والابدال
 والفاء للوصل مع التعقيب * أى لم تكن للمهل فى الترتيب
 فان دخلت ذى فـذى فطالق * ان قاله فشرطه المطابق
 ان لا تكون بالتراخي وانبيه * وتـعـقب الاولى هنا بالثانية
 وتدخل الفاء باحكام العلل * فبعثت منك العبد هذا ان يقل

وان الى الاعيان مثل الخمر * اُضيف تحريم في ذا الامر
تخالف فعندنا حقيقة * والبعض لم يسلك بذي الطريقة
ودونك الحروف للمعاني * فتلك للمساءل المباني
والاول للجمع مع تكون مطلقا * من غير تقييد وحيث علقا
بان دخلت دارنا فطالق * وطالق وطالق يا مارق
لغير مدخول بها فواحدة * عند الامام ما عليها زائده
فلا فتراق فيه لا يغيب * بالوارد وهو الموجب المقرر
ليكن هما الثلاث فيه قررا * فبابتلك الاجتماع غيبا
واذ لما بقول انت طالق * وطالق وطالق يفارق
بطلقة اذ كان فيه الاول * وقوعه من غير شك يحصل
من قبل ما تكلم بالثاني * فكان ذا الباقي بلامكان
كذا الفضولي اذا ما زوجا * مملو كتيبه وهو لن يخرج
من واحد من غير اذن قررا * من سيد الثنتين ثم حررا
مملو كتيبه قائلا ذي حرة * وهذه مواصلا بالمره
فهنا بطلان عقد الثانية * لعنة الاولى فتلك الجارية
لم تبقي منه موطن النوقف * لذلك يطل الذكاح فاعرف
من قبل ما تكلم بالعنق * اى عتقه فاسمع مقال الحق

هَذَا لَدَى الْإِمَامِ لَكُنْ قَالَا * بَإَنَّهُ فِي الْحَكْمِ لَا مَحَالَا
 فَإِنْ يَقُلْ لِلْعَبِيدِ وَهُوَ أَكْبَرُ * فِي السَّنِّ ذَا ابْنِي الْخِلَافِ يَظْهَرُ
 لَكُنَّا الْحَكْمَ إِذَا هُوَ امْتَنَعَ * تَعَذُّرًا خَالِذِينَ مُتَسَّعٍ
 كَقَوْلِهِ لِعَرْسِهِ وَقَدْ كَذَبَ * ذِي ابْنَتِي إِذْ تَكُونُ فِي النَّسَبِ
 مَعْرُوفَةً وَأَنْهَا أَنْتُ وَلَدُ * لِمَثَلِهِ كَذَا إِذَا مَا يُوْرَدُ
 هَذَا مَنْ تَكُونُ مِنْهُ أَكْبَرَا * فَبِأَذَا التَّحْرِيمِ أَصْلًا قَرَّرَا
 وَأَنَّهُ قَدْ تُتْرَكُ الْحَقِيقَةُ * فِي خَمْسَةِ بَرَكَا خَلِيقَةٍ
 بِعَادَةٍ دَلَّتْ عَلَى أَنْ تَنْتَرُكَ * كَالْحَجِّ وَالصَّلَاةِ مِثْلَ ذَلِكَ
 بِاللَّفْظِ نَفْسَهُ كَأَسْتُ أَكُلُّ * لِمِثْلِهِ كَذَا الَّذِي لَهُ يُمَازِلُ
 مِنْ كُلِّ مِمَّا لَوْ لَنَا خُفِرُ * وَإِنْ تَكَسَّسَ ذَيْنَ مُسْتَقَرُّ
 كَمَا لَفِيَ فِي تَرْكِ أَكْلِ الْفَاكِهِ * لِأَحْنَثِ فِي الزَّمَانِ أَوْ مَا شَابَهُهُ
 كَذَا سِيَاقُ النِّظْمِ إِذَا يُدَلُّ * أَيْضًا عَلَى التَّارِكِ فَتَضَمُّمُهُ
 كَقَوْلِهِ مُعْضَبًا أَنْ طَلَّقَ * حَلِيلَتِي إِنْ كُنْتُ ذَاتَ تَفَوُّقِ
 كَذَا بِمَعْنَى الَّذِي تَكَلَّمَا * رَجُوعُهُ كَالزَّوْجِ قَالَ عِنْدَمَا
 أَرَادَتْ الْخُرُوجَ أَنْ خَرَجَتْ * فَأَنْتِ طَالِقِي طَلَّاقٌ بَتَّ
 كَذَا يَكُونُ التَّارِكُ بِالْإِلَاحَةِ * أَيْ فِي مَحَلِّ الْقَوْلِ لَا مَحَالَهُ
 وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ آتَى * فِي أَنْمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ

اِنْ عَبْدًا اشْتَرَيْتُ فَهُوَ مَعْتَقٌ * اِذَا نَوَى الْمَلِكُ بِهِ يَصَـدِّقُ
 كَأَن مَلَكَتْ اِنْ نَوَى الشِّرَاءَ * دِيَانَةٌ فِي ذَيْنَ لَا امْتِرَاءَ
 وَمَثَلُهُ مَسْبُوبٌ مَعَ السَّبَبِ * وَالِاتِّصَالُ بَيْنَ ذَيْنَ قَدْ وَجِبَ
 كَمَلِكٍ مَتَعْنَهُ اِذَا مَا زَالَ * اِذَا زَالَ مَلِكُ الْعَيْنِ لَا مَحَالَا
 وَصَحَّ فِي هَذَا اسْتِعَارَةُ السَّبَبِ * لِلْحَكْمِ دُونَ عَكْسِهِ فِي الْمُنْتَخَبِ
 وَاِنْ تَعَذَّرْتُ كَذَا اِذَا تَهَجَّرُ * صِيرَ اِلَى الْمَجَازِ اِذَا يَقَرَّرُ
 فِي حَافِزِ نَفِي الْاَكْلِ مِنْ ذِي الْخَلَّةِ * اِنْ قَدْ نَفَى عَنِ الثَّمَارِ كُلِّهَا
 وَحَلَفَهُ فِي نَفْيِ وَضْعِهِ الْقَدَمَ * فِي الدَّارِ فَالْدُخُولُ قَدْ نَفَاهُ ثُمَّ
 وَيُسَمَّى بِهِ الْمَهْجُورُ عَارَةً هُنَا * مَا هَجَّرَهُ بِالْشَّرْعِ قَدْ تَبَيَّنَا
 مِنْ اَجْلِ ذَا التَّوَكُّيلِ بِالْخُصُومَةِ * كَانَ الْجَوَابُ مَطْلَقًا مَهُومَةً
 كَقَوْلِهِ وَاتَّهَ لَا اُكَلِّمُ * هَذَا الصَّبِيُّ الْحِنْثُ اِذَا يَكَلِّمُ
 هَذَا الصَّبِيُّ اِنْ يَكُنْ بَعْدَ الْكِبَرِ * كَذَا اِذَا يَكُونُ فِي حَالِ الصِّغَرِ
 ثُمَّ الْمَجَازُ اِنْ يَكُونُ اَغْلَبَا * مِنْهَا فِي الْاِسْتِعْمَالِ كَانَ الْمَذْهَبُ
 لَدَيْهِ اَوْ لَوْبَةُ الْحَقِيقَةِ * وَخَالَفَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ
 كَقَوْلِهِ وَاتَّهَ لَسْتُ اَشْرَبُ * مِنْ اَقْدَرَاتِ اِذَا لَدَيْهِ يَوْجِبُ
 بِالْاَكْرَعِ مِنْهَا الْحِنْثُ اُولَى اَكْلَا * مِنْ هَذِهِ الْحِنْطَةِ اِذَا تَمَاشَا
 وَقَبْلَ اَنَّ ذَا الْاَصْلِ مَخْتَلِفٌ * اِذَا الْمَجَازُ فِي التَّحْكُمِ الْخِلَافُ

كحلقه في نفي وضعه القدم * في داره فالحنت فيه يلتزم
 ان يدخل الدار ههنا بالنعيل * أو حافيا فليس من ذا الفصل
 وانما المجاز ذو شمول * لنسبة السكني وللدخول
 واليوم الوقت وذلك يشتمل * فالليل كالتهار فيه يدخل
 فحنته بأن يومه قد دم * حتى يطلق الفدوم يجزم
 وان نوى اليمين في صومي رجب * على لا رحن صومه وحب
 وانه نذر كذا يمين * فنه نذره بصيغة يكون
 لكننا اليمين فيه موحب * كمن شرى القريب حيث يوجب
 عتق القريب فهو شرعا حورا * والمالك بالعقد بحسين ماضى
 ثم المجاز عين الاسـتـعـاره * لا فرق بين ذين في العبارة
 وذا كما بين الشجاع والاسد * والغيب والسماء في هذا الصدد
 ثم اتصال مالى الشرع انتسب * ان كان في مسبب مع السبب
 أو بين علة مع المعلول * فذاك للصورة كالمثيل
 والاتصال ان يكون المبني * كيفية الشرع نظير المعنى
 ثم على النوعين كان الاول * كل عاينه ههنا يعول
 أعنى اتصال ما يكون حكما * بعلة له وذلك جزما
 مثل اتصال المالك بالشراء * فجاز ههنا بلا امتراء
 في الجانبين منه الاستعارة * كما اذا يقول في العبارة

أن المراد في حديث ابن عمر * هذا وما سواه ليس يُعْتَمَر
 وما يمكن حقيقة لا يرتفع * عن المسمى اذله حقا وضع
 دون المجاز ثم ان بها العمل * يمكن فليس للمجاز محتمل
 فالعقد في الايمان للذي عقد * لا العزم والنكاح لا لما اذمه قد
 لكنه الوطء وليس يقصد * هذان في لفظ مع اذ يورد
 فليس ثابتا لدى اهل اللغة * وليس في كلامهم ما سوغه
 لذلك حرا الاصيل ان بالمال * اوصى أن ادفعه وهو للموالى
 على مواليتهم هنا لا يصدق * ونصفه يحويه فرد معتق
 وما بخدر غير خمر بلحق * ولفظة الابناء ليست تصدق
 على بني البنين لا امراء * ونظم اولامس ثم النساء
 ليس المراد فيه مسا باليد * فذا مجازه بلا تردد
 هو المراد مثل ما الحقيقة * فيما مضى من قبله الطريقة
 واذ على الابناء والموالى * يستأمن الكفار بالمقال
 بظاهر الاسم الفروع تدخل * لشبهة بها الامان يحصل
 ولا كذا الاجداد والجدات * ان قيل آباء وامهات
 لان ذلك كان ثم بالتبع * ففي الفروع لا الاصول يتبع
 لكن شمول الملك والاجاره * في خلفه لا يدخلن دارة

الا بالاسـتفسار من أجمـلا * مثل الربا ذـ الحديث فصـلا
 وحكمه اعتقادنا فنـعرف * حقيـة المراد والتـوقف
 الى البيان وهو كالصـلا * من غـير ماشـك وكـلـز كـاة
 أما الذي يكون قد تشابهـا * وسـد من البـابـنـا بـوابـها
 فانه امـم للذي قد انـقـطـع * رجاء علمـنا به اذ امتنـع
 مثل المقطعات في بدء السور * والنص في سمع الاله والـبصر
 والحكم الاعتقاد والتـوقف * فيـمـ في يوم القيامة يُعرف
 ثم الحقيقة اسم لفظ يقصـد * معناه بالوضـع اذ اما يورد
 وحكمـه وجودـه مـا به قصـد * ان للـخصـوص أو عـمـوم ذـا يـرد
 أما المجاز فاسم لفظ يقصـد * به سـوى مـوضـوعـه اذ يورد
 لما يكون ثم من مناسـبه * وان تـكـن عـلاـقـة المـصـاحـبـة
 وحكمـه وجودـه مـا به قصـد * ان للـخصـوص أو عـمـوم ذـا يـرد
 والبعض لا عـمـوم فيـه قـالا * فـذا ضـرورـى ولا مـحـالا
 ليكنـما العـمـوم في الحقيقة * ليس لذاتـها بـل الطـريـقـة
 ما كان في العـمـوم ذـا دلـالـه * فاشـترـكـا في نوع تلك الحـالـه
 وكـم حـوتـه في الـكـتاب سـوره * فكـيـف قـيـل فيـه بالـضـرورـه
 لذا جعلنا الصاع ذاعـمـوم * فيـما يـحـل اذ من المـعـلـوم

لاصيغته والمحكم إيجاب العمل * به وللتأويل أيضا احتمال
 وما عليه زاد فالمفسر * وفيه لاختصاص أصلا يذكّر
 كلا وللتأويل وهو للعلم * يكون موجبا للنسخ احتمال
 كالنص في أمر القتال إذا نفي * مكافئة وللعوم أثبتا
 والمحكم الذي المراد بكم * منه فلا احتمال فيه يعلم
 للنسخ والتبديل حكمه العمل * قطعاً وجوباً ليس فيه يحتمل
 كمثل آيات على التوحيد * دلت وآيات على التمجيد
 لكن لدى التعارض التفارقت * من غير ريب ظاهر وثابت
 فبترك الأدنى هنا بالأعلى * من أجل ذلك لانكاح أصلاً
 بل متعة فيما اذا تزوجا * هنداً الى شهر وما تخرج
 ثم الخفي ما مراده خفي * بعارض لاصيغته فليعرف
 وحكمه الفكر لكيما يعرفا * للنقص أو زيادة فيه اختفى
 كآية السرقة في اضطرار * كذلك النبش في اعتبار
 والمشكل الداخل في اشكاله * أرنبى على الخفي في منه وإليه
 وحكمه اعتقادنا الحقيقة * فيما يراد منه في القضية
 والجهد في تطلب مع النظر * جدها ليظهر المراد المعبر
 والمجمل الذي مراده اختفى * بنفس لفظه فذا لن يعرفا

ومنتهى الخصوص ان في الفرد * بصيغة فواحد في العدد
 كرامة كذا الذي به التحق * مثل النساء صادق فيما صدق
 والمنتهى ثلاثة ان جعلا * فالجمع أدناه ثلاث ميمعا
 وما أتى من قوميه الاثنان * جاءه موضح التبيان
 فذاك محمول بهذا الحديث * على الذي قد جاء في التوريت
 كذا الوصايا وعلى التقدم * اذ من ذلك للامام فاعلم
 واللفظ وضعه اذا تعددا * ان كان للاثنين أولا زيدا
 كالقرء للحمين وطهر مشترك * ذا حده في الاصطلاح بان لا
 ويظهر المراد منه للعمل * اذا بدأ رجلاه بلا خلل
 وحمكه توقف والشرط * تأمل كيما يصح الضبط
 ولا عموم فيه بل يستعمل * لواحد لا غير والمؤول
 ما كان من وجوهه ترجحا * بغالب الرأي كما قد صححا
 وحكمه على احتمال الغلط * ان كان مع مولاه في ذالتم ط
 مثال ذين ما أتى منه ذبا * في آية البيع وتحريم الربا
 والظاهر رأسه لكلام ان ظهر * منه المراد صيغة وما استتر
 وحكمه لاشك في اجاب العمل * بظاهر منه انه فاذا حصل
 والنص ما يكون منه أظهر * بماله سوق الكلام قررا

فَاِنْ يَقُلْ جَمِيعٌ مِّنْكُمْ دَخَلَ * ذَا الْحِصْنِ اَوَّلًا لَهُ مِنَ النَّفْلِ
 كَذَا فَعَشْرَةٌ مِّمَّا اِذْ تَدْخُلُ * فَبَيْنَهُمْ عَلَى اشْتِرَاكِ يُجْعَلُ
 خِلَافُ كُلِّ اِذَا يَكُلُّ يَوْجِبُ * عَلَى التَّمَامِ فَهُوَ حَقًّا يُطْلَبُ
 فَاِنْ يَقُلْ بِلَفْظٍ مِّنْ حَتْمًا بَطُلَ * فَاِنْ لَدَا خِلَافٍ هُنَا اَصْلًا نَفْلٌ
 وَالنَّفِي اِنْ عَلَى مُنْكَرَاتِي * يَعْصِمُ لَيْسَ مِثْلُهُ مَا اُثْبِتَا
 فَانْه اِذْنٌ يَكُونُ مِطَاقًا * وَالشَّافِعِيُّ لِلْعَمُومِ اُطْلَقَا
 فِيهِ فِي الظَّهَارِ كَانَ مَذْهَبُهُ * فَيَأْتِي نَصَاحَةُ وَمُ الرِّقَبَةِ
 وَانْ بَوْصِ لِلْعَمُومِ يَتَصَفَّ * يَعْصِمُ مِثْلُ قَوْلِهِ وَقَدْ اَلِيفُ
 اِنْ لَا يَكُونُ مَخْبَرًا اَنْسِيَهُ * بِالْاِسْرَاءِ امْرَأَةً كَوْفِيهِ
 فَاذِيَقَةُ وَلَوْ اَيُّ غِلْمَانِي ضَرَبَ * زَيْدًا فَاُخْرَعَتْ كُلُّ قَدْ وَجِبَ
 اِنْ يَضْرِبُوهُ جَلَّةٌ اَوْ رَتَبُوا * وَاللَّامُ اِنْ لَاعَهْدَ حِينَ تَوْجِبُ
 عَمُومٌ مَدْخُولٌ لَهَا وَتَبْطُلُ * جَمْعِيَّةُ الْجَمْعِ اِذَا مَا فَاتَتْ دَخَلَ
 فَكَانَ فِيهِ بِالْاَلْبَابِ الْعَمَلُ * فَالْحَنْثُ فِي ذِكَاكِ امْرَأَةٍ حَصَلَ
 مِنْ حَالِفٍ لَا اِنْ كُتِبَ النِّسَاءُ * وَمِثْلُهُ لَا اَشْهَرُ تَرَى الْاِمَاءَ
 وَانْ يَعْصِمُ مِمَّنْ كَرُمٌ رَفَا * فَعَيْنُهُ يَكُونُ مَا قَدَّ عُرِفَا
 وَانْ يَعْصِمُ مِمَّنْ كَرًا تَغَايَرَا * وَفِي الْمَعْرِفَةِ يَنْبَغِي لَانْ تَغَايَرَا
 وَانْ يَعْصِمُ مِمَّنْ رَفٌ مِّنْ كَرَا * فَخَيْرُهُ وَالْاَصْلُ مَا قَدَّ رَفَا

ولله عموم والخصوص من وما * والشائع العموم مدني فيه ما
 ومن على ذوى العمول يحمل * وما يكون للذى لا يعقل
 فان يقل من شاع من عبدي * عتقا يكن حرا بلا ترديد
 فان يشأوه جميعا يعتقوا * وان ذات رقيه لا تعتق
 اذ الهياقول ذا الكلاما * ان كان ماني بطنك غملا
 فانت حرة فكانت آتية * مع الغلام هذه بجاريه
 وما كن انت وقد نسيت عمل * لاشك في صفات شي يعقل
 ولفظ كل شامل الافراد * لا باجتماع بل على الافراد
 وتجب الامماء للعميم * فيها على منهاجها المعلومات
 ففي المنكر العموم توجب * عموم افراد واذ تستحب
 معرفا اجزأه نعم * لذلك بالفر بقى كان الحكم
 في كل زمان انما كقول * وفيه اذ معرفا يقول
 بصديق من بقوله في الاول * والكذب في ثانيه والتقول
 وتوجب العموم في الافعال * اذا بما تكون ذا اتصال
 ويشبث العموم في الامماء * بكلاما ضمنا بلا امتراء
 الكل اذ يكون في الافعال * عمومها ضمنا على منوال
 ثم الجميع شامل الافراد * على اجتماع ليس بانفراد

ولم يجوز تخصيص ما لم يذكر * في آية الذبح ولا المقرر
في لفظ من من العموم الشامل * في آية الامن لكل داخل
في الحرم الشريف أصلاً بالخبر * لولا دولا القياس المعتبر
وليس شئ منهما مخصوصا * فكان شاملاً ولا خصوصاً
لكن متى ما خَصَّ ذوالعموم * ان خَصَّ بالمجهول أو مع لوم
لم يثبت قطعيّاً ولكن ما سقط * به احتجاج اذ على هذا النمط
يشابه النسخ والاستثناء * فيلحظ الحالان لا ام تراء
فصار مشبهاً على هذا النمط * لبائع العبد بالالف اشترط
في واحد بعينه الخيارا * سمى من الالف له مقدارا
وقيل بالسقوط للدليل * فهو كالاستثناء للمجهول
اذ كان كل منهما ما مبيّنا * أن لا دخول تحت حكم ههنا
فصار كالبيع بواحد الثمن * يضاف للعبد وجر فاعلمن
وقيل بل بالناسخ اعتباره * فلاح على ما كان ذا قراره
كل بنفسه قداساً ثقلاً * وما كالاستثناء كان أضلاً
كبايع العبدين فرديهما * نوى ومات قبل أن يُسَلِّما
ثم العموم كائن بالمعنى * واللفظ أو معنى فقط فيعني
بقولنا جال العموم * كقولنا قوم وذا مع لوم

لِذَا الرِّبَا وَمَنْ أَلْبِيعَ فُسَدَ * وَصَوْمُ يَوْمِ الْخَمْرِ مَشْرُوعٌ يَعْدُ
بِأَصْلِهِ فَالْهَيْ قَدْ تَعْلَقَا * بِالْوَصْفِ لَا الْأَصْلَ كَمَا قَدْ حَقَّقَا
وَنُهِنَا عَنْ مِثْلِ بَيْعِ الْحَرِّ * كَذَا الْمَالَ قِيمًا وَمَا فِي الظَّهِيرِ
مِنْ مَاءٍ فِي لِيلٍ أَوْ نِكَاحِ الْحَرَمِ * فَذَا عَنِ النَّبِيِّ مَجَازِفًا لَمْ
وَالشَّافِعِيُّ يُحَقِّقُ الشَّرْعِيَّةَ * بِأَوَّلِ الْأَنْفُسَامِ وَالْحَسَنِيَّةِ
فَالْهَيْ لَلْقَبْحِ عَلَى الْكَمَالِ * كَالْأَمْرِ لِلْحَسَنِ عَلَى مَنْزِوَالِ
كُلِّ حَقِيقَةٍ بِمَا اقْتَضَاهُ * فَالْهَيْ كَالْأَمْرِ بِمَا قَلَنَاهُ
وَأَيْسَ بِالْمَشْرُوعِ مَا الْهَيْ يَرِدُ * عَنْهُ فَذَا مَعْصِيَةٌ لِذَلِكَ ضِدُّ
فَبِالزَّانَا حَرَمَةِ الْمَصَاهِيرِ * بِالْشَّرْعِ لَمْ تُثَبَّتْ وَلَا الْمَسَافِرِ
فِي مِثْلِ بَغْيٍ لِلَّهِ تَرْخِصُ السَّبَبِ * وَلَا يَقْبِذُ الْمَلِكُ غَضَبًا مَا اغْتَضَبَ
وَمَا بِالْإِسْتِثْلَاءِ مَالُ الْمُسْلِمِ * مَا كَانَ لِكَافِرٍ يَكُونُ فَاعِلًا لَمْ
وَالْعَامُ لَفْظٌ شَامِلٌ أَفْرَادًا * تَوَافَقَتْ حُدُودُهَا اتِّحَادًا
وَأَنَّهُ بِالنَّقْطِ فِيمَا قَدْ شَمِلَ * لِلْحَكْمِ وَجِبَ لَذَا النِّسْخِ حُصْلُ
بِهِ لِذِي الْخُصُوصِ فَاعْلَمْنَهُ * كَنَسْخِهِ حَدِيثَ قَوْمِ عُرْنَه
بِاسْتِزْهَوِ الْإِبُولِ كَمَا نَصَّ أَتَى * عَنِ الرَّسُولِ كُلُّ ذَلِكَ مُتَّبَعًا
فَانْجَاسًا لَذَا الْإِنْسَانِ * وَبَعْدَ الْإِفْصَالِ لَذَا الثَّانِي
أَوْصَى فَأَوَّلُ هُنَا يَخْتَصُّ * بِمَحَلَّةٍ وَبَيْنَ ذَيْنِ الْفُصْ

فان نواه مطلقا أدى ولا * أداء ان نوى به التمتع---لا
وانه بالامر بالايمان * مخاطب الكفار للإيقان
وبالمعاملات والمشرع * من العقوبات وبالافروع
من العبادات حكم الآخر * بلا خلاف للنصوص انظاهرة
وقيل بالأداء حقا خوطبوا * بهذه الدنيا فحتما يوجب
وقيل فيما السقوط بجملة * وانه الصحيح في الذي نقل
والنهي منه وهو قول القائل * للغير لا تنفعه ولا تجادل
اذ اعلى سبيل الاسـتعلاء * بقوله وهو بلا امتراء
للصح في المنهي عنه يقتضى * الحكمة الناهية التي لا تنقضى
ثم القبح--يج ههنا نوعان * لعينه-- وانه قسمان
بالوضع والشرع وان الثاني * لغيره وانه ضربان
فانه بالوصف والمجاور * وان ذلك مثل كفر الكافر
وانه كمثل بيع الحر * أيضا ومنه-- لصلوم يوم النحر
والبيع في وقت النداء المذكور * والنهي عن أفعال حسن يجري
في أول القسمين لا أفعال * للشرع تنتمي-- في ذال الحال
بما لغير قبحه تعلقا * اذ اقتضاء قبحه-- تحققا
فليس ممكنا ثبوته على * وجه مقتضيه كان مبطلـلا

لكن وجوبها بالـ **نزول** * من وقتها يُضاف أو لما يلي
 بدء الشروع أو إلى الآخر * مضيِّقاً أو الكلُّ في التأخير
 فلم يجز أداء عصر أمس * في ناقص الوقت بغير لبس
 لأعصر يومه وفيه بشرط * تعيينه وليس شرعاً يسقط
 بضيق وقته ولا تعينا * له بلا أداء فهو عينا
 كجائز يختار في التكفير * وماله التعيين في الأمور
 أو كان معياره وهو السبب * يكون في وجب به وجب
 وذا كشر الصوم فالغير انتمى * ومطلق الاسم لفرضه كفي
 من غير تعيين وإن في الوصف * يُخطئ بغير عن فرضه ويكفي
 إلا ممسكاً فـ **را** لدى الإمام * اذ انوى في الشهر للصيام
 صيام واجب سوى المقتضى * وذا خلاف من يكون ذا مرض
 وعنه في النفل روايتان * في فرضه والنفل يُنقلان
 أو كان معياراً وليس بالسبب * كما قضاء فرض صوم قد وجب
 ونية التعيين والتبني * شرط ولم يكن لذات قويت
 ومشكلاً يكون ذا مقدار * للظرف مشبهه وللمعيار
 كالجج ثم الحج في الوجوب * مضيِّق الوقت لدى يعقوب
 فإن بـ **وخره** لعام ثاني * بأتم لديه لالدى الشيباني

الشرط في أداء كل أمر * وإنما الشرط بغيره — يتركز
 توهم انقضاء مدة ما الحقيقة * مرادة من أجل ذي الطريقة
 ان تطهر الحائض أو ان يسلم * ذوالكفر أو يبلغ صبي يلزم
 صلاته ان آخر الوقت حصل * هذا فالامتداد عقلا محتمل
 ونوعها الثاني هو والميسره * بها الاداء ثابت بالميسره
 بقاؤها شرط بقاء ما وجب * فيبطل الزكاة من هذا السبب
 والعشر والخراج هلك المال * وليست الاولى بهذا المنوال
 فيا هلك المال حجة سقط * كذا زكاة الفطر في هذا النمط
 وان أتى شخص ص بماله أمر * فوجب الاجراء ذلك اعتبر
 في قولنا كذا بذالك تنتمي * كراهة الفعل بالاختلاف
 ولابقاء للجواز ان عدم * وصف الوجوب عندنا بل ينعدم
 والامر نوعان فحله المطلق * لا وقت محدد أو به يعاقب
 مثل الزكاة أو زكاة الفطر * والفور ليس مقتضى للامر
 فذا على موضوعه بالنقض * يعودان يفرض بهذا الفرض
 وخالف الكرخي والمقيّد * بالوقت والوقت اذا بقيد
 به فاما الظرف للام — يؤدى * بكون الشرط لان يؤدى
 وكان للوجوب أيضا السبب * كوقت ما من الصلاة قد وجب

في انقطع ثم القتل عمداً الاولى * كلاهما وخالفنا في الاول
 كذلك المثلث حيث ينقطع * مثل له فما ضمانه شرع
 بقيمة من حين ما الغصب صدر * بل قيمة رقت الخصام تعتبر
 ولا قضاء للذي لا يعقل * مثل له الا بنقص ينقل
 ما يغصب تضمن المذافع * ولا الضمان في القصاص واقع
 بقتل قاتل ولا ضمانا * ان يشهدا أن الطلاق كانا
 بعد الدخول منه ثم يرجعا * فلم يكن تماثل ليشترعا
 وانه لا بد للأب — ووربه * من وصف حسن سره لا يشبهه
 فالأمر الحكيم وهو ما * لعينه وان منه قسما
 لا يقبل السقوط كالتصديق * وقابل السقوط في التحقيق
 مثل الصلاة ثم قسما يلحق * كما بدأ القسم لما يحقق
 من انه شبيه شيء يحسن * حقا معني في سواه يكن
 كالج أو اغـ يره فاما * ان يحصل الغير المراد جزما
 بفـ وانه كالحد * أولا يكون حاصلا ان أدى
 مثل الوضوء ثم من هذا النمط * الحسن لانه كليف حيث يشترط
 بالقدرة التي هي المحسنه * له وذى نوعان فالملك منه
 وتملك أدنى ما له التمكن * من الاداء وهو فيما بيننا

وقاصر مثل الذي بها انفرد * ومثله القضاء ثالثا بعد
كلا حتى اذ فعـ له أداء * يكون وهو يشبه القضاء
من بعد ما امامه اداها * بالفرض ان اقامة نواها
من بعده ليس له تغير * فهذه ثلاثة تقرّر
أما وجوب فدية الصلاة * فلاحتمياطذا لدى الثقات
وان منهاردين ما غصب * والرابعة مما جنى وما غصب
وعبد غيره اذا ما أمهرا * وسلم العبد عقيب ما لا ترى
فالعرس بالقبول جبر اتوصف * وقبل تسليم له التصرف
كذا القضاء فهو ذو أقسام * بالمثل معقولا فكالصيام
للصوم والمثل الذي لا يعقل * كفوته عن الصيام تبذل
وشبهه الاداء مثل من قضى * تكبير عبيد في الركوع اذ مضى
وذا كما تصدق بالتيمة * اذا فاتت الضحية المدلومه
منها ضمان المثل وهو الكامل * في الغصب ثم قيمة ثمائل
معنى كذا الضمان للاطراف * والفس بالمال لدى الاتلاف
كذا اداء قيمته اذ انكح * هنداعلى مجهول عبدا ما تضح
بجرها على القبول حتما * كان كما أن يدفع المسمى
والكامل السابق والمقدم * من أجل اذا قال الامام الاعظم

بالمصدر الفرد بلا تعدد * والفرد مني عن التوحد
 وانه يكون بالقرينة * طورا وطورا كان بالجنسية
 وان من ذين المثنى يتعد * لكنهما التكرار حيث يقتضيه
 من العبادات فبالاسباب * واما بالامر على الصواب
 كمصدر اسم فاعل في ذا الصدد * فالفرد مدلول له دون العدد
 فرة في سارق وسارقة * كتابه الايات حقا ناطقة
 لذا بفعل واحد لا يقطع * الايدى واحدة في يدع
 وحيكمه الاداء والقضاء * نوعان ليس فيهما امتراء
 تسليم عين الواجب الاداء * تسليم مثل الواجب القضاء
 كل اكل وارد مجازا * فذكره القضاء شرعا جازا
 في موضع الاداء مثل العكس * كمن نوى اداء ظهر امس
 ثم القضاء واجب بما وجب * به الاداء في الاصح المنتخب
 وناذرا عنه كاف هذا الشهر * شهر الصيام ماوفي بالند
 بل صامه لكنه لم يعتكف * فيه القضاء واجب كما عرف
 بصومه المقه وليس ماوجب * عليه مؤذنا بتجديد السبب
 ونما الوجوب في ذال الحال * لعود شرطه على الكمال
 ثم الاداء كمال كالطاعة * بفعله الالة بالجماعه

بصـيغـة الفـعل لـيس مـوجـبـا * خـلـاف قـوم قـد رآوهم مـذهـبا
لـلنـع في الشـرع عـن الوـصال * ومثـل ذاك الخـلـع للنعـان
لـمـكـن وجـوب الفـعل مـن صلـوا كـلـمـا * رأيتـوني والـحـديث قـد نـما
واذ يسمـى الفـعل أـمر الـاعـجـب * اذ كان ذاتـجـوزا بـاسـم السـبـب
ثم الـوجـوب مـوجـبٌ لـلـامـر * ان قـبـل حـظـر أو عـقـيب الحـظـر
وايس بالنـدب ولـا التـوقـف * ولا ابا حـة لـذا كـد نـفي
بالنـص شرعـا خـبرـة المـأمـور * وكمـان بالوعـيد والتـحـذير
حـقـيقـا ان يـترك ولـا دليـل * فـيـه مـن الـاجـماع والمـعـقـول
واذ ابا حـة بـذا كـ نـقـصـد * كذا بـعـد في النـدب حـيـث يـورد
فـقـيل انـه اذ ن حـقـيقـة * اذ كان بـعـض ذاك في الحـقـيقـة
وقـيـل لـا بـل كان ذـا مـجـازا * فقـد تـعـدى أصـلـه وجـازا
والـامـر لـلـتـكرار لـيس يـحـتمـل * فـضـلا عـن اقـتـضـائه وان جـعل
مـخـصـصـا بالوصـف أو ان عـلقـا * بالشرط بـل عـلى الـاقـبـل أـطـلـقا
مـن جـنسـه والـكـل أـيـضـا يـحـتمـل * فـطـلقـيـا هـنـد نـفـسـكـي جـمـل
شرعـا عـلى فـرد فـطـاقـة * أن يـنـدـوى الثـلاث فـهـو مـاتـوى
لـا نـيـة الثـمـنـين الـا فـي الـامـه * فـذا طـلـاقـها لـذا عـمـه
والـسـرائـر الـامـر لـاشـك اـخـتـصـر * مـن طـلب الفـعل الـذي بـه أـمر

فِي آيَةِ الْوَضْعِ مَثَلُ النِّبَةِ * شَرْطًا كَذَا التَّسْمِيَةُ السُّنِّيَّةُ
 كَذَلِكَ التَّرْتِيبُ مِنْ هَذَا النَّمطِ * فَكُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ شَرْطًا يُشْتَرَطُ
 كَأَيَّةِ الطَّوَافِ فَالْعِبَارَةُ * لَا تَقْتَضِي أَنْ تَشْرُطَ الطَّهَارَةُ
 كَأَيَّةِ التَّرْبِصِ أَذِيؤُولَ * فِيهَا بِالْأُطْهَارِ فَذَلِكَ يُبْطِلُ
 وَمَا يَجْحَدُ تَنْكِحَ الَّذِي أَتَى * بِالنَّصِّ فِي الذِّكْرِ كَالْحَكِيمِ أَثْبَتَا
 لَزُوجِهَا الْإِثْنَانِ الْمُحَلَّيْنِ * بَلْ بِالْحَدِيثِ حَكْمُ ذِي الْقَضِيَّةِ
 وَمَا يَقْطَعُ عَوَاءَ إِلَى التَّحْقِيقِ * كَأَنْ سَقَطَ عَصْمَةُ الْمَسْرُوقِ
 بِإِلَى بَقَوْلِهِ جَزَاءً حَقَّقَا * ثُمَّ لِذَاكَ صَحَّ أَنْ يُطَاقَا
 مِنْ بَعْدِ خَلْعِ أَذِيؤُولِ النَّصِّ عَمَلِ * أَعْنِي فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا تَحِلُّ
 إِلَى تَمَامِ مَا بِهِ النَّصُّ وَرَدَ * كَذَلِكَ بِالْمَهْرِ الْوَلِيُّ إِنْ عَقِدَ
 لِمَنْ تَكُونُ فَوَضَتْ أَذِيؤُولَ * بِالْعَقْدِ مَهْرُ الْمُثَلِّ فَيُطْلَبُ
 لِقَاؤُهُ أَنْ تَبْتَغُوا ذُؤُلُصَقَا * فِي النَّصِّ بِالْأَمْرِ وَالْذَا مُحَقَّقَا
 وَلَمْ يُضَفْ لِلْعَبْدِ قَدْرُ الْمَهْرِ * بَلْ كَانَ بِالشَّرْعِ ثَبُوتُ الْقَدْرِ
 إِذَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ بِافْرَضْنَا * وَكَانَ قَطْعِيًّا وَلَيْسَ ظَنًّا

باب الأمر

وَالْأَمْرُ مِنْهُ وَهُوَ قَوْلُ الْفَائِلِ * إِفْعَلْ وَمِثْلُهُ أَنْبَسَ وَجَامِلُ
 إِذَا يَقُولُ ذَلِكَ إِسْمَاعِيلُ * مُرَادُهُ اخْتَصَّ وَلَا أَمْرًا

وتلك أربع فنها الأول * من حيث وضع النظم هذا يشمل
أقساماً أربعاً هنا تُفَصَّلُ * الخاص والعام كذا المؤول
وذو اشتراك ههنا والثاني * ففي وجوه النظم في البيان
فظاهر والنص والمفسر * ومحكم ذي أربع ويُذكر
لها مقابل خفي مشكل * وذو تشابه كذا الجمل
والثالث استعماله طريقه * وانه المجاز والحقيقة
كذلك الصريح والكنية * والرابع الوجوه لا يدريه
وتلك علمنا بما يراد * ذي أربع أيضاً ولا تُزاد
ان تستدل منه بالعبارة * عبارة النص كذا الاشارة
لدلالة النص كذا الدلالة * بالافتضاء ثم لا محالة
من بعد ما قسم لكل يشمل * ذا أربع أيضاً كما يفصل
فعلنا مواضع الاقسام * والعلم بالترتيب والاحكام
وبالماني ثم حدد الخاص ما * لواحد على انفراديهما
بالوضع ان بالجنس أو بالنوع * كالشخص ثم حكمه بالقطع
تناول الخصوص لا يبان * له فذلك واضح تبياناً
فلم يجوز أن نحق التعديلاً * بجوده له فرضا ولا سببلاً
بالامر بالكوع والسجود * كذا الولاء ليس بالعدود

وَكُنْتُ فِي التَّحْرِيرِ لِلْإِسَائِلِ * وَمَا بِهِ نِيْطُتُ مِنَ الدَّلَائِلِ
 أَوْ ذُلُوفُ رَدَّتْ الْأَصُولُ * مَنْظُومَةٌ مُوَضَّحَةٌ الْمَدْلُولُ
 تَسْتَسْلِمُ الْقِيَادَ لِلْحِفَافِ * لِمَا حَوَتْ مِنْ رَوْنِقِ الْإِلْفَافِ
 فَأَنْجَحَ اللَّهُ الْكَرِيمُ قَصْدِي * مَيْسِرًا مَالِمْ يَنْبُلُ بِجَهْدِي
 فَتَنْظُمَتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى * أَرْجُوزَةٌ فِي حُسْنِهَا تَعَالَى
 مَخْطُوبَةٌ لِكُلِّ كَفْوٍ رَاغِبٍ * يَرْوِقُ حِفْظُهَا لِكُلِّ طَالِبِ
 قَدْ اقْتَفَتْ وَتَبِيرَةَ الْمَنَارِ * مِنْ غَيْرِ أَقْلَالٍ وَلَا أَكْثَارِ
 وَطَالَمَا وَاصَلْتُ لَيْلِي بِالسَّهْرِ * أَرعى النَّجْمُومَ لَا لِنَقَاطِي الدَّرَرِ
 كَأَنْ سَلَكْتُ عَقْدَهَا الْمَجْرَى * أَضْمُ فِيهِ دُرَّةَ فِدَرِهِ
 وَبَعْدَ أَنْ تَمَّتْ بِعَوْنِ الْوَاهِبِ * سَمِيَتْهَا مَنْظُومَةٌ الْكَوَاكِبِ
 مُؤَمِّلًا مِنْ رَبِّي الْكَرِيمِ * تَيْسِيرَ نَفْعِهَا عَلَى الْعَمُومِ
 لَعَلَّهَا تَكُونُ فِي الْمَعَادِ * ذُخْرًا لِفَقَائَتِي وَخَيْرَ زَادِ
 سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي * تَوْكَلْتُ عَلَيْكَ أَنْتَ حَسْبِي
 حَقًّا كِتَابُ رَبِّنَا الْمَطَاعِ * وَالسَّنَةُ الْغُرَاءُ وَالْإِجْمَاعُ
 نَحْمُ الْقِيَاسَ هَذِهِ الْأَصُولُ * لَلْفَقْهِ فَالْكِتَابُ ذَا الْمَنْقُولُ
 لَنَا تَوْتَرًا حَوَاهِ الْمَصْحُفِ * مَا بَيْنَ دَفْتِيهِ وَهُوَ الْأَشْرَفُ
 وَانْهَ اسْمُ النِّظْمِ وَالْمَعْنَى مَعًا * كُلُّ إِلَى أَنْوَاعِهِ تَنْدَوَعَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

سبحان ربنا وجلَّ حـمده * تبارك اسمـه وعز مجده
 نعم الصلاة والسلام سرمدنا * على النبي المصطفى نور الهدى
 وآله وصحبه الاخيار * والنابعين السادة الاطهار
 يقول راجي اللطف في العراقب * محمد بن الحسن الكواكبي
 أحق ما اليه تُصرف الهمم * وبابه نظامُ أحـوال الامم
 الفقه فـالصلاح في ذا الدار * به كذا الفـلاح في الفرار
 وانه لا ربحُ المناصب * جميعها وأربح المكاسب
 لكنـه لـعزة المرام * وكثرة الفـروع والاحكام
 يحتاج في الضبط الى الاصول * بتوجه المنقول والمعقول
 وإنني ألفت فيه قـدما * منظومة مثل الجمان نظما
 شرحتها شرحا على التـمـج الوسط * بين الوسيط والوجهـين في نمط
 فقهـد حوى خلاصة الافكار * وزبدة الآراء والانظار
 ما كنت في نفسي له أقدر * ولم أخـذل أنى عليه أقدر
 لكنما الله العظيم يسرا * ما كان لي في غيبه مقـدرا

١٧

١٧٦٥

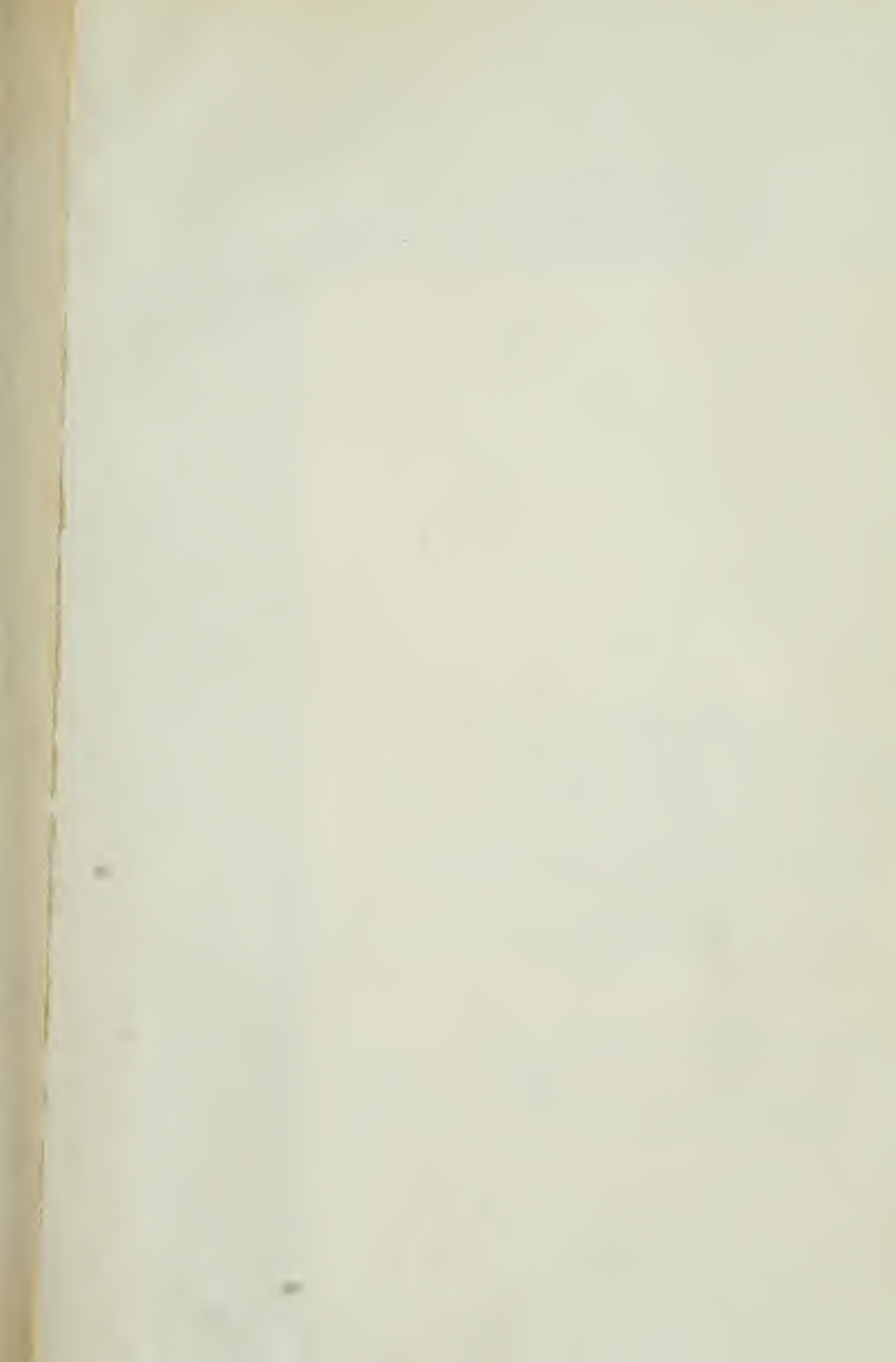
K. 1814

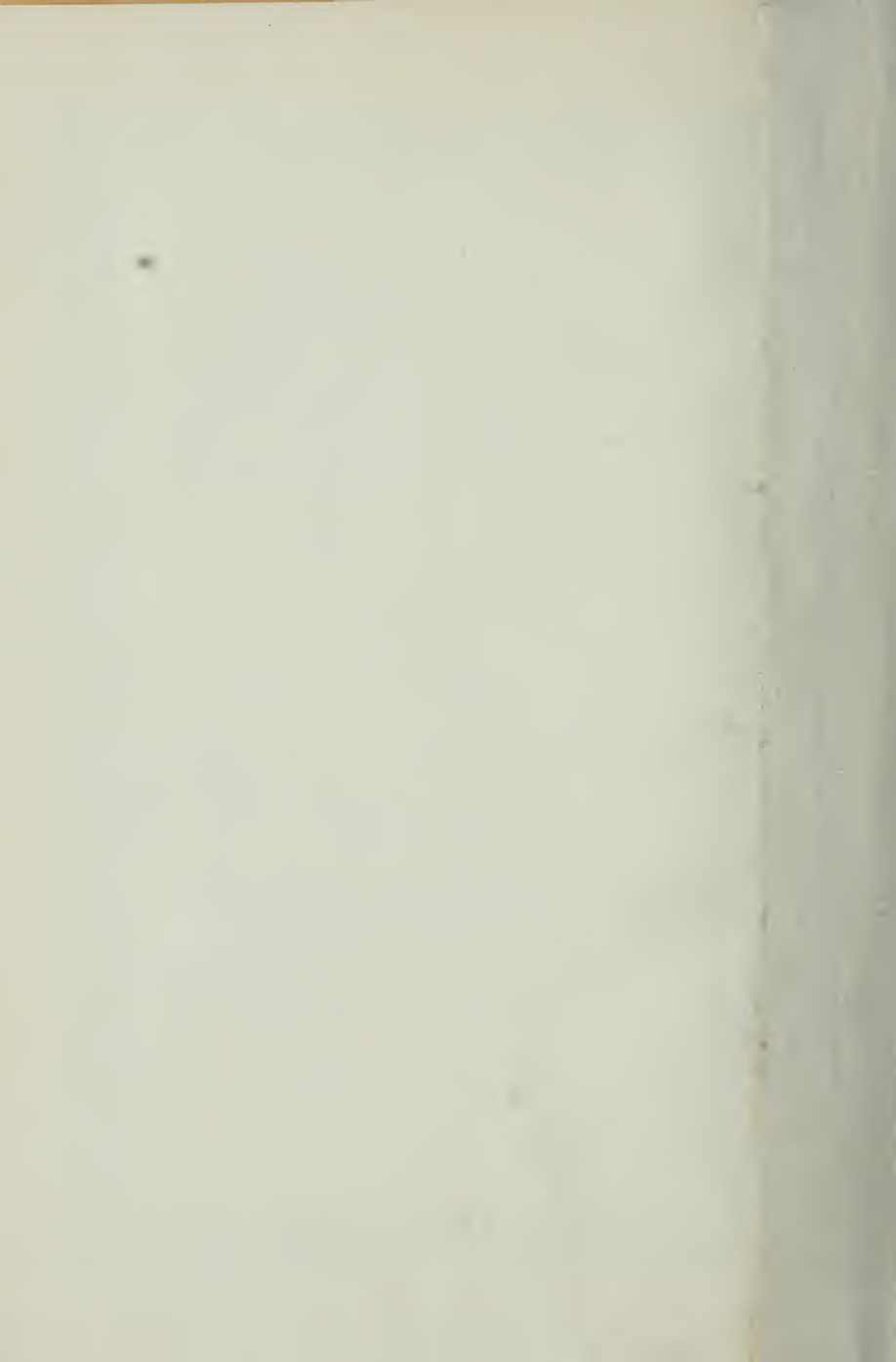
1899

﴿ منظومة الكواكبي ﴾
في أصول فقه السادة الخنفية تأليف
العالم الفاضل الأديب محمد بن حسن بن أبي يحيى
الكواكبي الحاجي الخنفي مفتي الديار العلمية المولود
سنة ١٠١٨ المتوفى يوم الخميس ثالث ذى القعدة
سنة ١٠٩٦ وهذه المنظومة نظم فيها
متن المنار للإمام النسفي المتوفى
سنة ٧١١ وزاد عليه
رضي الله عنهم
وأرضاهم
آمين

﴿ مبيعه بمحل محمد زاهد ومحمد أمين الخانجي السكائن
ذلك بدكان السيد عمر الخشاب السابقة الواقعة
بشارع الحلوجي قرب الأزهر بمصر ﴾

﴿ الطبعة الأولى بالمطبعة العلمية ﴾
(سنة ١٣١٧ هجرية)





PLEASE DO NOT REMOVE
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

PJ
7765
K38M35
1899

al-Kawakibi, Muhammad ibn
Hasan
Manzumat al-Kawakibi

